جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي
الخامس والثلاثون

2013

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ – ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ – ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الامير الحسين
ابن عبدالله الثاني المعظم

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control

Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228 - 07 98 259 461

e-mail: control_est@hotmail.com

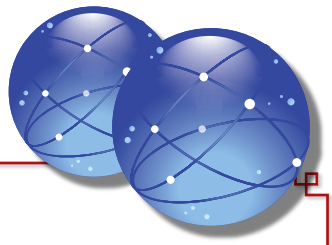

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

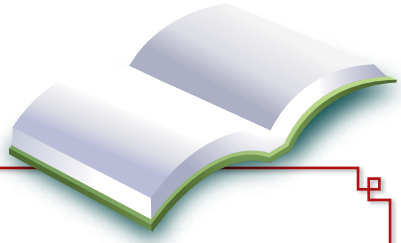

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٣ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- **معالي السيد باسم خليل السالم** / بنك المال الأردني / رئيساً
- **معالي السيدة نادية السعيد** / بنك الاتحاد / نائباً للرئيس
- **سعادة السيد نعمة صباغ** / البنك العربي / عضواً
- **سعادة السيد عمر ملحس** / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً
- **سعادة السيد محمد ياسر الأسمر** / البنك الأردني الكويتي / عضواً
- **سعادة السيد شاكر فاخوري** / بنك الأردن / عضواً
- **سعادة السيد كمال البكري** / بنك القاهرة عمان / عضواً
- **سعادة الدكتور مهدي علاوي**/ البنك التجاري الأردني / عضواً
- **سعادة السيد كروسي زكريان**/ بنك الكويت الوطني / عضواً
- **عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن** / البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٣ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.jifbank.com
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989	www.arabbanking.com.jo
12	بنك الاتحاد	1991	www.unionbankjo.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009	www.jdib.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	HSBC	1949	www.jordan.hsbc.com
2	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
3	مصرف الرافدين	1957	www.rafidain-bank.org
4	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
5	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.standardchartered.com
6	بنك عودة	2004	www.audi.com.lb
7	بنك الكويت الوطني - الأردن	2004	www.nbk.com
8	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.lb
9	بنك أبو ظبي الوطني	2009	www.nbad.com
10	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	21
كلمة المدير العام	23
الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	25
١. آفاق الاقتصاد العالمي	27
٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي	30
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٣	33
١. الإنتاج والأسعار والشركات	35
٢. المالية العامة	35
٣. الدين العام	36
٤. القطاع الخارجي	37
٥. الاستثمار	37
٦. القطاع النقدي والمصرفي	37
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٣	39
١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٣	41
٢. الاحتياطيات الأجنبية	44
٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	45
٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	47
٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	48
٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	48
أ. بطاقات الائتمان	51
ب. القروض الشخصية	57
ت. قروض السيارات	59
ث . القروض المصرفية المجمعة	62
٧. الودائع لدى البنوك المرخصة	63

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	67
١. تطور عدد الفروع	69
أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٣	69
ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن	71
ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن	72
٢. تطور عدد المكاتب	73
أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٣	73
ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن	73
ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن	75
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	76
أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات	76
ب. أنواع الأجهزة المستخدمة	77
ت. أنظمة التشغيل المستخدمة	77
ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي	77
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣	81
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	83
٢. حجم التداول	86
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية	88
الفصل السادس: تقاص الشيكات	91
١ – لمحة عن تقاص الشيكات	93
٢ – تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٣	93
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	95
١.تطور أسعار الفوائد على الودائع	97
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	99
٣. هامش سعر الفائدة	102
٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	104
٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبير)	105

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثامن: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٣	111
أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	113
أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١٣	113
ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١٣	115
ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١٣	116
د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٣	117
هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١٣	118
ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	119
أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١٣	119
ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١٣	120
ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	121
أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٣	121
ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٣	122
رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي	123
أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣	123
ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣	124
خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	125
أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١٣	125
سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	126
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	129
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	139
١. عدد العاملين	141
٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	141
٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	142
٤. الوضع الاجتماعي للعاملين	143
٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	143
٦. الدورات التدريبية	146

الموضوع	رقم الصفحة
٧. الاستقالات والتعيينات	147
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٣	149
أ- قضايا السياسة العامة	151
ب- اجتماعات لجان الجمعية	152
ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	156
د. نشاطات وأخبار أخرى	162
هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٣	175
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٣	177

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	معدلات النمو الاقتصادي في العالم	29
2	معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	32
3	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	46
4	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	47
5	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	47
6	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)	48
7	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة	49
8	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي	50
9	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣	56 - 51
10	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣	57
11	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	59 - 58
12	قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	60
13	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	62 - 61
14	القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	63
15	توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية	63
16	توزيع الودائع حسب نوع العملة	64
17	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٣	69
18	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٣	70
19	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٣	71
20	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٣	72
21	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٣	73
22	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٣	74
23	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٣	75
24	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٣	76
25	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٣	78
26	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي	79
27	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣	83

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
28	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٣)	84
29	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٣	85
30	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣)	86
31	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٣	87
32	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)	88
33	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠١٢- ٢٠١٣	94
34	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣	97
35	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٣	98
36	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٤ – ٢٠١٣	100
37	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٣	101
38	التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)	104
39	التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٣	105
40	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر / الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣	106
41	أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر / الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٣	106
42	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣	108
43	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	114
44	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	115
45	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	116
46	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	117
47	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	118
48	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	119
49	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	120
50	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	121
51	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	122
52	عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	123
53	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	124
54	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢	125
55	الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣	137 - 131
56	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٥-٢٠١٣	141

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
57	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٥-٢٠١٣	142
58	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٥-٢٠١٣	142
59	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٥-٢٠١٣	143
60	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٣	144
61	توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٣	145
62	عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٣	146
63	الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٥- ٢٠١٣	147

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي	28
2	احتياطيات البنك المركزي الاردني من العملات الأجنبية وتغطيتها للمستوردات	45
3	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام ٢٠١٣	48
4	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٣	49
5	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٣	50
6	توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام ٢٠١٣	64
7	توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٣	65
8	التطور السنوي لأسعار الأسهم (٢٠٠٦-٢٠١٣)	84
9	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١٣	85
10	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)	86
11	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٣	87
12	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٤-٢٠١٣)	89
13	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٣)	98
14	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٣	99
15	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٣)	100
16	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٣	102
17	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)	103
18	التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٣	103
19	التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٣	107
20	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣	109
21	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣	109
22	أسعار فائدة الاقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣	110

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٣، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

تشير البيانات المتوفرة إلى أن الاقتصاد الأردني تمكن من تحقيق انتعاش طفيف في عام ٢٠١٣ ومقارباً للمستويات التي تم تحقيقها في العامين السابقين، إلا أن مستويات النمو ظلت دون المستويات التي تم تحقيقها خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ حوالي ٢,٨٪ مقارنةً مع ٢,٧٪ في عام ٢٠١٢.

أما القطاع المصرفي الأردني فقد ظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع أن يسجل تطورات ملموسة خلال العام ٢٠١٣. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة بنسبة بلغت ٩٪ ليصل إلى ٤٢,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣. كما حقق رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة ٦,٢٪ ليصل إلى ١٨,٩ مليار دينار، وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ١٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٢٧,٦ مليار دينار.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما تراجعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى ٧٪ في عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ٧,٧٪ في عام ٢٠١٢. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٤٩,١ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٣.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

أخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، كما يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنوك الأعضاء على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

إستمـراراً للنهـج المهني الذي اخطته منـذ تأسيسها عام ١٩٧٨، قامت الجمعية خـلال عام ٢٠١٣ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضـت عليها وخاصة تلـك التي عرضتها البنـوك الأعضاء، وتمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعيـة ورفع ملاحظات البنوك حولهـا للجهات المعنية. وقد كانت استجابـة تلـك الجهات على درجة عالية مـن الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحـات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجـال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٣ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي. حيث عقدت الجمعية ستة ورش عمل وأربع دورات تدريبية، وعقدت ندوتين حول مواضيع تتعلق بالقطاع المصرفي.

وفي مجـال الدراسـات، أصـدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ مجموعـة من المنشـورات والتقارير والدراسات ذات العلاقـة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ بإصدار التقرير السنوي الرابع والثلاثون لعام ٢٠١٢ باللغتين العربية والانجليزية، كما أصدرت الجمعية دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني للأعـوام (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وأصدرت دراسة الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني، بالإضافة لإصدار كراسة الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألـوا جهداً في دعم الجمعيـة بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنـوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعيـة، كما أتقدم بخالص الشكـر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهـم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصـــل الأول

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، وآفاق الاقتصاد الإقليمي ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك من خلال مناقشة التطورات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط.

١. آفاق الاقتصاد العالمي

تراجعت معدلات نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٣,٠٪ مقارنةً مع ٣,٢٪ في عام ٢٠١٢ و٣,٩٪ في عام ٢٠١١.

وقد طال هذا التباطؤ معظم الاقتصاديات العالمية، حيث تراجع معدل النمو في الاقتصاديات المتقدمة من ١,٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣٪ في عام ٢٠١٣، وكان التراجع الأبرز هنا للولايات المتحدة الأمريكية والتي انخفض معدل النمو الاقتصادي فيها من ٢,٨٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١,٩٪ في عام ٢٠١٣، بينما انخفض التراجع الاقتصادي في مجموعة دول الاتحاد الأوروبي من -٠,٧٪ في عام ٢٠١٢ إلى -٠,٥٪ في عام ٢٠١٣. أما الاقتصاديات الناشئة والنامية فقد حققت نمواً بلغت نسبته ٤,٧٪ في عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ٥,٠٪ في العام السابق. وبشكلٍ عام تعتبر معدلات النمو للاقتصاديات الناشئة والنامية أعلى من الاقتصاديات المتقدمة.وفي الفترة المقبلة، يتوقع أن تزداد قوة النمو العالمي من ٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٤ و ٣,٩٪ في عام ٢٠١٥. وفي الاقتصاديات المتقدمة، من المتوقع أن يزداد النمو إلى ٢,٢٥٪ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بتحسن قدره نقطة مئوية واحدة عن عام ٢٠١٣. ومن أهم المحركات لهذا النمو تخفيف شدة سياسة المالية العامة، والأوضاع النقدية التي لا تزال عالية التيسير. كما من المتوقع أن يبلغ النمو أعلى المستويات في الولايات المتحدة بمعدل ٢,٧٥٪ تقريباً. وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يكون النمو موجباً وإن تباينت المعدلات من بلد إلى آخر؛ مع وجود ضعف في نمو بلدان أوروبا عالية المديونية.

وبالنسبة لاقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فيتوقع أن ينتعش النمو تدريجياً من ٤,٧٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١٤ و٥,٣٪ في ٢٠١٥، مدفوعاً بارتفاع الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة، ولكن تشديد الأوضاع المالية سيؤثر على نمو الطلب المحلي.

وبشكلٍ عام، يمكن القول بأن التعافي العالمي لا يزال هشاً بالرغم من تحسن آفاق الاقتصاد، كما تظل مخاطر القصور القديمة والجديدة باقية دون تغيير، حيث ظهرت مؤخراً بعض المخاطر الجغرافية السياسية الجديدة، أما المخاطر القديمة في الاقتصاديات الصاعدة فقد تعمقت مع تغير البيئة الخارجية. ويمكن أن تزداد الاضطرابات المالية إذا ما عادت السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها بسرعة غير متوقعة أو تجددت نوبات العزوف الكبير عن المخاطر من جانب المستثمرين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى صعوبة التعديلات المطلوبة في بعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة، مع احتمال انتقال العدوى والإجهاد المالي واسع النطاق وتراجع معدلات النمو.

وفي الاقتصادات المتقدمة، تجددت مخاطر النشاط المرتبطة بحدوث انخفاض شديد في التضخم، خاصة في منطقة اليورو، حيث ساهمت فجوات الناتج الكبيرة في انخفاضه. ومع ما يرجح من بقاء التضخم عند مستوى أقل من المستهدف لبعض الوقت، فقد تنخفض توقعات التضخم على المدى الأطول، مما يتسبب في تضخم ربما يقل عن المستوى الحالي، أو يقود إلى الانكماش إذا ما تحققت مخاطر القصور المعرض لها النشاط الاقتصادي. وستكون النتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وزيادة أعباء الديون، وتراجع الطلب والناتج.

شكل رقم (١)

معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي

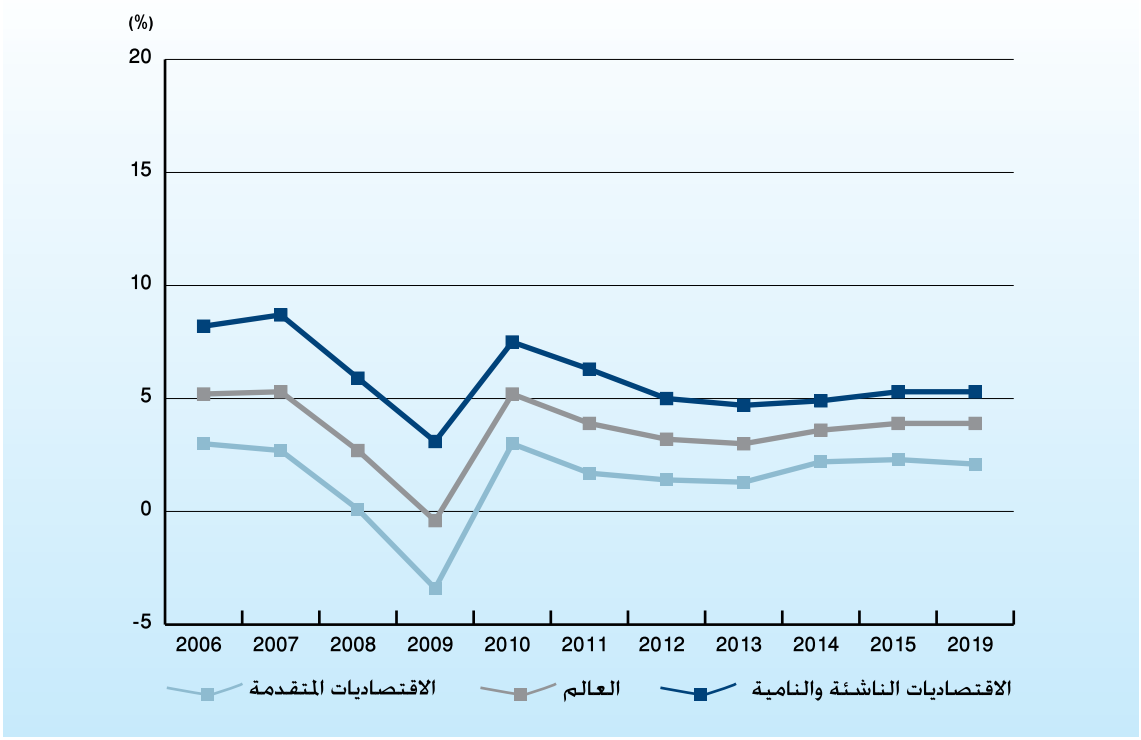

جدول رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي في العالم

	فعلي								متوقع		
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2019
العالم	5.2	5.3	2.7	-0.4	5.2	3.9	3.2	3.0	3.6	3.9	3.9
الاقتصاديات المتقدمة	3.0	2.7	0.1	–3.4	3.0	1.7	1.4	1.3	2.2	2.3	2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7	1.8	–0.3	-2.8	2.5	1.8	2.8	1.9	2.8	3.0	2.2
الاتحاد الأوروبي	3.3	3.0	0.4	–4.4	2.0	1.6	-0.7	-0.5	1.2	1.5	1.5
اليابان	1.7	2.2	–1.0	–5.5	4.7	-0.5	1.4	1.5	1.4	1.0	1.1
الدول المتقدة الأخرى	4.0	4.2	1.0	-2.4	4.5	2.7	1.5	2.1	2.9	2.9	3.0
الاقتصاديات الناشئة والنامية	8.2	8.7	5.9	3.1	7.5	6.3	5.0	4.7	4.9	5.3	5.3
الأقاليم والمجموعات الدولية											
أوروبا الوسطى والشرقية	6.4	5.3	3.3	-3.4	4.7	5.4	1.4	2.8	2.4	2.9	3.4
دول الكومنولث	8.8	8.9	5.3	–6.4	4.9	4.8	3.4	2.1	2.3	3.1	3.2
آسيا النامية	10.3	11.5	7.3	7.7	9.7	7.9	6.7	6.5	6.7	6.8	6.5
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	5.6	5.8	4.3	-1.3	6.0	4.6	3.1	2.7	2.58	3.0	3.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	6.7	6.0	5.1	2.8	5.2	3.9	4.2	2.4	3.2	4.4	4.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.8	6.0	5.1	3.0	5.5	3.9	4.1	2.2	3.2	4.5	4.4
جنوب إفريقيا	6.3	7.1	5.7	2.6	5.6	5.5	4.9	4.9	5.4	5.5	5.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٤.

٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي

في عام ٢٠١٣، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتصل إلى ٢,٢٪مقارنةً مع ٤,٤٪ في عام ٢٠١٢. كما ارتفع معدل التضخم في المنطقة من ١٠,٩٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٥٪ في عام ٢٠١٣، مع التوقع بأن يتراجع التضخم لحوالي ٨,٨٪ في عام ٢٠١٤.

وقد أدى تراجع إنتاج النفط في عام ٢٠١٣ إلى كبح جماح النمو في البلدان المصدرة للنفط، كما استمر تأثر النشاط الاقتصادي بضعف الاستثمار الخاص، وسط التحولات والصراعات السياسية في المنطقة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في عام ٢٠١٤ تمشياً مع التحسن في آفاق الاقتصاد العالمي ليصل إلى ٣,٢٪، إلا أن ضعف الثقة واستمرار عجز المالية العامة الكبير في بعض الحالات، سيظل يشكل عبئاً على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. وسيظل النمو يستمد قوته من الاستهلاك الممول من تحويلات العاملين في الخارج والإنفاق الكبير على أجور القطاع العام. لكن الاستثمارات المخططة يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي نتيجة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية وتحسن مستوى الثقة مع التقدم في مسيرة التحول السياسي.

ومع ذلك، ستظل هناك عوامل محلية وإقليمية متنوعة تعوق زيادة ثقة المستثمرين في اقتصادات البلدان المستوردة للنفط، وخاصة في بلدان التحول العربي. ويشكل عبء المشكلات الهيكلية المزمنة وقضايا الحوكمة عاملاً ضاغطاً على مناخ الأعمال، ويؤدي في بعض الحالات إلى عرقلة تحقيق المكاسب الكاملة التي يمكن أن تعود على الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر عقب تحسن النمو لدى الشركاء التجاريين.

وتعمل البطالة المزمنة على إذكاء التوترات الاجتماعية، وغالباً ما يظهر ذلك في صورة إضرابات عمالية. وتُضاف إلى هذه التحديات الشواغل الأمنية الداخلية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية الناشئة عن الصراع الدائر في سوريا.

وتواجه البلدان المصدرة للنفط تحدياً على المدى الأطول يتمثل في الحد من اعتمادها على النفط. فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغوطاً خافضة لأسعار النفط التي تتقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي والمخاطر الجغرافية-السياسية. ولن يقتصر أثر زيادة تنويع الاقتصاد على الحد من تقلب الناتج وإيرادات المالية العامة، بل يمتد أيضاً إلى تعزيز النمو الاقتصادي الممكن وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص للقوة العاملة التي تشهد أعدادها نمواً سريعاً.

ويمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية المكثفة على دعم الثقة والاستفادة مما تتمتع به المنطقة من إمكانات هائلة لتحقيق نمو مرتفع ومستمر في القطاع غير النفطي وفي توفير فرص العمل.

ومن الأهمية أن تتوافر البيئة الاقتصادية الكلية الداعمة لنجاح هذه التحولات الهيكلية. ففي كثير من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة وضمان مرونة سعر الصرف للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبث الثقة، وزيادة الائتمان المصرفي المتاح لتمويل الاستثمارات الخاصة، ورفع مستوى التنافسية، واستقطاب التمويل الخارجي.

الدول المصدرة للنفط

تراجع معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٢,٠٪، وقد ارتكز نمو الاقتصاد غير النفطي على الاستثمار العام المستمر في مشروعات البنية التحتية والتوسع في الائتمان الخاص. أما نمو القطاعات النفطية

فقد شهد تباطؤاً نتيجة لضعف الطلب العالمي على النفط، وزيادة عرض النفط من الولايات المتحدة، والانقطاعات في عرض النفط على المستوى الإقليمي وخاصة في ليبيا.

ومع استقرار الإنتاج النفطي وتحسن النشاط العالمي واستمرار الاستهلاك والاستثمار، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠١٤، كما من المتوقع أن يؤدي تراجع أسعار الغذاء إلى احتواء معدل التضخم ليصل إلى أقل من ٥٪ في معظم البلدان المصدرة للنفط.

هذا وتشير التوقعات إلى أن انخفاض الإيرادات النفطية سيؤدي لانخفاض فوائض المالية العامة، رغم سحب تدابير التنشيط المالي التي بدأتها بلدان عديدة أثناء الركود العالمي والربيع العربي. ومن المتوقع أن تنخفض أيضا فوائض الحساب الجاري الكبيرة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية. ورغم الضعف الذي تشهده مراكز المالية العامة في مختلف اقتصادات مجلس التعاون الخليجي على مدار عدة سنوات ماضية، لا يزال لدى معظمها احتياطيات وقائية كبيرة لمواجهة الصدمات الكبيرة التي تتعرض لها أسعار النفط، شريطة أن تستمر الصدمة لفترة قصيرة.

كما تتعرض أسعار النفط وإنتاج النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي لمخاطر التطورات السلبية نتيجة نمو المعروض النفطي الأمريكي بسرعة تفوق التوقعات واستمرار مخاطر انخفاض الطلب العالمي على النفط عن المستوى المتوقع بسبب التباطؤ إما في اقتصادات الأسواق الصاعدة أو الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال تنويع هذه الاقتصادات على رأس أولويات السياسات من أجل تقليل الاعتماد على النفط، وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص للمواطنين، وتحسين القدرة على تحمل الصدمات. ومن الضروري إجراء إصلاحات لتعزيز ريادة الأعمال، إلى جانب تقييد الأجور والتوظيف في القطاع العام. ويجب أن تقوم سياسة المالية العامة باحتواء ضغوط الطلب، والحفاظ على الثروة للأجيال القادمة، وضمان كفاءة الإنفاق الرأسمالي العام.

وسوف يؤدي تخفيض دعم الطاقة، الذي يتراوح حاليا بين ٤٪ و١٢,٥٪ من الناتج المحلي، إلى الحد من استهلاك الطاقة وإتاحة الموارد للإنفاق الاجتماعي الموجه، والمساهمة في تمويل الاستثمار العام.

الدول المستوردة للنفط

بلغ معدل النمو في دول المنطقة المستوردة للنفط ٢,٧٪ في عام ٢٠١٣، حيث ظلت جوانب عدم اليقين الناشئة عن التحولات السياسية والاضطرابات الاجتماعية والعبء الناجم عن المشكلات الهيكلية التي لم تُعالَج تشكل عبئاً على الثقة والنشاط الاقتصادي. ورغم اتباع سياسات مالية عامة ونقدية داعمة، ظل معدل النمو يدور حول ٣٪ منذ عام ٢٠١١ وهو نصف المعدل المطلوب لخفض مستويات البطالة المرتفعة وتحسين مستويات المعيشة في المنطقة. كما ارتفعت معدلات التضخم في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٩,٤٪، مع التوقع بأن تتراجع لحدود ٨,٨٪ في عام ٢٠١٤.

وتشير الاحتمالات المتوقعة إلى استمرار التعافي وإن كان بوتيرة بطيئة، حيث يتوقع أن تبقى معدلات النمو عند مستوى ٢,٧٪ في عام ٢٠١٤. كما يتوقع تحسن نمو الصادرات تدريجياً مع تعافي الطلب الداخلي في البلدان الشريكة تجارياً، لا سيما البلدان الأوروبية. وقد بدأت الإصلاحات الأخيرة في التخفيف من القيود على جانب العرض، كما أن تحسين القدرة التنافسية أيضاً سيسهم في تحسين مستوى الثقة، وتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الطلب المحلي سيظل ضعيفاً بسبب استمرار أجواء عدم اليقين بشأن السياسات. وفي بعض البلدان، ستتحول تدابير التنشيط المالي إلى عبء مالي طفيف، لأن ضبط أوضاع المالية العامة ضروري لوقف تآكل الهوامش الوقائية المالية والخارجية.

وبشكلٍ عام، لا يزال التعافي ضعيفاً، والمخاطر تتجه نحو الجانب السلبي. فالتحولات السياسية، وتصاعد حدة التوترات الاجتماعية والأمنية، وتداعيات الصراعات الإقليمية يمكنها الإضرار بالثقة وتهديد الاستقرار الاقتصادي الكلي. وقد تشهد الصادرات تباطؤاً نتيجة انخفاض النمو عن المستوى المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة، أو أوروبا، أو مجلس التعاون الخليجي. وقد ترتفع أسعار الفائدة المحلية في البلدان التي لديها مرونة محدودة في أسعار الصرف في حالة التشديد الحاد للأوضاع المالية العالمية، رغم أن الاعتماد على التمويل الخارجي الرسمي وضمانات السندات ينبغي أن يحد من هذه الآثار. وعلى جانب التطورات الإيجابية، قد يؤدي تحقيق تقدم أسرع في التحولات السياسية والإصلاحات الاقتصادية إلى تعزيز الثقة وارتفاع معدل النمو.

جدول رقم (٢)

معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

معدل النمو الاقتصادي	فعلي	متوقع	
	2013	2014	2015
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.2	3.2	4.5
الدول المصدرة للنفط	2.0	3.4	4.6
الدول المستوردة للنفط	2.7	2.7	4.2

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٤.

الفصـــل الثاني

التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٣

استطاع الاقتصاد الأردني أن يحقق انتعاشاً طفيفاً في عام ٢٠١٣ ومقارباً للمستويات التي تم تحقيقها في العامين السابقين، إلا أن مستويات النمو ظلت دون المستويات التي تم تحقيقها خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩). كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الأردنية نتائجاً متفاوتة حيث ارتفع معدل التضخم وارتفعت معدلات البطالة عن مستوياتها في العام السابق. كما انخفض عجز الموازنة فيما تزايدت المديونية العامة الداخلية والخارجية لتصل إلى مستويات قياسية، وزاد العجز في الميزان التجاري، بينما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وحققت حوالات العاملين ارتفاعاً طفيفاً. وبالنسبة للمؤشرات النقدية والمصرفية فقد أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً في رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، كما حققت أرصدة الموجودات والتسهيلات والودائع للبنوك المرخصة نمواً واضحاً في عام ٢٠١٣. وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية في الأردن خلال عام ٢٠١٣.

١. الإنتاج والأسعار والشركات

- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ١٠,٨١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ١٠,٥٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبهذا فقد بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٣ حوالي ٢,٨٪ بالمقارنة مع نمو بنسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠١٢. ومما سبق يتبين أن الأداء الاقتصادي ظل قريباً من المستويات السائدة عام ٢٠١٢، والتي تعتبر أقل من مستويات النمو المحققة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) والتي بلغ متوسط النمو فيها ٧,٤٪.

وعلى الصعيد القطاعي، فقد حقق قطاع التعدين والمحاجر تراجعاً واضحاً خلال العام ٢٠١٣ بلغت نسبته ١٦,٤٪، وكذلك تراجع القطاع الزراعي بنسبة ٣,٥٪، أما قطاع التشييد فقد حقق اعلى نسبة نمو والتي بلغت ٨,٧٪. أما باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة فقد سجلت معدلات نمو موجبة وفي حدود لم تتجاوز ٧٪ لأكثر القطاعات نمواً.

وقد حافظ قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الصناعات التحويلية على مرتبتهما باعتبارهما أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي ٢٠,١٪ و ١٧,٠٪ في عام ٢٠١٣، وهو ما يشكل ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ١٤٣,٦ نقطة مقارنةً مع ١٣٦,٠ نقطة في عام ٢٠١٢. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣,٧٪، وارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة ٥,٧٪، وارتفاع أسعار المساكن بحوالي ٨,٣٪، وارتفاع السلع والخدمات الأخرى بنسبة ٥,٨٪. وبذلك بلغ معدل التضخم ٥,٦٪ في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ٤,٧٪ في عام ٢٠١٢.

- الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين: انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ارتفاع مقداره ٤,٨٪ في عام ٢٠١٢.

- البطالة: ارتفع معدل البطالة قليلاً خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ١٢,٦٪ مقارنة مع ١٢,٢٪ في عام ٢٠١٢ و ١٢,٩٪ في عام ٢٠١١.

٢. المالية العامة

- الإيرادات المحلية: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ٨,٣٪ لتبلغ ٥,١٢ مليار دينار مقارنةً مع ٤,٧٣ مليار دينار في عام ٢٠١٢. أما المساعدات الخارجية للمملكة فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠١٣ وبنسبة بلغت ٩٥,٣٪ حيث ارتفعت قيمتها من ٣٢٧ مليون دينار في عام ٢٠١٢ إلى ٦٣٩ مليون دينار في عام ٢٠١٣. أما إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية فقد حقق ارتفاعاً نسبته ١٣,٩٪ في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥,٧٦ مليار دينار مقارنةً مع ٥,٠٥ مليار دينار في العام السابق.

- الإنفاق الحكومي: ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بحوالي ٢,٧٪ خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٧,٠٧ مليار دينار مقارنةً مع ٦,٨٨ مليار دينار خلال عام ٢٠١٢. وقد جاء ارتفاع الإنفاق الحكومي على خلفية انخفاض النفقات الجارية بنسبة ٢,٥٪ وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة ٥٠,٣٪.

- العجز في الموازنة: نظراً لنمو الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة ١٣,٩٪، ونمو الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,٧٪، فقد تقلص العجز بعد المساعدات في موازنة عام ٢٠١٣ بنسبة ٢٨,٣٪ ليصل إلى ١,٣١ مليار دينار مقارنةً مع عجز مقداره ١,٨٢ مليار دينار عام ٢٠١٢. وبهذا فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع نسبة عجز ٨,٣٪ في عام ٢٠١٢.

٣. الدين العام

- صافي الدين العام الداخلي: ارتفع صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ١١,٦٤٨ مليار دينار في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٨٦٢ مليار دينار في عام ٢٠١٣ محققاً بذلك ارتفاع نسبته ١,٨٪. وقد انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣,٠٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٤٩,٧٪ في عام ٢٠١٣.

- الدين العام الخارجي: ارتفع رصيد الدين العام الخارجي من ٤,٩٣٢ مليار دينار عام ٢٠١٢ إلى ٧,٢٣٥ مليار دينار في عام ٢٠١٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ٤٦,٧٪. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٥٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠,٣٪ في عام ٢٠١٣.

- الدين العام الكلي: ارتفع رصيد الدين العام الكلي خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ١٥,٢٪ ليصل إلى ١٩,٠٩٧ مليار دينار مقارنةً مع ١٦,٥٨٠ مليار دينار في عام ٢٠١٢. وبهذا ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٥,٥٪ في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٨٠,٠٪ في عام ٢٠١٣. ويلاحظ هنا أن نسبة الدين العام الكلي للناتج المحلي تتجاوز الحد الأقصى المحدد في قانون الدين العام وإدارته والبالغ ٦٠٪.

نص قانون الدين العام وإدارته رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠١ والقانون المعدل له الصادر في عام ٢٠٠٨ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان مجلس الوزراء اصدر قراراً بتأجيل العمل بالقانون المعدل لقانون الدين العام وادارته رقم (٨) لسنة (٢٠٠٨) حتى اشعار اخر، وذلك وفقاً لنص القرار الوارد العدد (٥٠١٠) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧

٤. القطاع الخارجي

❖ الصادرات الوطنية: ارتفعت الصادرات الوطنية في عام ٢٠١٣ بنسبة طفيفة بلغت ١,٢٪ لتصل إلى ٤,٨٠٥ مليار دينار مقارنةً مع ٤،٧٥٠ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

❖ المعاد تصديره: تراجعت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠١٣ بنسبة ٤,٥٪ لتصل إلى ٨١٢ مليون دينار مقارنةً مع ٨٥٠ مليون دينار في عام ٢٠١٢.

❖ الصادرات الكلية: ارتفع حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ضئيلة بلغت ٠,٣٪ لتبلغ ٥,٦١٧ مليار دينار، مقارنةً مع ٥,٦٠٠ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

❖ المستوردات: ارتفعت المستوردات خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٤٪ لتصل إلى ١٥,٥٢٤ مليار دينار مقارنةً مع ١٤,٧٣٤ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

❖ عجز الميزان التجاري: نظراً لارتفاع الصادرات بنسبة أقل من الزيادة في المستوردات، فقد توسع عجز الميزان التجاري بنسبة ٨,٥٪ ليصل إلى ٩,٩٠٧ مليار دينار في عام ٢٠١٣ مقارنةً مع عجز مقداره ٩,١٣٤ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

❖ حوالات العاملين: ارتفعت حوالات العاملين خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ٤,٦٪ لتصل إلى ٢,٣٢٨ مليار دينار تقريباً بالمقارنة مع ٢,٢٣٠ مليار دينار في عام ٢٠١٢.

٥. الاستثمار

❖ الاستثمار المباشر: ارتفع حجم الاستثمار المباشر في الأردن في عام ٢٠١٣ بنسبة ٢٠,١٪ ليصل إلى ١٢٧٧ مليون دينار بالمقارنة مع ١٠٦٣ مليون دينار في عام ٢٠١٢.

٦. القطاع النقدي والمصرفي

❖ السيولة المحلية: ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال عام ٢٠١٣ بمقدار ٢٤١٨ مليون دينار تقريباً لتصل إلى ٢٧,٣٦٣ مليار دينار، محققةً بذلك ارتفاعاً بنسبة ٩,٧٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٢.

❖ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي: حققت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في عام ٢٠١٣ ارتفاعاً بنسبة كبيرة بلغت ٨١٪، حيث ارتفعت الاحتياطيات من ٤,٧٠٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨,٥١٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٦,٢) شهر تقريباً.

❖ موجودات البنوك المرخصة: سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٣ ارتفاعاً بنسبة ٩,٠٪ ليصل إلى ٤٢,٨٠٣ مليار دينار، مقارنةً مع ٣٩،٢٧٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

❖ التسهيلات الائتمانية: ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٢ بمقدار ١,١١٠ مليار دينار أو ما نسبته ٦,٢٪، لتصل إلى ١٨,٩٤٠ مليار دينار، مقارنة مع ١٧,٨٣٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

❖ الودائع: ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ١٠,٥٪ ليصل إلى ٢٧,٥٩٣ مليار دينار، مقارنةً مع ٢٤،٩٧٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

❖ الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة: ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة ال سوقية للأسهم الحرة في نهاية عام ٢٠١٣ بنحو ١٠٨,٢ نقطة ليصل إلى ٢٠٦٦ نقطة، وبارتفاع نسبته ٥,٥٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢.

الأسهم الحرة هي الأسهم المتاحة للتداول من قبل المستثمرين، وتمثل عدد الأسهم الكلي المدرج في البورصة مطروحاً منه الأسهم المملوكة من قبل كل من أعضاء مجلس الإدارة وأقرباؤهم والشركات الأم أو التابعة أو الحليفة والمساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأسمال الشركة والحكومة والمؤسسات العامة والشركة المالكة للأسهم نفسها.

الفصـــل الثالث

تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٣

تابعت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورها خلال عام ٢٠١٣ وفي شتى المجالات. وقد جاءت هذه التطورات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكلٍ يعكس استقراره. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات النقود والبنوك وتطوراتها خلال عام ٢٠١٣ بما في ذلك تطورات السياسة النقدية والتطورات التي شهدتها بنود الاحتياطيات الأجنبية والموجودات والتسهيلات والودائع لدى البنوك العاملة في الأردن.

١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٣

استمر البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٣ بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، كما قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال عام ٢٠١٣، حيث خفضها بمقدار ٢٥ نقطة أساس في شهر آب ٢٠١٣، ثم خفضها مرة أخرى بمقدار ٢٥ نقطة أساس في شهر تشرين الأول ٢٠١٣. وفيما يلي نعرض أهم تطورات السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٣.

أ) قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٣

- تخفيض أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على زيادة حجم الإقراض للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، فقد قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع ٢٥ نقطة أساس وذلك اعتبارا من ٢٠١٣/٨/٧، وذلك على النحو التالي:

- تخفيض سعر فائدة إعادة الخصم من ٥,٠٠٪ إلى ٤,٧٥٪.
- تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من ٤,٧٥٪ إلى ٤,٥٠٪.
- تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع من ٤,٢٥٪ إلى ٤,٠٠٪.
- تخفيض سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة من ٤,٠٠٪ إلى ٣,٧٥٪.

وقد جاء هذا القرار بعد أن أظهرت معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني تحسناً في أدائها، أسهم في تعزيز أركان الاستقرار النقدي وزيادة الطلب على الأدوات الادخارية المقومة بالدينار الأردني.

- تخفيض أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس

في ضوء التطورات النقدية والاقتصادية الايجابية المتمثلة في نمو حجم الاحتياطيات الأجنبية والتراجع النسبي في الضغوطات التضخمية والتي أسهمت في تحقيق أهم أهداف البنك المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي، وفي سبيل توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتحفيز النشاط الاقتصادي في المملكة، فقد قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية بمقدار ٢٥ نقطة أساس وذلك اعتباراً من ٢٠١٣/١٠/٢٢ لتصبح على النحو التالي:

- تخفيض سعر إعادة الخصم من ٤,٧٥٪ إلى ٤,٥٠٪ سنوياً.
- تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من ٤,٥٠٪ إلى ٤,٢٥٪ سنوياً.
- تخفيض سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر من ٤,٠٠٪ إلى ٣,٧٥٪ سنوياً.
- تخفيض سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار من ٣,٧٥٪ إلى ٣,٥٠٪ سنوياً.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا التخفيض على كلف الاقتراض للقطاعين العام والخاص بما ينعكس إيجابا في تحفيز الطلب الكلي. وفي إطار برنامج البنك المركزي لمنح سلف متوسطة وطويلة الأجل لحفز النمو الاقتصادي، فقد تقرر أن يسري قرار تخفيض سعر فائدة إعادة الخصم على التسهيلات الجديدة التي سيتم منحها للقطاعات المستهدفة من خلال البنوك لتمكين المستثمرين من الحصول على التمويل اللازم لآجال متوسطة وطويلة وبأسعار فائدة مناسبة تأخذ بعين الاعتبار كلفة الاقتراض المنخفضة من البنك المركزي وبذلك سينخفض سعر إعادة تمويل هذه القطاعات من ٢,٧٥٪ إلى ٢,٥٠٪. كما تقرر تمديد أجل السلف الممنوحة ضمن هذا البرنامج لقطاع الطاقة المتجددة ليصبح عشر سنوات والإبقاء على الأجل المتاح لقطاعي الصناعة والسياحة كما هو معمول به حالياً والبالغ خمس سنوات.

هذا بالإضافة إلى استمرار البنك المركزي بدعم البرامج المعنية بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والممولة من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي تم في إطارها تخصيص ١٢٠ مليون دولار لهذه الغاية حول منها للبنوك مبلغ ٤٨ مليون دولار بسعر فائدة ٢,٥٠٪ لعام ٢٠١٣ ولآجل خمسة عشر عام وبفترة سماح ٥ سنوات، لتقوم البنوك بدورها بإعادة إقراضها للمشاريع المستهدفة بأسعار فائدة مناسبة ولآجال تتناسب واحتياجات المستفيدين.

ب) أهم التعليمات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٣

- إصدار تعليمات معدلة لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (٢٠١٣/٥٧)

بعد أن قام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم ٢٠١٢/٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١، قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠ بإصدار تعليمات معدلة لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (٢٠١٣/٥٧)، ليتم العمل بها إعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وقد تضمنت التعليمات المعدلة على تعديل الفقرة (١٦/ب) من التعليمات الأصلية بحذف عبارة العملات الأجنبية وإضافة عبارة «والعمولات والرسوم التي يفرضها طرف ثالث والعمولات المتعلقة بالتسهيلات غير المباشرة» لنهاية الفقرة.

كما تم إلغاء الفقرة (١٦/ج) من التعليمات الأصلية واستبدالها بالنص التالي:

ج. ١. في حال ظهرت الحاجة لأي تعديل/إضافة على الرسوم والعمولات المذكورة في التعليمات تقوم البنوك من خلال جمعية البنوك إعتباراً من بداية عام ٢٠١٤ بتجميع كافة طلبات ومقترحات التعديل على هذه الرسوم والعمولات مع بيان مبررات ذلك، وتزويد البنك المركزي بملخص عنها في موعد أقصاه نهاية الشهر الأول من كل عام.

ج. ٢. ينظر البنك المركزي بالطلبات المقدمة ويقوم بإعلام جمعية البنوك بالقرار المتخذ بالخصوص وينشر في الجريدة الرسمية.

كذلك أضافت التعليمات المعدلة الفقرة (هـ) للمادة ١٦ من التعليمات الأصلية ونصها: يكون الحد الأقصى لعمولة التعامل النقدي (إيداع أو تصريف) بالعملات الأجنبية لكافة العملاء كما يلي:

- لدى كافة الفروع ٠,٥٪.
- على المراكز الحدودية ٢٪ ويجوز للمبالغ الصغيرة أن تصل العمولة لدينار.

كما حذفت التعليمات المعدلة عبارة الحساب الجامد من المادة ١٨ في التعليمات الأصلية واستعاضت عنه بعبارة «كافة حسابات العميل لدى البنك جامدة».

وأخيراً قامت التعليمات المعدلة بتعديل المادة ٢٠ من التعليمات الأصلية باعتبارها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين (ب) و (ج) لها، ونصهما كما يلي:

ب. في حال رفض العميل تقديم إقرار بصحة الرصيد فيمكن للبنك الحصول منه على اعتراض خطي يرفع إلى إدارة البنك (الجهة المختصة بتفعيل الحساب) ومن ثم للبنك تفعيل الحساب بعد تقديم الاعتراض.

ج. في حال كانت الوكالة المقدمة من وكيل العميل لا تخوله تقديم إقرار بصحة الرصيد أو رفض الوكيل تقديم هذا الإقرار فيمكن للبنك الاستعاضة عن إقراره هذا باعتراض خطي أو برفع صورة عن الوكالة إلى إدارة البنك مؤشر عليها من قبل الوكيل وموظف البنك أو كاتب عدل يبين تاريخ المراجعة، ومن ثم للبنك تفعيل الحساب.

- البنك المركزي الأردني يصدر التعميم رقم (١٠/٥/٢١٤٦) بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ للبنوك المرخصة

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، ولما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة، فقد تم بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاتفاق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تقديم قرض لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة التخطيط بمبلغ (٧٠) مليون دولار أمريكي ليعاد إقراضه من خلال البنك المركزي للبنوك العاملة في المملكة لتقوم بدورها بإعادة إقراضه لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر.

وفيما يتعلق بجانب التمويل، فقد بين التعميم مواصفات القرض المنوي منحه للبنوك والتي تتضمن أن يكون بالدينار الأردني، وبسعر فائدة ٢,٥٪ لعام ٢٠١٣، بينما تصبح الفائدة بعد ذلك معتمدة على سعر اللايبور الأمريكي لستة شهور مضافاً إليها هامش ١,٨٪. كما بلغت مدة القرض ١٥ سنة وفترة سماح ٥ سنوات (للأقساط وللفائدة)، على أن يتم السداد بشكل نصف سنوي في ١/٣ و ١/٩ من كل عام، وأن تستخدم هذه القروض لغاية تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما بينت التعليمات معايير الأهلية للبنوك والتي نصت على توفر الخبرة لدى البنك في تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة لا تقل عن ٣ سنوات، أو وجود خبرة لدى المدير المعني في البنك لمدة لا تقل ٣ سنوات، و أن لا يقل آخر تصنيف للبنك حساب نظام CAMEL أو ROCA عن تصنيف عام (Fair/Rate 3)، وأن لا تزيد نسبة الديون غير العاملة عن ٨٪، وأن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪، وأن لا يقل العائد على أصول البنك (ROA) عن ٠,٣٠٪، إضافة لتوفر خطة عمل لتطوير عمليات البنك بشركات (MSMEs)، وأن لا يكون هناك أية ملاحظات عالقة جوهرية لدى المدقق الخارجي حول البيانات المالية للبنك.

أما الالتزامات التي تترتب على البنوك جراء هذه الاتفاقية فأهمها أن يستخدم البنك حصيلة القرض لتمويل شركات (MSMEs) مباشرةً أو من خلال مؤسسات التمويل الأصغر على أن لا تزيد التسهيلات الممنوحة للعميل الواحد عن ١٥٪ من إجمالي القرض الممنوح للبنك، وأن يقوم البنك بوضع هذه القروض في محفظة منفصلة عن باقي تسهيلات البنك، وأن تراعي أسعار الفوائد على قروض شركات (MSMEs) انخفاض كلفة الاقتراض من البنك المركزي.

وقد بين التعميم أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير على استعداد لتقديم المساعدات الفنية للبنوك لتطوير قدراتها على تمويل شركات (MSMEs).

- البنك المركزي الأردني يصدر التعميم رقم (١٠/١/٧٦٢٦) للبنوك الإسلامية المرخصة

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩ بإصدار التعميم رقم (١٠/١/٧٦٢٦) للبنوك الإسلامية المرخصة، والذي طلب بموجبه البنك المركزي من البنوك الإسلامية المرخصة العمل على إعداد سياسة تنظم العلاقة بين البنك وبين أصحاب حسابات الاستثمار، على أن

يتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك بعد مراجعتها من هيئة الرقابة الشرعية، وبحيث تتضمن هذه السياسة على مجموعة من النواحي منها الدائرة المالكة للسياسة، وتعريف حسابات الاستثمار، وأموال البنك الذاتية ومكوناتها، وأولوية الاستثمار في فرص الاستثمار، وأسس توزيع الأرباح، والمصاريف التي تحمل على حسابات الاستثمار والمساهمين وغيرها من الأمور ذات العلاقة بحسابات الاستثمار.

- البنك المركزي الأردني يمدد العمل بتعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة ويعدل عليها

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ بإصدار التعميم رقم (٣٩٣٤/٩٦/١/٣) للبنوك المرخصة، والذي قام بموجبه بتمديد العمل بتعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة لمدة عام آخر وذلك لغاية ٢٠١٤/٣/٣١. كما رفع البنك المركزي بموجب هذا التعميم سقف السلفة الواحدة إلى ١٠ ملايين دينار.

واستمراراً للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لتوفير تمويل متوسط الأجل للبنوك المرخصة بهدف إعادة إقراض القطاعات الاقتصادية، قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ بإصدار التعميم رقم (٧٢٩٧/٩٦/١/٣) للبنوك المرخصة، والذي تضمن على شمول قطاع السياحة (تمويل إنشاء الفنادق والاستراحات والمرافق السياحية) وقطاع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشاريع توفير الطاقة) ضمن تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة رقم (٢٠١١/٥٤).

كما قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ بإصدار التعميم رقم (١٢٨٩٠/٩٦/١/٣) للبنوك المرخصة، والذي تضمن على زيادة أجل السلف لقطاع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشاريع توفير الطاقة) ليصبح بحد أقصى عشر سنوات بدلاً من خمس سنوات.

٢. الاحتياطيات الأجنبية

ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ليصل إلى ٨,٥١٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مرتفعاً بمقدار ٣,٨١٠ مليار دينار عن المستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ أو ما يعادل نسبة ارتفاع ٨١٪. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٦,٢) شهر تقريباً.

يعرِّف البنك المركزي الأردني احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية على أنها النقد و الأرصدة والودائع الجاهزة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وسندات و أذونات بعملات أجنبية، ونقد وأرصدة وودائع بعملات أجنبية غير قابلة للتحويل مطروحاً منه ودائع كل من البنوك المرخصة وغير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. أما تغطية الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية للبنك المركزي لمستوردات المملكة فتمثل احتياطي البنك المركزي الجاهز للاستخدام مقسوماً على قيمة المتوسط الشهري للمستوردات من السلع والخدمات مطروحاً منها قيمة المتوسط الشهري للمعاد تصديره.

شكل رقم (٢)

احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية وتغطيتها للمستوردات

٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠١٣ ارتفاعاً نسبته ٩٪ ليصل إلى ٤٢,٨ مليار دينار، مقابل ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

أ. الموجودات المحلية

ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٤,٧٣٠مليار دينار (١٤,٤٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية إلى ٣٧,٦٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ٣٢,٩٢٢ مليار دينار عام ٢٠١٢.

ويأتي هذا الارتفاع في الموجودات المحلية كمحصلة لارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي ١,٤٣٥ مليار دينار أو ما نسبته ١٥,٩٪ في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٠,٤٥٩ مليار دينار، وارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي ١,٢٦٨ مليار دينار أو ما نسبته ٨٪ لتصل إلى ١٧,٢٠٢ مليار دينار. كما ارتفعت احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي بحوالي ١,٧٦٩ مليار دينار أو ما نسبته ٤٤,٥٪ لتصل إلى ٥,٧٤٥ مليار دينار.

ب. الموجودات الأجنبية

انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ١,٢٠١ مليار دينار (١٨,٩٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية ٥,١٥٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٦,٣٥٣ مليار دينار عام ٢٠١٢.

وقد جاء الانخفاض المسجل خلال عام ٢٠١٣ محصلة لانخفاض بند أرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار ١,٠٨٩ مليار دينار (٢٤,٥٪) لتصل إلى ٣,٣٤٨ مليار دينار.

جدول رقم (٣)

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2012	2013	التغير	نسبة التغير٪
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	6353.1	5151.9	-1201.2	-18.91%
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	289.6	238.7	-50.9	-17.58%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	4437.5	3348.1	-1089.4	-24.55%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	483.9	508.9	25	5.17%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	853.4	818.0	-35.4	-4.15%
موجودات أجنبية أخرى	288.7	238.2	-50.5	-17.49%
الموجودات المحلية	32922.3	37650.9	4728.6	14.36%
الديون على القطاع العام	9023.8	10458.8	1435	15.90%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	15933.5	17201.9	1268.4	7.96%
الديون على المؤسسات المالية	122.5	90.3	-32.2	-26.29%
الاحتياطيات	3976.2	5745.1	1768.9	44.49%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	3633.2	5413.6	1780.4	49.00%
موجودات أخرى	3000.5	3402.9	402.4	13.41%
إجمالي الموجودات	39275.4	42802.8	3527.4	8.98%
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	6284.8	6956.6	671.8	10.69%
مؤسسات عامة غير مالية	39.0	29.6	-9.4	-24.10%
البلديات والمجالس القروية	3.4	4.5	1.1	32.35%
المؤسسات المالية	69.4	68.8	-0.6	-0.86%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	59.0	88.0	29	49.15%
القطاع الخاص (مقيم)	6114.0	6765.7	651.7	10.66%
ودائع التوفير ولأجل	15426.4	16779.5	1353.1	8.77%
مؤسسات عامة غير مالية	275.9	321.2	45.3	16.42%
البلديات والمجالس القروية	15.7	17.2	1.5	9.55%
المؤسسات المالية	205.5	209.1	3.6	1.75%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	656.3	801.9	145.6	22.18%
القطاع الخاص (مقيم)	14273.0	15430.1	1157.1	8.11%
المطلوبات الأجنبية	5827.2	6716.1	888.9	15.25%
ودائع الحكومة المركزية	646.7	744.0	97.3	15.05%
الاقتراض من البنك المركزي	998.3	842.7	-155.6	-15.59%
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	5848.2	6146.2	298	5.10%
المطلوبات الأخرى	4243.8	4617.7	373.9	8.81%
إجمالي المطلوبات	39275.4	42802.8	3527.4	8.98%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية

انخفضت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٩,١٤٣ مليار دينار عام ٢٠١٢ إلى ٩,٠٨٧ مليار دينار عام ٢٠١٣، والتي تشكل نسبة انخفاض طفيفة مقدارها -٠,٦٪ عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الانخفاض أساساً عن انخفاض بند أرصدة لدى البنوك بحوالي ١,١٥٢ مليار دينار (٢٤,٤٪) مقابل ارتفاع بند التسهيلات الائتمانية بقيمة ٨١٠ مليون دينار (١٣٩,٢٪).

جدول رقم (٤)

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2012	2013	التغير	نسبة التغير٪
النقد في الصندوق	289.6	238.7	-50.9	-17.6%
أرصدة لدى البنك المركزي	865.8	751.9	-113.9	-13.2%
أرصدة لدى البنوك	4716.8	3565.3	-1151.5	-24.4%
محفظة الأوراق المالية	581.5	1391.2	809.7	139.2%
التسهيلات الائتمانية	2226.4	2599.3	372.9	16.7%
أخرى	462.5	540.9	78.4	17.0%
الموجودات من العملات الأجنبية	9142.6	9087.3	-55.3	-0.6%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

كما انخفضت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بحوالي ٥٧٠ مليون دينار لتصل إلى ٩,٥٠٢ مليار دينار في عام ٢٠١٣ والتي تشكل نسبة انخفاض ٥,٧٪ عن العام السابق.

جدول رقم (٥)

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2012	2013	التغير	نسبة التغير٪
ودائع العملاء	7258.6	6590.1	-668.5	-9.2%
الحكومة المركزية	9.3	8.4	-0.9	-9.7%
المؤسسات العامة	31.1	19.4	-11.7	-37.6%
مؤسسات مالية غير مصرفية	45.7	47.6	1.9	4.2%
قطاع خاص	7172.5	6514.7	-657.8	-9.2%
التأمينات النقدية	576.1	549.2	-26.9	-4.7%
ودائع البنوك	1852.1	1889.5	37.4	2.0%
أخرى	385.2	473.3	88.1	22.9%
المطلوبات من العملات الأجنبية	10072	9502.1	-569.9	-5.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٣ بلغت نسبته ١,٥٪، ليصل إلى ٦,١٤٦ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً مع ٥,٨٤٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من ١٧,٨٣٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٨,٩٤٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وبارتفاع مقداره ١,١١٠ مليار دينار (٦,٢٪). ومعظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن تتخذ شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي ٨٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية. أما الجاري مدين فقد شكلت نسبته ١٢,٦٪، بينما كانت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة في حدود ١,٥٪.

جدول رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)

نوع التسهيلات	2012	2013	التغير	نسبة التغير
جاري مدين	2257.3	2378.9	121.6	5.4%
قروض وسلف	15297.5	16279.1	981.6	6.4%
كمبيالات وإسناد مخصومة	275.0	281.7	6.7	2.4%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	17829.8	18939.7	1109.9	6.2%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٣)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام ٢٠١٣

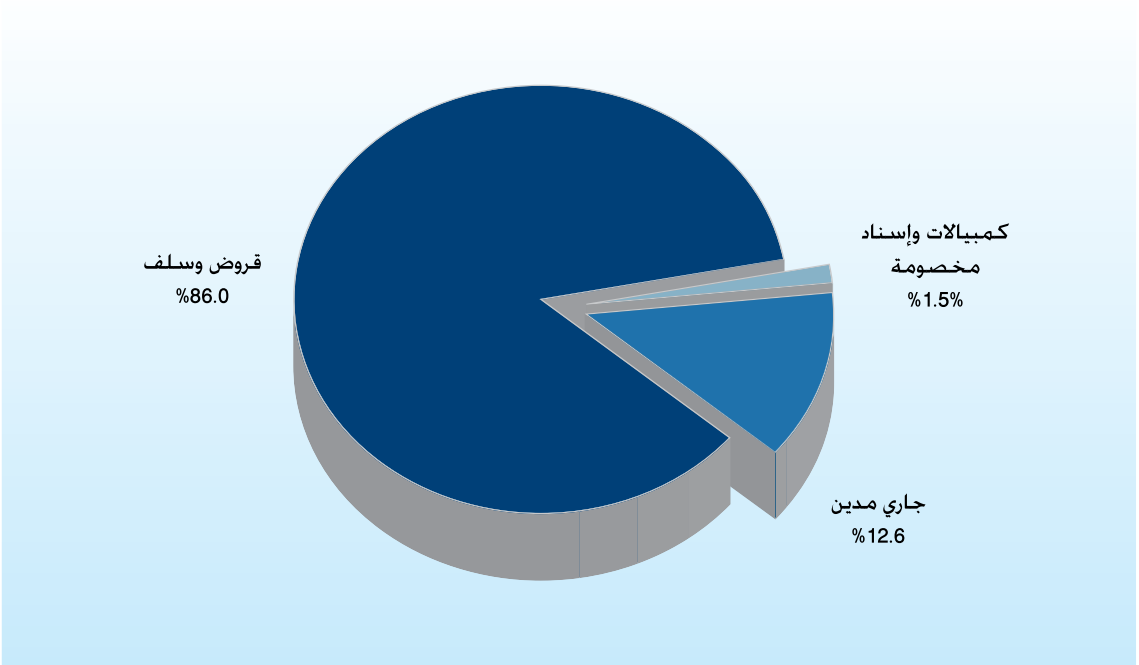

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٥,٩٪ من إجمالي التسهيلات في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع نسبة ٨٧,١٪ في عام ٢٠١٢. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية ١٤,١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

التسهيلات الائتمانية	2012		2013	
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪
بالدينار الأردني	15532.1	87.1%	16269.1	85.9%
بالعملات الأجنبية	2297.7	12.9%	2670.6	14.1%
المجموع	17829.8	100.0%	18939.7	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٣

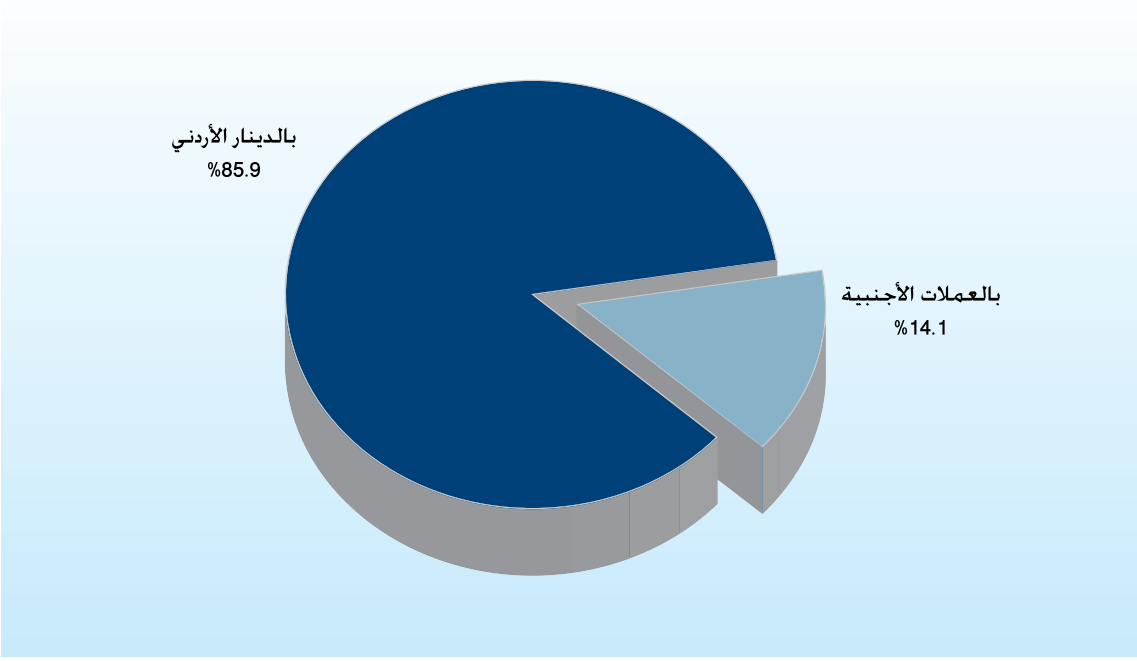

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٣، فقد استحوذت قطاعات التجارة والإنشاءات والصناعة على ٥٦,٤٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار ١٣٤ مليون دينار (٥,٣٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار ٤٠٤ مليون دينار (١١٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بقيمة ١٨٢ مليون دينار (٤,٩٪).

جدول رقم (٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

	2012		2013	
	مليون دينار	النسبة	مليون دينار	النسبة
الزراعة	254.9	1.4%	235.7	1.2%
التعدين	73.0	0.4%	164.1	0.9%
الصناعة	2515.7	14.1%	2649.6	14.0%
التجارة العامة	3754.9	21.1%	3937.3	20.8%
الإنشاءات	3682.6	20.7%	4086.4	21.6%
خدمات النقل	554.5	3.1%	536.7	2.8%
السياحة والفنادق والمطاعم	505.6	2.8%	503.5	2.7%
خدمات ومرافق عامة	2172.0	12.2%	2172.6	11.5%
الخدمات المالية	486.1	2.7%	508.8	2.7%
أخرى	3830.5	21.5%	4145.1	21.9%
المجموع	17829.8	100.0%	18939.7	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٣

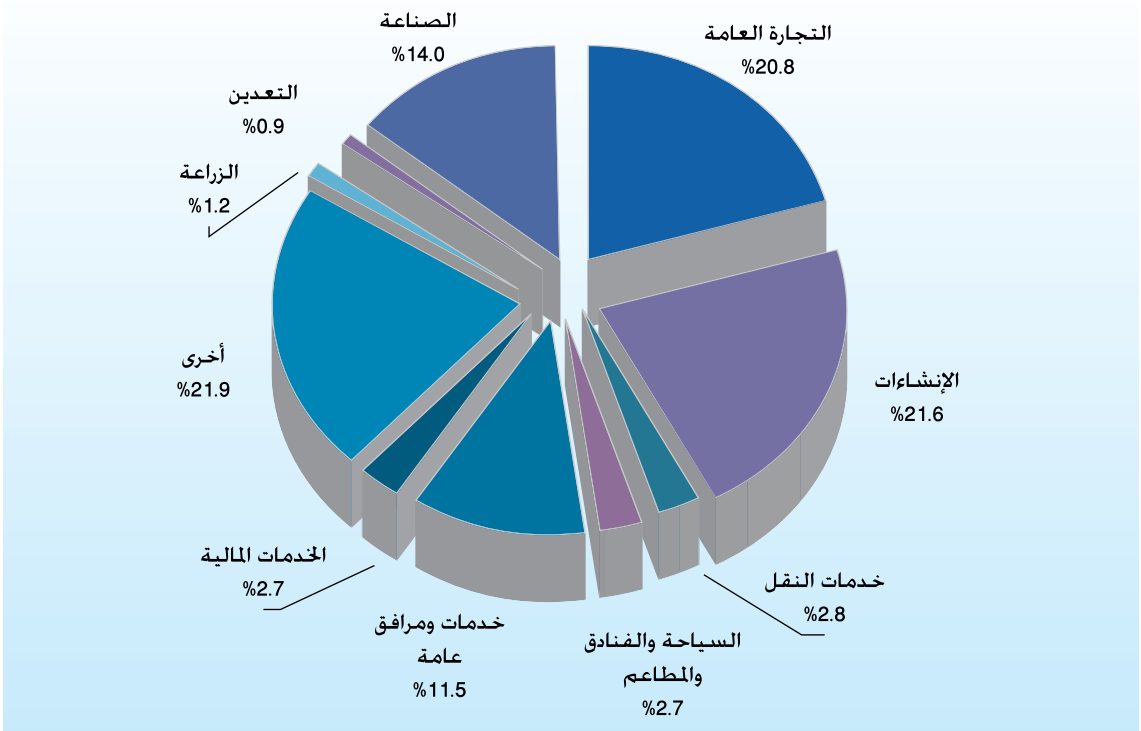

أ. بطاقات الائتمان

أصدرت البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٣ حوالي ٢٣٨ ألف بطاقة ائتمان. وتتضمن البطاقات التي تصدرها البنوك في الأردن على أربعة أنواع رئيسية هي: الفيزا والماستر والأمريكان اكسبرس وناشونال اكسبرس. والجدول التالي يعطي بعض المعلومات حول سوق البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٩)

بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
البنك العربي	فيزا	٧٧٨٧٦	(٢٥-١٠٠) دينار	١,٧٥٪	١,٧٥٪	غير مشروط	٤٠٠ دينار	٣٠٠ - ٥٠٠٠٠ دينار
	ماستر كارد	٧٤٣٥	(٥٠-١٠٠) دينار	١,٧٥٪	١,٧٥٪	غير مشروط	٤٠٠ دينار	٣٠٠-٥٠٠٠٠ دينار
البنك الأهلي الأردني	ماستركارد فضية	٧٤٤٩	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن) مقابل تأمينات نقدية: نسبة السقف للضمانة - ١٠٠٪ من التأمينات بالدينار ١١٠٪ من التأمينات بالعملات الأجنبية	٢٠٠ - ٢٩٩٩ دينار
	ماستركارد ذهبية	١٧٧٣	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن)	٣٠٠٠ - ٧٠٠٠ دينار
	ماستركارد وورلد	٧٣٠	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن)	الحد الأدنى ٧٠٠٠ دينار
	فيزا كارد فضية	٧٧٢٨	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن)	٣٠٠- ٢٩٩٩ دينار
	فيزا كارد ذهبية	٦٣٤	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن)	٣٠٠٠ - ٧٠٠٠ دينار
	فيزا كارد بلاتينية	١١٨٠	لا يوجد	١,٧٥٪	٤٪	- ٢٠٠ دينار للقطاع العام براتب محول. - ٣٠٠ دينار للقطاع الخاص براتب محول	- ٤٥٠ دينار للرواتب غير المحولة - ٢٠٠٠ دينار للشرائح الاخرى (أصحاب الأعمال الحرة وأصحاب المهن)	الحد الأدنى ٧٠٠٠ دينار

تابع جدول رقم (٩): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك القاهرة عمان	فيزا Revolving	٣٩٥٨٦	(١٥-٧٥) دينار	١,٧٥٪	٤٪ حد أدنى ٣ دنانير	مشروط	١٥٠ دينار	وفقا لنسبة الالتزامات للراتب
	فيزا Prepaid	١٠٣٠	(٧) دينار	—	(٢-٢٠) دينار	—	—	—
	فيزا Web Surfer	١٣١	(١٧) دينار	—	—	—	—	—
بنك الأردن	فيزا كارد	٨٣٦٤	رسوم الإصدار مجانية للبطاقات الفضية و الذهبية، اما رسوم إصدار البطاقة البلاتينية هو ٧٥ دينار ومجانا لعملاء الباقات المصرفية	١,٧٥٪	٤٪ من المبلغ المسحوب و بحد أدنى ٤ دنانير	مشروط مع إمكانية المنح بدون تحويل الراتب لبعض الشرائح	٢٥٠ دينار	تصل إلى ٥ أضعاف الراتب لبعض الشرائح
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	ماستركارد و الفيزا							
	فضية	٩١٥٦	الأساسية ٣٠ دينار التابعة ١٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٢٥٠ دينار شهريا	الحد الأقصى ٣٥٠٠ دينار
	ذهبية	١٠١٧	الأساسية ٦٠ دينار التابعة ٣٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٧٠٠ دينار شهريا	الحد الأقصى ٧٠٠٠ دينار
	بلاتينيوم	٦٩٠	الأساسية ٨٠ دينار التابعة ٤٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	١٤٠٠ دينار شهريا	الحد الأقصى بدون سقف
	اميريكان اكسبرس							
	البطاقة الذهبية الدوارة بعملة الدينار	٤٤	٧٥ دينار للبطاقة الاساسية و ٩ بطاقات تابعة مجانا	٢,٢٪ شهريا	٤٪ من قيمة السحب النقدي او ١٠ دنانير ايهما اكثر	غير مشروط	الحد الادنى للدخل لشريحة اصحاب الاعمال ٤٠ الف دينار سنويا / ٣٣٣٣ دينار شهريا الحد الادنى للدخل لشريحة الموظفين ٢٠ الف دينار سنويا/ ١٦٦٦ دينار شهريا	الحد الاقصى لسقف البطاقة ضعفي الدخل الشهري و بحد اقصى ٢٠ الف دينار
	البطاقة الذهبية Charge بعملة $	٣٩	١٧٥$ للبطاقة الاساسية و ٧٥$ للبطاقة التابعة	-	٤٪ من قيمة السحب النقدي او ١٥ دولار ايهما اكثر	غير مشروط	الحد الادنى للدخل لشريحة اصحاب الاعمال ١٠٠ الف$ سنويا / ٨٣٣٣ $ شهريا الحد الادنى للدخل لشريحة الموظفين ٤٨ الف$ سنويا / ٤٠٠٠ $ شهريا	الحد الاقصى – بدون سقف ، بحيث يتم تحديد السقف بناء على المركز المالي و الائتماني للعميل
	البطاقة البلاتينية Charge بعملة $	٤١	٧٥٠$ للبطاقة الاساسية و بطاقة بلاتينية تابعة مجانا و ٤ بطاقات ذهبية تابعة مجانا .	-	٤٪ من قيمة السحب النقدي او ١٥ دولار ايهما اكثر	غير مشروط	الحد الادنى للدخل لشريحة اصحاب الاعمال ١٥٠ الف$ سنويا / ١٢٥٠٠ $ شهريا الحد الادنى للدخل لشريحة الموظفين ٧٥ الف$ سنويا / ٦٢٥٠ $ شهريا	الحد الاقصى – بدون سقف ، بحيث يتم تحديد السقف بناء على المركز المالي و الائتماني للعميل

تابع جدول رقم (٩): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
البنك الأردني الكويتي	فيزا دوارة	١٩١٣	ذهبية ٣٠ دينار فضية ١٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪	-	-	-
	Charge فيزا	١٩	ذهبية ١٠٠ دينار فضية ٥٠ دينار	بدون	٤٪	-	-	-
	Infinite فيزا	١٤	١٥٠ دينار	بدون	٤٪	-	-	-
	فيزا Cozmo	٢٨٨	٢٠ دينار	٢٪	٤٪	-	-	-
	ماستر كارد دوارة	١٧٧٢	ذهبية ٣٠ دينار فضية ١٥ دينار بلاتينية ٧٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪	-	-	-
	ماستر كارد fly&plus	٨٨٦	ذهبية ٥٠ دينار فضية ٢٥ دينار بلاتينية ٧٥ دينار	٢,٢٪	٤٪	-	-	-
	Amex	١٩٩	ذهبية ١٧٥ $، خضراء ٩٥ $، بلاتينية ٧٥٠ $	بدون	لا يوجد سحب نقدي	-	-	-
	فيزا إلكترون		مجانية	لا توجد فائدة	٥٠٠ فلس من البنوك الأخرى ٢ دينار من البنوك الأجنبية	-	-	-
بنك الاستثمار العربي الأردني	Visa Rev.	٢٦٦	مجانية	١,٥٪	٤٪	-	٢٠٠ دينار	٣٠ ألف دينار
	Visa charge							
	Classic & Gold	٧١	٢٥ دينار، ٥٠ دينار	٠	٤٪	-	٢٠٠ دينار	-
	Infinite	٢٠	١٠٠ دينار	٠	٤٪	-	-	١٠٠ ألف دينار
	Platinum	٩	٧٠ دينار	٠	٤٪	-	-	١٠٠ ألف دينار
البنك التجاري الأردني	فيزا كارد	٢٧١٠	٢٥-٥٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪	-	-	-
	فيزا إلكترون	٣٠٧١٨	٠	٠	٠	-	-	-
	ماستر كارد	٥٥٠	٢٥-٥٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪	-	-	-
البنك الاستثماري	فيزا	٢٧٩١	مجانية للعام الاول	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٥٠٠ دينار داخل عمان و ٤٠٠ خارج عمان	٥٠ ألف دينار
بنك المؤسسة العربية المصرفية	فيزا	٥٤٠	١٠-١٠٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٣٠٠ دينار	١٥ ألف دينار
	ماستر كارد	٢٤	١٠-٥٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٣٠٠ دينار	١٥ ألف دينار

تابع جدول رقم (٩): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك الاتحاد	فيزا كلاسيك	٢٢٤٤	مجانا	٪١,٧٥	٣٪ وبحد أدنى ٤ دنانير	- مع تحويل راتب - بدون تحويل راتب - تأمينات نقدية	٣٥٠ دينار	٣٥٠٠ دينار
	فيزا ذهبية	١٠١	٣٠ دينار	٪١,٧٥	٣٪ وبحد أدنى ٤ دنانير	- مع تحويل راتب - بدون تحويل راتب - تأمينات نقدية	٣٥٠ دينار	١٠ آلاف دينار
	فيزا بلاتينية	٢٢٣	٧٠ دينار	٪١,٧٥	٣٪ وبحد أدنى ٤ دنانير	- مع تحويل راتب - بدون تحويل راتب - تأمينات نقدية	٢٠٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار
بنك سوسيته جنرال - الأردن	فيزا كارد الكلاسيكية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٩٧	٣٥ دينار	٪١,٧٥	دينارين للصرافات التابعة لبنك سوسيته جنرال، و٤ دنانير للصرافات التابعة لبنوك أخرى	يشترط تحويل الراتب اذا كان موظف، اذا كان صاحب عمل يتم منحه بدون ضمانات	٢٠٠ دينار لموظفي القطاع العام، ٣٥٠ لموظفي القطاع الخاص، ٥٠٠ لأصحاب الاعمال	٢٠٠ دينار الحد الأدنى، الحد الأعلى حسب الوضع المالي للعميل
	فيزا كارد الذهبية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	١٤٤	٥٠ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد الكلاسيكية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	١٥٧	٣٥ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد الذهبية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٢٦٧	٥٠ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد المدفوعة مسبقا (بالدولار)	٠	٦٠ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد المدفوعة مسبقا (باليورو)	١٢٣	٤٠ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد الائتمانية الكلاسيكية (بالدينار)	١٠٤٧	٣٥ دينار	٪١,٧٥				
	ماستر كارد الائتمانية الذهبية (بالدينار)	١٨٥	٥٠ دينار	٪١,٧٥				
	بطاقات مؤسسة نهر الأردن	٤٠١	٣٥ دينار	٪١,٧٥				
	بطاقات الانترنت-E surf	١٦٢	مجانا	صفر	صفر	غير مشروط	غير مشروط	غير مشروط
	بطاقات ATM/ Saving	—	مجانا	صفر	١ دينار ضمن شبكة CSC ٣ دنانير للشبكات الأخرى	حسب طلب العميل عند فتح الحساب	الحد الأدنى لفتح حساب التوفير+ ١٠٠ دينار لمنحه البطاقة	٥٠٠ دينار سحب نقدي، ٥٠٠ دينار مشتريات

تابع جدول رقم (٩): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك المال الأردني	بطاقة فيزا الائتمانية / بلاتينيوم	٤٠٤	مجانا	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	٥٠٠ دينار	٣ أضعاف
	بطاقة فيزا الائتمانية / ذهبية	٦٣٠	مجانا	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	٥٠٠ دينار	٣ أضعاف
	بطاقة فيزا الائتمانية / كلاسيك	١٢٢٨	مجانا	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	٥٠٠ دينار	٣ أضعاف
	بطاقة فيزا الكترون (Debit)	٥٤٢١	مجانا	لا يوجد	لا يوجد	غير مشروط	لا يوجد	-
	بطاقة فيزا بلاتينيوم (Debit)	٢٢٢	مجانا	لا يوجد	لا يوجد	غير مشروط	لا يوجد	-
البنك الإسلامي الأردني	ماستر كارد ذهبية	٢٠٧	٥٠ دينار	لا يوجد نسبة مرابحة	طبقا لنظام الشرائح (حسب فئة المبلغ المحسوب)	غير مشروط	حسب سقف البطاقة المطلوب	حسب الوضع المالي والاجتماعي للعميل (ملاءة العميل)
	فيزا كارد ذهبية	٣٧٨	٥٠ دينار					
	فيزا كارد عادية (فضية)	١٢٣٣	٢٥ دينار					٢٠٠٠ دينار
	فيزا كارد محلية	٧٠٢	١٥ دينار					١٠٠ دينار
البنك العربي الإسلامي الدولي	Visa Charge							
	ذهبية – أ	٢٨٦٨	٥٠ دينار	—	٪٢+١,٩٦	—	١٣٣٠ دينار	فوق ١ ألف – ٥٠ ألف دينار
	عادية – ب		٢٥ دينار	—	٪٢+١,٩٦	—	—	٢٥٠ – ٢٠٠٠ دينار
	انترنت – ب		١٠	—	—	—	—	٥٠ دولار – ٧٥٠ دولار
	Visa Revolving							
	فيزا مقسطة – أ	٤٤٢٠	٢٥ دينار	—	٪٤	—	٢٠٠ دينار	٢٥٠- ١٠٠٠ دينار
	انترنت مقسطة – ب		١٠	—	—	—	٢٠٠ دينار	٥٠ دولار – ٧٥٠ دولار
بنك الأردن دبي الإسلامي	فيزا كارد	٩١ كلاسيكية ١٤٩ الذهبية	البطاقة الكلاسيكية: ٢٥ دينار البطاقة الذهبية: ٥٠ دينار	—	٪ ٤	تحويل راتب أو تامين نقدي	٣٠٠ دينار للبطاقة الكلاسيكية ٢٥٠٠ دينار للبطاقة الذهبية	٥٠٠٠ دينار للبطاقة الكلاسيكية ١٠٠٠٠ دينار للبطاقة الذهبية
مصرف الراجحي	Platinum/ credit card/ visa card	٢	٦٥ دينار	لا يوجد	٪٤	مشروط	١٠ آلاف دينار	لا يوجد سقف
	Cold/ credit card/ visa card	٦	٥٠ دينار	لا يوجد	٪٤	مشروط	٢٠٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار
	Classic/ credit card/ visa card	٤	٣٠ دينار	لا يوجد	٪٤	مشروط	٥٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار

تابع جدول رقم (٩): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
HSBC	—	—	—	—	—	—	—	—
البنك العقاري المصري العربي	فيزا	١٠٧٣	٥٠ دينار ذهبية ٢٥ دينار فضية	٪١,٧٥	٪٤ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	غير محدد	الفضية ٢٠٠-١٩٩٩ دينار الذهبية ٢٠٠٠ دينار – مفتوح
مصرف الرافدين	لا يوجد							
سيتي بنك	لا يوجد							
بنك ستاندرد تشارترد	فيزا كلاسيك	٣٢٢	٢٥ دينار	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	٥٠٠ دينار	٣ أضعاف
	فيزا جولد	٤٨	٥٠ دينار	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	١٠٠٠ دينار	٣ أضعاف
	فيزا بلاتينيوم	٨٥	٧٥ دينار	٪١,٧٥	٪٤	مشروط	٢٤٠٠ دينار	٤ أضعاف
بنك عودة	فيزا كارد	١٥٣٤	٢٥ دينار	٪١,٧٥	٪٤	غير مشروط	٤٢٠٠ دينار/سنة كحد أدنى	عبئ الدين مع قروض أخرى ٥٥٪
	ماستر كارد	٧٢٧	٢٥ دينار	٪١,٧٥	٪٤	غير مشروط	٤٢٠٠ دينار/سنة كحد أدنى	عبئ الدين مع قروض أخرى ٥٥٪
بنك الكويت الوطني – الأردن	فيزا كارد	٥٣	مجانا	٪١,٧٥	٪٤ بحد أدنى ٤ دنانير	مشروط	٥٠٠ دينار	٢٥ ألف دينار
بنك لبنان والمهجر	ماستر كارد ذهبية	٢٧٢٦	مجانا	٪١,٧٥	٪٤ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	قطاع عام ٣٥٠ دينار قطاع خاص معتمد ٥٠٠ دينار قطاع خاص غير معتمد ٥٠٠ دينار أصحاب الدخول الأخرى ١٠٠٠ دينار	قطاع عام ٣٠ ألف دينار قطاع خاص معتمد ٣٠ ألف دينار قطاع خاص غير معتمد ١٠ الاف دينار أصحاب الدخول الأخرى ٣٠ ألف دينار
	ماستر كارد كلاسيكية	٣٩٣		٪١,٥				
	ماستر كارد تيتانيوم	١٥٧		٪١,٧٥				
	ماستر كارد بلاتينيوم	١١٦		٪١,٧٥				
بنك أبو ظبي الوطني – الأردن	فيزا	-	٢٥ دينار فضية ٦٥ دينار ذهبية	٪٢	٪٤ أو ٤ دنانير أيهما أقل	مشروط	٦٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار

- غير متوفر

ب. القروض الشخصية

منحت البنوك العاملة في الأردن ما يزيد عن ١٨١,٤ ألف قرض شخصي خلال عام ٢٠١٣، تجاوزت قيمتها ١,٥٢ مليار دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٤,٥٪ إلى ١٣,٥٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ١٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ١٢ سنة. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية.

جدول رقم (١٠)

القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٣

البنك	عدد طلبات القروض الشخصية المقدمة للبنك خلال عام 2013	عدد القروض الشخصية الممنوحة خلال عام 2013	قيمة القروض (دينار)
البنك العربي	21,946	14,248	133,536,775
البنك الأهلي الأردني	12,569	8,884	90,359,847
بنك القاهرة عمان	32,446	28,288 (*)	95,125,000
بنك الأردن	ـــ	13,595	104,400,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	30,102	28,191	207,670,879
البنك الأردني الكويتي	4,112	2,938	22,200,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	1,341	951	11,484,299
البنك التجاري الأردني	13,000	5,948	71,600,000
البنك الاستثماري	1,433	989	17,696,760
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9,148	7,553	43,500,000
بنك الاتحاد	2,076	1,080	17,213,761
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1,583	937	6,927,898
بنك المال الأردني	1,441	1,026	16,386,007
البنك الإسلامي الأردني (١)	82,275	55,564	561,600,000
البنك العربي الإسلامي الدولي (١)	705	626	1,473,595
بنك الأردن دبي الإسلامي (١)	1,562	1,332	11,257,545
مصرف الراجحي (١)	5,209	3,564	30,404,373
بنك HSBC	ـــ	ـــ	ـــ
البنك العقاري المصري العربي	1,282.0	1,068	10,929,222
مصرف الرافدين	0	0	0
سيتي بنك	4	4	22,813
بنك ستاندرد تشارترد	741	692	8,667,495
بنك عودة	2,840	1,928	28,778,542
بنك الكويت الوطني - الأردن	110	78	906,095
بنك لبنان والمهجر	3,469	1,688	26,600,000
بنك أبو ظبي الوطني	233	203	4,827,472
المجموع	**229,627**	**181,375**	**1,523,568,378**

ـ غير متوفر

(١) تمثل التمويلات الشخصية للأفراد

(*) التسهيلات الموافق عليها

جدول رقم (١١)

شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	مشروط	تحويل راتب	٧٠ ألف دينار	١٠,٥٪	١٪	٨ سنوات
البنك الأهلي الأردني	مشروط	تحويل الراتب	٧٠ ألف دينار	حسب الراتب (١٠,٥٪-١١,٥٪)	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك القاهرة عمان	مشروط	تحويل الراتب	١٠٠ ألف دينار	سعر الجوديبر لسته أشهر + هامش ٥٪	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك الأردن	مشروط	تحويل الراتب	٧٠ ألف دينار	متناقص حسب الشريحة (٩,٧٥٪-١٢,٩٩٪)	١٪ لمرة واحدة	٧ سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	غير مشروط	تحويل راتب و / أو ضمان عقاري و / أو كفالة شخصية	غير محدد	سعر الجوديبور اليومي + هامش يتراوح بين ٢,٥٪ - ٤٪	١٪ تستوفى نقدا أو من صافي قيمة القرض	٨ سنوات
البنك الأردني الكويتي	مشروط	تحويل الراتب	٥٠ ألف دينار	١٠٪-١٢٪	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	مشروط	تحويل راتب	٥٠ ألف دينار	٨,٨٪- ٩,٩٪	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
البنك التجاري الأردني	مشروط	حسب الحال	٧٧ ألف دينار	١١٪	١٪	٨ سنوات
البنك الاستثماري	مشروط	تحويل الراتب	٧٠ ألف دينار	١٠٪	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	مشروط	مطلوب في حال عدم تحويل الراتب	٥٠ ألف دينار	٩,٩٩٪ -١٢,٢٥٪	١٪	٨ سنوات
بنك الاتحاد	غير مشروط	كفالة، تأمينات نقدية	٥٥ ألف دينار	١٠٪	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك سوسيته جنرال - الأردن	مشروط	تحويل راتب + احتمالية طلب كفيل أو ضمان عيني	٣٥ ألف دينار	١٠,٤٩٩٪ وفي حال فتح حساب مكاسب يتم استيفاء فائدة ٩,٨٥٪ للقطاع الحكومي و٩,٩٩٪ للقطاع الخاص	لا يوجد	٨ سنوات
بنك المال الأردني	مشروط	كفيل للشركات الغير معتمدة، شيكات تحصيل لغير الموظفين	٧٠ ألف دينار	أقل سعر فائدة ١٠,٥٪ متناقصة	١٪	٨ سنوات
البنك الإسلامي الأردني	يعتمد على طبيعة عمل المتعامل	تعتمد على قيمة التمويل ونوعه	ان لا تزيد مجموع الاقساط القائمة والجديدة عن ٥٠٪ من الدخل المثبت	٦٪ سنويا	لا يوجد	بحد أقصى ٧ سنوات لتمويلات المرابحة، وبحد أقصى ٢٠ سنة لتمويلات التأجير المنتهي بالتملك
البنك العربي الإسلامي الدولي	ـــــ	ـــــ	١٠٠٠ دينار	ـــــ	ـــــ	عام واحد فقط
بنك الأردن دبي الإسلامي	غير مشروط	ضمانات أخرى	٥٠ ألف دينار	١١,٧٦٦٪ (مرجح)	لا يوجد	٧ سنوات
مصرف الراجحي	مشروط	تحويل الراتب وفي بعض الحالات يتم اشتراط وجود كفيل	٥٠ ألف دينار	٦,٥٪ - ٧٪	لا يوجد	١٢ سنة
بنك HSBC	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
البنك العقاري المصري العربي	تحويل راتب أو اقتطاع	كفالات شخصية رهونات عقارية تحويل رواتب أو اقتطاع	٧٥ ألف دينار	٩,٥٪ - ١٣,٥٪	١٪	٦,٥ سنة

تابع جدول رقم (١١) : شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
مصرف الرافدين	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
سيتي بنك	مشروط	تحويل راتب	٧٠٠٠ دينار	٤,٥٪	لا يوجد	٣ سنوات
بنك ستاندرد تشارترد	مشروط	تحويل الراتب	٦٠ ألف دينار	١٠,٥٪	١٪	٧ سنوات
بنك عودة	مشروط	تحويل الراتب ويمكن إضافة الكفيل	٤٠ ألف وبحد أقصى ٢٥ ضعف الراتب	١٠٪-١٣٪	١٪ مقطوعة عند منح القرض	٦ سنوات
بنك الكويت الوطني - الأردن	مشروط	ـ	٤٠ ألف دينار	١٢٪	١٪ للسنة الأولى	٥ سنوات
بنك لبنان والمهجر	مشروط	كفالات شخصية . رهونات عقارات وسيارات	٣٠ ألف دينار . ٢٥٠ ألف دينار قروض شخصية برهن	١١٪	١٪	٨ سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط	تحويل راتب مع كفيل في بعض الأحيان	٥٠ ألف دينار	١١,٧٥٪	١٪	٦ سنوات

ـ غير متوفر

ت. قروض السيارات

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠١٣ ما يزيد عن ٣٥٩٠٠ قرض لشراء سيارة تجاوزت قيمتها الإجمالية ٣٦٣ مليون دينار، وقد تراوح متوسط التمويل للسيارة الواحدة من ٨٣٠٠ دينار إلى ٢٤٨٠٠ دينار تقريباً وبمتوسط عام بلغ ١٠١٢٠ دينار تقريباً، وتراوح سعر الفائدة ما بين ٤,٠٪ إلى ١٢,٠٪، وبعمولة تراوحت بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٥ سنوات إلى ١٢ سنة ، بالإضافة إلى اشتراط اغلب البنوك رهن السيارة.

جدول رقم (١٢)

قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	عدد طلبات قروض السيارات المقدمة للبنك خلال عام 2013	عدد قروض السيارات المقبولة خلال عام 2013	قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال 2013 (بالدينار)	متوسط قيمة التمويل بالدينار للسيارة الواحدة خلال 2013
البنك العربي	641	298	5,379,022	18,050
البنك الأهلي الأردني	79	45	847,030	18,823
بنك القاهرة عمان	22	16	250,000	15,625
بنك الأردن	_	239	4,200,000	17,573
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	650	600	8,360,000	13,933
البنك الأردني الكويتي	809	519	8,000,000	15,414
بنك الاستثمار العربي الأردني	-	16	160,828	10,052
البنك التجاري الأردني	50	36	669,000.0	18,583
البنك الاستثماري	121	58	1,391,141	23,985
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	15	15	372,000	24,800
بنك الاتحاد	270	123	2,886,008	23,463
بنك سوسيته جنرال - الأردن	305	279	2,490,711	8,927
بنك المال الأردني	837	643	6,538,638	10,169
البنك الإسلامي الأردني	19710	18903	181,200,000	9,586
البنك العربي الإسلامي الدولي	6618	6017	49,938,049	8,299
بنك الأردن دبي الإسلامي	1574	1342	15,846,323	11,808
مصرف الراجحي	186	86	979,145	11,385
بنك HSBC	—	—	—	—
البنك العقاري المصري العربي	47	39	795,615	20,400
مصرف الرافدين	0	0	0	0
سيتي بنك	5	5	86,873	17,375
بنك ستاندرد تشارترد [1]	0	0	0	0
بنك عودة	1281	833	13,206,420	15,854
بنك الكويت الوطني - الأردن	4	4	73,500	18,375
بنك لبنان والمهجر	15604	5791	59,800,000	10,326
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0
الاجمالي	**48,828**	**35,907**	**363,470,303**	**10,122.5**

- غير متوفر

(١) البنك لا يقوم بتقديم قروض السيارات.

جدول رقم (١٣)

شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪ (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	رهن السيارة لصالح البنك	لغاية ١٠٠٪	للسيارات الجديدة ٥٪ للسارات المستعملة ٥,٥٪	١٪	٦ سنوات
البنك الأهلي الأردني	تحويل راتب ورهن السيارة بقيمة ١٠٠٪ من قيمة القرض	الموظفين جديدة ١٠٠٪ مستعملة ٨٠٪، المهنيين وأصحاب الأعمال جديدة ٨٠ ٪ مستعملة ٦٠٪	١١٪ للموظفين، ١٢٪ للمهنيين وأصحاب الأعمال	لا يوجد	٧ سنوات للموظفين، ٥ سنوات للمهنيين وأصحاب الأعمال
بنك القاهرة عمان	رهن مركبة، تأمين المركبة تأمينا شاملا، تحويل الراتب	٧٥٪ - ١٠٠٪	متوسط سعر الجوديبر لستة أشهر +هامش ٤٪-٦٪	لا يوجد	٨ سنوات
بنك الأردن	رهن السيارة، تحويل الراتب (بعض الشرائح بدون تحويل راتب)	تصل لغاية ٩٥٪ للسيارات الجديدة والمستعملة	متناقص حسب الشريحة (٨,٤٩٪-١٠,٩٩٪)	١٪ لمرة واحدة	٦ سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	رهن السيارة + تأمين شامل	لغاية ١٠٠٪ لاصحاب الرواتب المحولة. باقي شرائح العملاء ٩٠٪ للسيارات الجديدة و٨٠٪ للسيارات المستعملة	٤,٥٪ Flat للرواتب المحولة ٥٪ Flat لباقي الشرائح	لا يوجد	٨ سنوات
البنك الأردني الكويتي	رهن السيارة	١٠٠٪ الجديدة، ٧٥٪ المستعملة	متناقص ١٠٪ -١٠,٥٪ مقطوعة ٥,٥٪-٥,٧٥٪	١٪ للسنة الأولى فقط متناقص دون عمولة على أساس الفائدة مقطوعة	٦ سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	رهن السيارة	٨٠٪	٧٪	لا يوجد	٦ سنوات
البنك التجاري الأردني	رهن سيارة	لغاية ٩٠٪ للجديد والمستعمل	٥,٧٥٪	لا يوجد	٨ سنوات
البنك الاستثماري	رهن المركبة	١٠٠٪ للجديدة و ٧٠٪ للمستعملة	١٠٪ جديد، و ١١٪ مستعمل	١٪ للسنة الأولى	٦ سنوات للجديد، و٥سنوات للمستعمل
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	رهن السيارة	٧٠٪-٩٠٪ للسيارات الجديدة، ٦٠٪-٨٠٪ للسيارات المستعملة	٩٪ سنوي	٠	٧ سنوات للسيارات الجديدة، ٦ سنوات للسيارات المستعملة
بنك الاتحاد	تحويل راتب، رهن سيارة	لغاية ١٠٠٪	٩٪ متناقص	١٪ للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك سوسيته جنرال - الأردن	رهن السيارة + التامين الشامل المجير لصالح البنك +امكانية طلب تحويل الراتب او استيفاء شيكات برسم التحصيل (كمصدر سداد)	٨٠٪ مستعمل، ٩٠٪ جديد	١٠٪ مستعمل، ٨,٩٩٩٪ جديد	لا يوجد	٧ سنوات
بنك المال الأردني	رهن السيارة + تحويل الراتب أو شيكات تحصيل	نسبة التمويل تختلف حسب الشرائح المرتبطة بمصدر الدخل ومكان العمل وموديل السيارة حيث اقل نسبة تمويل ٥٠٪ وأقصى نسبة ١٠٠٪ لكل من السيارات الجديدة السيارات المستعملة وذلك حسب الشريحة	اقل سعر ١٠٪ متناقصة	١٪	٨ سنوات
البنك الإسلامي الأردني	تحويل الراتب، كفيل براتب محول، رهن السيارة	٨٠٪ - ١٠٠٪	٦٪ سنويا	لا يوجد	٥ سنوات
البنك العربي الإسلامي الدولي	راتب + رهن + كفيل	يصل الى ١٠٠٪	حسب الشريحة	تكاليف تنفيذ ٣٠ دينار	٨ سنوات
بنك الأردن دبي الإسلامي	رهن سيارة	٨٥٪ - ١٠٠٪	١٠,٩٧٦٪ (مرجح)	لا يوجد	٧ سنوات

تابع جدول رقم (١٣) : شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪ (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
مصرف الراجحي	تحويل الراتب + رهن سيارة	جديدة ٩٠٪، مستعملة وجهة معتمدة ٩٠٪، مستعملة وجهة غير معتمدة ٨٠٪	٥٪-٦٪	لا يوجد	١٢ سنة
بنك HSBC	—	—	—	—	—
البنك العقاري المصري العربي	رهن السيارة، كمبالات شخصية، شيكات ضامنة، بوليصة تأمين	٥٠-٩٠٪	١١٪-١٢٪	١٪	٧ سنوات
مصرف الرافدين	—	—	—	—	—
سيتي بنك	تحويل راتب	١٠٠٪	٤,٥٪	لا يوجد	٥ سنوات
بنك ستاندرد تشارترد	—	—	—	—	—
بنك عودة	رهن السيارة (شرط أساسي)، تأمين شامل مجير لبنك عودة	الجديدة ٧٥٪-٩٠٪ من القيمة النقدية للسيارة. المستعملة ٧٥٪ - ٨٠٪ من القيمة النقدية للسيارة	٥٪ - ٥,٧٥٪	لا يوجد فقط ١٪ عند منح القرض	الجديدة ٦ سنوات المستعملة ٥ سنوات
بنك الكويت الوطني - الأردن	تحويل راتب ورهن السيارة	جديدة ٨٥٪، مستعملة ٧٠٪	الجديدة ١٠٪ أو ٥٪ flat المستعملة ١١,٥٪ أو ٦٪ flat	١٪ للسنة الأولى	٧ سنوات للسيارات الجديدة و ٥ سنوات للمستعملة
بنك لبنان والمهجر	رهن المركبة	جديد ٨٥٪، مستعمل ٨٠٪	٥,٥٪	١٪	٦سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	—	—	—	—	—

- غير متوفر

ث . القروض المصرفية المجمعة

شاركت سبعة بنوك في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة عام ٢٠١٣، وقد عملت تلك البنوك على منح ما يقارب ٦٥ مليون دينار. وقد استفاد من تلك القروض العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها قطاع الخدمات.

جدول رقم (١٤)

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة		نسبة مساهمة البنك في القروض التي شارك بها	
			مليون دينار	مليون دولار	(٪) مليون دينار	(٪) مليون دولار
البنك العربي	1	خدمات	10	0	20,2%	0
بنك الأردن	1	خدمات	2	0	4,0%	0
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	خدمات، انشاءات	20	25	40,4%	2,4%
البنك الأردني الكويتي	1	خدمات	5	0	10,1%	0
البنك التجاري الأردني	1	خدمات	3	0	6,1%	0
البنك الاستثماري	1	خدمات	1.5	0	3,0%	0
بنك الاتحاد	1	خدمات	5	0	10,1%	0

- البنوك التي تم إدراجها هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال عام ٢٠١٣.

٧. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٢٧,٥٩٣ مليار دينار، وبارتفاع مقداره ٢,٦٢٤ مليار دينار (١٠,٥٪) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠١٢.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠١٣ نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٢,٣١٣ مليار دينار (٩,٩٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام بمبلغ ٣١١ مليون دينار (١٨,٣٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠١٢.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٥٦٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع نسبة ٥٥,٣٪ في عام ٢٠١٢. أما ودائع التوفير فقد شكلت نسبة ٢٩,٩٪ من إجمالي الودائع، وشكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته ١٤,١٪ في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (١٥)

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

نوع الوديعة	2012		2013		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	٪
تحت الطلب	7452.8	29.8	8237.9	29.9%	10.5%
توفير	3714.4	14.9	3900.4	14.1%	5.0%
لأجل	13802.5	55.3	15454.9	56.0%	12.0%
إجمالي الودائع	24969.7	100%	27593.2	100%	10.5%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٦)

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام ٢٠١٣

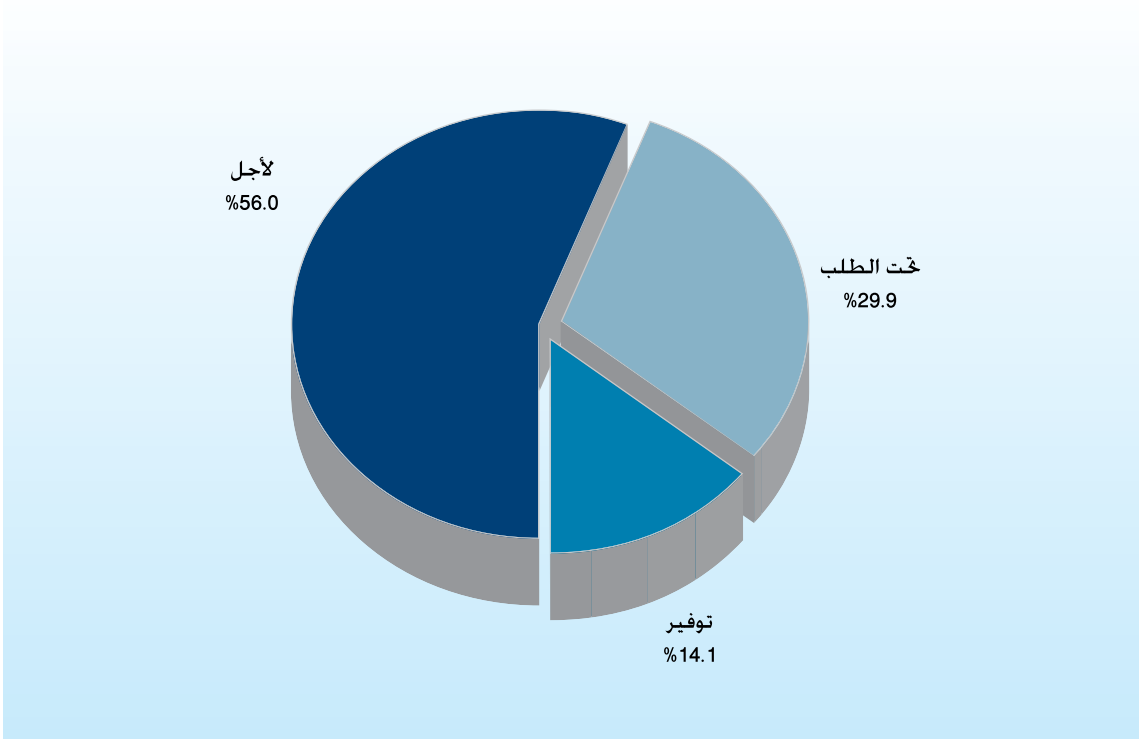

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠١٣ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ انخفاض بند الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي ٦٦٨ مليون دينار والتي تشكل نسبة انخفاض ٩,٢١٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي ٣,٢٩٢ مليار دينار أو ما نسبته ١٨,٦٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول رقم (١٦)

توزيع الودائع حسب نوع العملة

نوع العملة	2012		2013		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	٪
الودائع بالدينار الأردني	17711.1	70.9%	21003.0	76.12%	18.59%
الودائع بالعملات الأجنبية	7258.6	29.1%	6590.2	23.88%	9.21%
إجمالي الودائع	24969.7	100%	27593.2	100%	10.51%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٧)

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٣

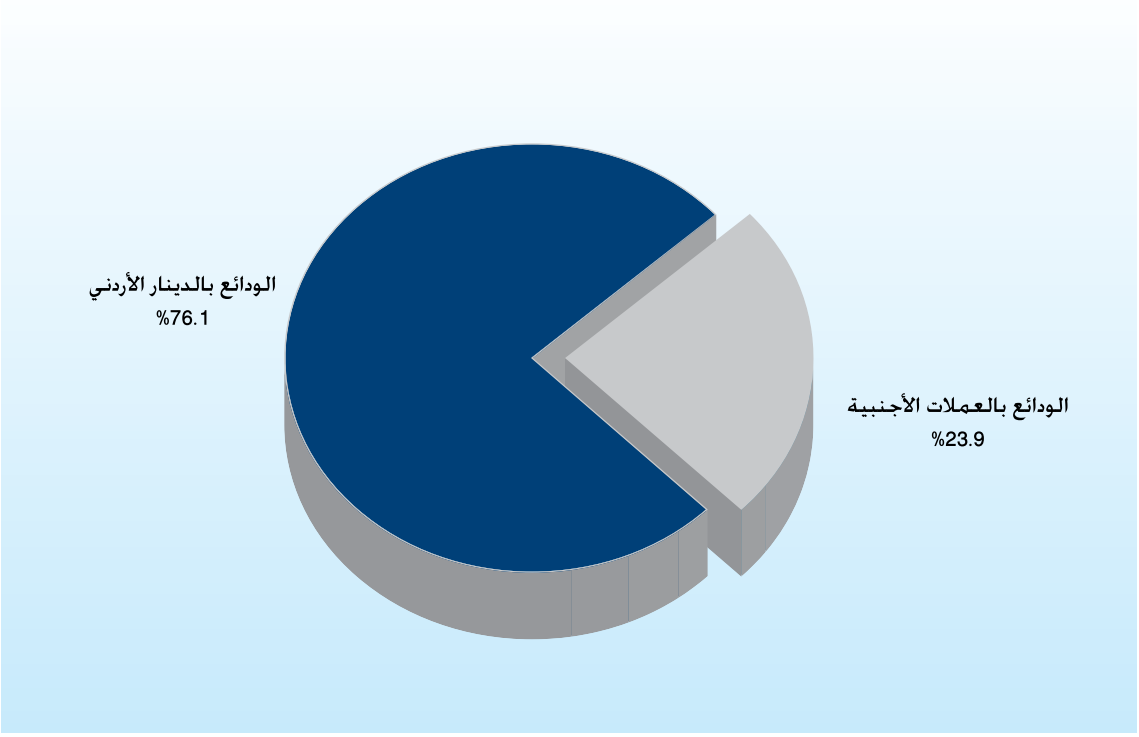

الفصل الرابع

تطور عدد البنوك والفروع

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٦ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٣، تتوزع بواقع ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وعشرة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٧٤٢ فرعاً و ٧٩ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠١٣ نحو ٨٨٠٠ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٧)

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	عدد البنوك الأردنية		عدد البنوك الأجنبية		المجموع	عدد الفروع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2005	13	2	8	0	23	506
2006	13	2	8	0	23	516
2007	13	2	8	0	23	559
2008	13	2	8	0	23	593
2009	13	2	8	0	23	619
2010	13	3	9	0	25	666
2011	13	3	9	1	26	702
2012	13	3	9	1	26	722
2013	13	3	9	1	26	742

١. تطور عدد الفروع

أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٣

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها وتسهيلاً عليهم للحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بزيادة عدد فروعها لتكون منتشرة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٣ بنكاً خلال عام ٢٠١٣ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠١٣ داخل الأردن ٢٣ فرعاً جديداً.

جدول رقم (١٨)

الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٣

أسم البنك	الفروع المفتتحة داخل الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة
البنك الأهلي الأردني	2	فرع الفحيص	البلقاء
		فرع الرابية	العاصمة / عمان
بنك القاهرة عمان	1	فرع جبل النزهة	العاصمة / عمان
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	فرع الحسينية	معان
البنك الأردني الكويتي	2	فرع الحصن	اربد
		فرع جاليريا مول	العاصمة / عمان
بنك الاستثمار العربي الأردني	3	فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء
		فرع مكة مول	العاصمة / عمان
		فرع المطار	العاصمة / عمان
البنك الاستثماري	2	فرع عبدون	العاصمة / عمان
		فرع أبراج اعمار	العاصمة / عمان
بنك الاتحاد	3	فرع الإسراء	العاصمة / عمان
		فرع الرابية	العاصمة / عمان
		فرع خلدا	العاصمة / عمان
البنك الإسلامي الأردني	3	فرع ناعور	العاصمة / عمان
		فرع المستشفى الإسلامي	العاصمة / عمان
		فرع شارع الحرية	العاصمة / عمان
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	فرع اربيلا مول	اربد
بنك الأردن دبي الإسلامي	2	فرع الهاشمي الشمالي	العاصمة / عمان
		فرع جبل الحسين	العاصمة / عمان
بنك عودة	1	فرع العبدلي / الرئيسي	العاصمة / عمان
بنك لبنان والمهجر	1	فرع الزرقاء / المنطقة الحرة	الزرقاء
بنك أبو ظبي الوطني	1	فرع خلدا	العاصمة / عمان
المجموع	23		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن خلال عام ٢٠١٣.

ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٧٤٢ فرع داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة و١٧٢ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (١٩)

عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٣

أسم البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	75	108
البنك الأهلي الأردني	53	5
بنك القاهرة عمان	70	21
بنك الأردن	66	15
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	111	13
البنك الأردني الكويتي	47	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	15	1
البنك التجاري الأردني	28	5
البنك الاستثماري	11	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	27	0
بنك الاتحاد	35	1
بنك سوسيته جنرال - الأردن	16	0
بنك المال الأردني	12	0
البنك الإسلامي الأردني	67	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	37	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	15	0
مصرف الراجحي	3	0
بنك HSBC	4	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0
مصرف الرافدين	2	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	0
بنك عودة	13	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0
بنك لبنان والمهجر	12	0
بنك أبو ظبي الوطني	3	0
المجموع	742	172

ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٧٤٢ فرع على مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦٢,٤٪ من إجمالي عدد الفروع لتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ٩,٦٪ من إجمالي الفروع تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٩,٢٪ من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٨,٩٪ من إجمالي الفروع منتشرة على باقي المحافظات.

جدول رقم (٢٠)

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٣

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	49	4	7	5	2	1	1	2	1	1	1	1
البنك الأهلي الأردني	33	4	4	5	1	1	1	1	1	0	1	1
بنك القاهرة عمان	35	10	6	6	2	3	2	1	1	1	1	2
بنك الاردن	41	9	6	2	1	1	1	1	1	2	0	1
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	58	14	13	9	1	4	1	5	1	2	2	1
البنك الأردني الكويتي	34	4	4	3	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	16	3	2	3	1	1	1	0	0	0	0	1
البنك الاستثماري	8	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	19	1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1
بنك الاتحاد	29	1	2	0	2	0	1	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	8	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	32	9	9	4	1	4	1	2	1	2	1	1
البنك العربي الاسلامي الدولي	20	3	5	2	1	1	1	0	1	1	1	1
بنك الأردن دبي الاسلامي	13	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مصرف الرافدين	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	4	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	11	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	9	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	463	71	68	40	22	18	13	12	8	9	7	11

٢. تطور عدد المكاتب

أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٣

بهدف إيصال خدماتها إلى اكبر عدد في المجتمع تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها بالأسواق التجارية والجامعات وغيرها لتقدم من خلالها عدة خدمات. حيث تم افتتاح ٩ مكاتب داخل الأردن من قبل ٤ بنوك خلال العام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢١)

المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٣

البنك	المكاتب المفتتحة داخل الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المدينة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	مكتب شارع الشهيد وصفي التل - الرمثا	الرمثا
		مكتب جاليريا مول	العاصمة / عمان
البنك الأردني الكويتي	1	مكتب تاج مول	العاصمة / عمان
بنك الاستثمار العربي الأردني	5	مكاتب مطار الملكة علياء الدولي (مكتب المغادرين)	العاصمة / عمان
		مكاتب مطار الملكة علياء الدولي (مكتب الجوازات)	العاصمة / عمان
		مكاتب مطار الملكة علياء الدولي (مكتب الترانزيت)	العاصمة / عمان
		مكاتب مطار الملكة علياء الدولي (مكتب البوابات)	العاصمة / عمان
		مكاتب مطار الملكة علياء الدولي (مكتب مركز أطقم الطائرات)	العاصمة / عمان
البنك العقاري المصري العربي	1	مكتب الاذاعة والتلفزيون	العاصمة / عمان
المجموع	9		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل الأردن خلال عام ٢٠١٣.

ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٧٩ مكتب منتشرة بعدة مناطق داخل الأردن و٣ مكاتب خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٢)

عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٣

أسم البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	0	0
البنك الأهلي الأردني	2	1
بنك القاهرة عمان	15	0
بنك الاردن	11	1
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	8	0
البنك الأردني الكويتي	8	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	14	1
البنك التجاري الأردني	3	0
البنك الاستثماري	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0
بنك الاتحاد	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	0	0
البنك الإسلامي الأردني	13	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0
مصرف الراجحي	0	0
بنك HSBC	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0
المجموع	79	3

ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن

تنتشر مكاتب البنوك داخل الأردن والبالغ عددها ٧٩ مكتب في معظم محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٣٩٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد بما نسبته ٢٢,٨٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة العقبة بنسبة ١٠,١٪ من إجمالي عدد المكاتب، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة باستثناء محافظتي مادبا وعجلون التي لم تحتوي على أي مكتب خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٣)

توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٣

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	3	3	1	1	3	0	0	4	0	0	0	0
بنك الأردن	0	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	3	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	6	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	4	2	3	0	0	1	0	1	1	0	1	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**31**	**18**	**7**	**3**	**8**	**2**	**0**	**6**	**1**	**0**	**1**	**2**

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٣٤٦ جهاز في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بـ ١٢٩١ جهاز في نهاية عام ٢٠١٢. بحيث تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٦٦,٧٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي عدد الأجهزة، وتنتشر باقي الأجهزة في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٤)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٣

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	113	6	9	3	3	1	3	2	1	1	1	1	144	93
البنك الأهلي الأردني	61	6	4	6	4	1	1	1	1	0	1	1	87	58
بنك القاهرة عمان	98	33	12	9	7	5	4	7	2	3	2	4	186	-
بنك الأردن	73	11	8	5	2	1	2	1	1	2	0	3	109	75
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	110	24	19	13	5	10	3	7	1	2	3	2	199	133
البنك الأردني الكويتي	57	4	4	2	3	1	4*	0	0	0	0	1	76	57
بنك الاستثمار العربي الأردني	27	1	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0	33	24
البنك التجاري الأردني	23	4	1	3	2	1	1	0	0	0	0	1	36	30
البنك الاستثماري	14	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	19	10
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	40	2	2	1	3	1	2	0	1	0	0	1	53	28
بنك الاتحاد	36	3	2	1	2	0	2	0	0	0	0	0	46	38
بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	17	-
بنك المال الأردني	22	4	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	30	11
البنك الإسلامي الأردني	69	18	13	5	3	6	2	4	4	4	3	3	134	96
البنك العربي الإسلامي الدولي	30	3	6	1	1	1	1	0	1	1	1	1	47	39
بنك الأردن دبي الإسلامي	16	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	19	15
مصرف الراجحي	21	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	23	6
بنك HSBC	21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	21	11
البنك العقاري المصري العربي	9	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	13	13
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	8	7
بنك عودة	19	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	22	15
بنك الكويت الوطني - الأردن	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7	-
بنك لبنان والمهجر	10	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	13	12
بنك أبو ظبي الوطني	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	-
المجموع	**898**	**129**	**91**	**49**	**47**	**29**	**26**	**22**	**12**	**13**	**11**	**19**	**1346**	**771**

- غير متوفر

* ٣ أجهزة منهم في منطقة البحر الميت

ب. أنواع الأجهزة المستخدمة

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت. أنظمة التشغيل المستخدمة

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows) ونظام (Aptra) وغيرها.

ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد وخدمة تغير PIN بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول أدناه.

جدول رقم (٢٥)

الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٣

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك	تسديد البطاقات الائتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming[1]
البنك العربي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√		√
البنك الأهلي الأردني	√		√			√	√		*		√		√	√		√
بنك القاهرة عمان	√	√		√		√	√	√	√		√		√	√	√	
بنك الأردن	√		√	√	√	√	√	√	√		√		√	√		√
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
البنك الأردني الكويتي	√	√	√	√	√[3]	√	√		*	√	√			√		√
بنك الاستثمار العربي الأردني	√	√				√	√		√	√	√		√	√		
البنك التجاري الأردني	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√
البنك الاستثماري	√		√			√	√		√	√	√			√		
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	√		√		√	√			√		√		√	√		
بنك الاتحاد	√		√	√	√	√	√							√		
بنك سوسيته جنرال - الأردن	√					√	√						√	√		√
بنك المال الأردني	√		√	√	√	√	√		√	√	√		√	√		√
البنك الإسلامي الأردني	√		√			√	√		*		√		√	√		√
البنك العربي الإسلامي الدولي	√			√	√	√	√		√		√		√	√		√
بنك الأردن دبي الإسلامي	√					√	√							√		√
مصرف الراجحي	√					√								√		√
بنك HSBC	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√		√	√		√
البنك العقاري المصري العربي	√					√	√		√	√	√			√		√
مصرف الرافدين[2]																
سيتي بنك[2]																
بنك ستاندرد تشارترد	√			√	√	√	√		√	√	√		√	√		√
بنك عودة	√					√	√		*					√		√
بنك الكويت الوطني - الأردن	√					√	√							√		
بنك لبنان والمهجر	√					√								√[4]		√
بنك أبو ظبي الوطني	√			√	√	√								√		

(١) عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.

(٢) لا يوجد لديها أجهزة صراف آلي.

(٣) إيداع الشيكات عن طريق المغلف فقط.

(٤) (for debit cards).

* التحويل بين حسابات العميل نفسه

- ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

وإضافة للخدمات السابقة فان هنالك خدمات أخرى تقوم البنوك بتقديمها من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لها كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٦)

خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي

البنك	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي
البنك العربي	تسديد رسوم طلبة جامعة الزيتونة من خلال أجهزة الصراف الآلي - الإيداع الفوري وبدون بطاقة
البنك الأهلي الأردني	السحب النقدي والاستفسار عن الحسابات من قبل عملاء بنوك أخرى
بنك الأردن	تغير الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	تقديم طلب البطاقات الائتمانية
البنك الأردني الكويتي	تصريف العملات العالمية إلى دينار Blind Service بيع بطاقات شحن Mobile لشركة زين
بنك ستاندرد تشارترد	خدمة free pin setting

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي البنوك التي تقدم خدمات أخرى من خلال أجهزة الصراف الآلي.

الفصـــل الخامس

أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٣، تراوحت أسعار إغلاقها بين ٠,٨٩ دينار و ٨,٧٠ دينار. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها ١١٢,٤ مليون سهم فيما بلغ حجم التداول لهذه الأسهم ٢٨٩,٩ مليون دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٧)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠١٢)	أعلى سعر خلال ٢٠١٣	أدنى سعر خلال ٢٠١٣	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠١٣)	معدل السعر ٢٠١٣	حجم التداول (ألف دينار)	عدد الأسهم (ألف)
1	البنك العربي	ARBK	7.25	8.25	6.50	7.83	7.28	146,676.6	20,159.6
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	8.25	8.95	8.25	8.70	8.55	4,618.8	540.1
3	بنك الأردن	BOJX	2.30	2.52	2.13	2.50	2.34	9,553.0	4,083.9
4	بنك المال الأردني	EXFB	1.13	1.67	1.05	1.60	1.27	3,278.6	2,585.3
5	البنك الأهلي الأردني	AHLI	1.26	1.33	1.07	1.22	1.20	14,374.8	11,935.1
6	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	2.81	3.5	2.76	3.42	3.11	24,366.7	7,837.5
7	بنك الإتحاد	UBSI	1.37	1.68	1.30	1.65	1.46	47,348.4	32,461.2
8	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	0.85	0.9	0.83	0.89	0.87	26.0	29.9
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية	ABCO	1.00	1.12	0.97	1.10	1.04	2,842.3	2,721.9
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1.40	2.73	1.30	1.98	1.64	3,458.3	2,104.7
11	البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.03	3.99	3.00	3.89	3.25	3,631.1	1,116.2
12	بنك القاهرة عمان	CABK	2.75	2.94	2.45	2.78	2.68	5,294.6	1,973.6
13	البنك الاستثماري	INVB	1.18	1.25	1.04	1.20	1.16	4,724.8	4,083.9
14	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	0.92	1.04	0.81	0.84	0.92	11,122.0	12,084.2
15	البنك التجاري الأردني	JCBK	1.00	1.07	0.88	1.04	0.99	8,608.2	8,675.5

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم

ارتفع الرقم القياسي (المرجح بالقيمة السوقية) لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بحوالي ٧٣٨ نقطة (١٠,١٪) ليصل إلى ٨٠٣٥,٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣، مقارنةً مع انخفاض مقداره ٢٤٥ نقطة (٣,٢٪) في عام ٢٠١٢. أما الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام فقد تراجع بنسبة ٥,٦٪ خلال عام ٢٠١٣ مقارنة مع ١,٢٪ في عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٨)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٣)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1
2010	8848.3	5318.0
2011	7542.3	4648.4
2012	7297.4	4593.9
2013	8035.2	4336.7

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٨)

التطور السنوي لأسعار الأسهم (٢٠٠٦ - ٢٠١٣)

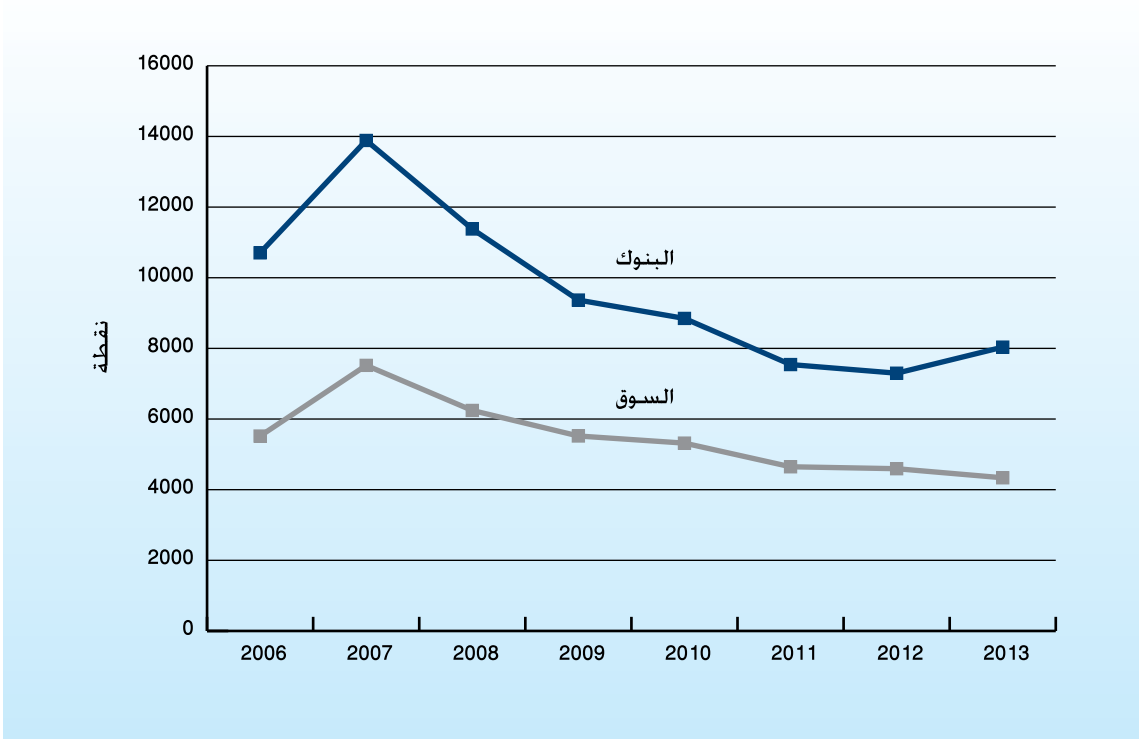

جدول رقم (٢٩)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٣

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	7619.5	4752.2
شباط	7667.8	4705.6
آذار	7360.2	4738.3
نيسان	7240.4	4563.4
أيار	7249.8	4585.1
حزيران	7110.8	4420.3
تموز	7292.1	4365.4
آب	7212.3	4112.0
أيلول	7291.9	3913.4
تشرين الأول	7739.4	4200.6
تشرين الثاني	7991.3	4276.6
كانون الأول	8035.2	4336.7

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٩)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١٣

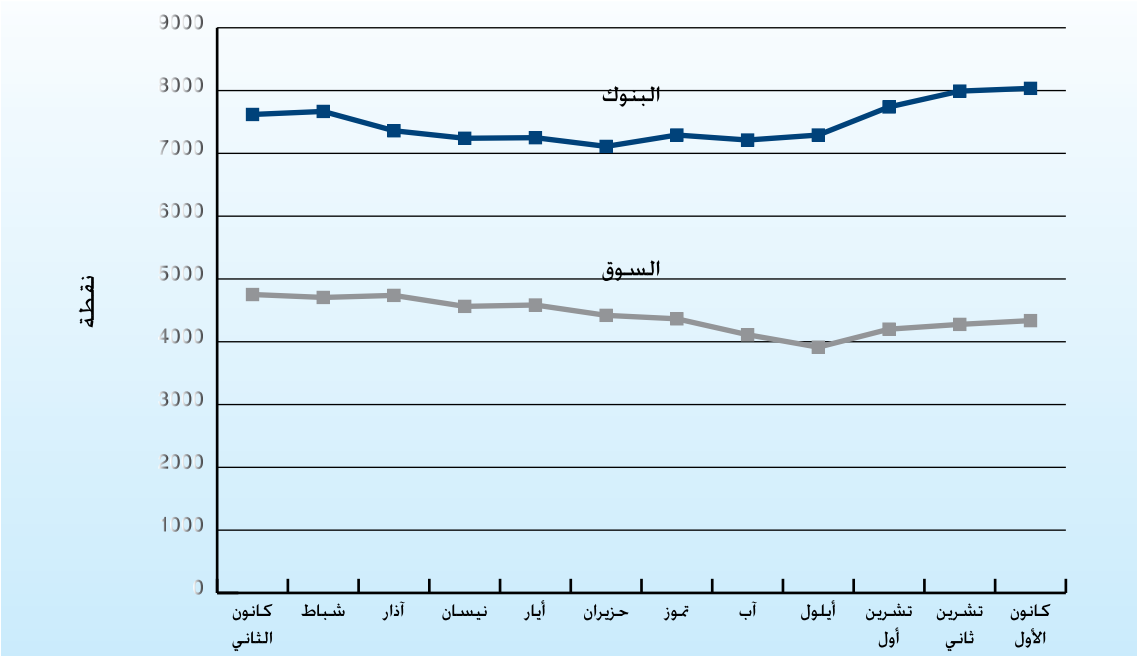

٢. حجم التداول

تحسن حجم التداول الكلي في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣ ليرتفع من ١,٩٣٢ مليار دينار في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٤٢٦ مليار دينار خلال عام ٢٠١٣. فيما تراجع حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٣٠٣,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ إلى ٢٨٩,٩ مليون دينار في عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٣٠)

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
2006	2,867.8	14,209.9	20.2
2007	2,460.8	12,348.1	19.9
2008	2,983.9	20,318.1	14.7
2009	826.5	9,134.2	9.0
2010	514.8	6,088.6	8.5
2011	405.8	2,762.7	14.7
2012	303.6	1,931.9	15.7
2013	289.9	2,425.5	11.9

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية السنوية

شكل رقم (١٠)

التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣)

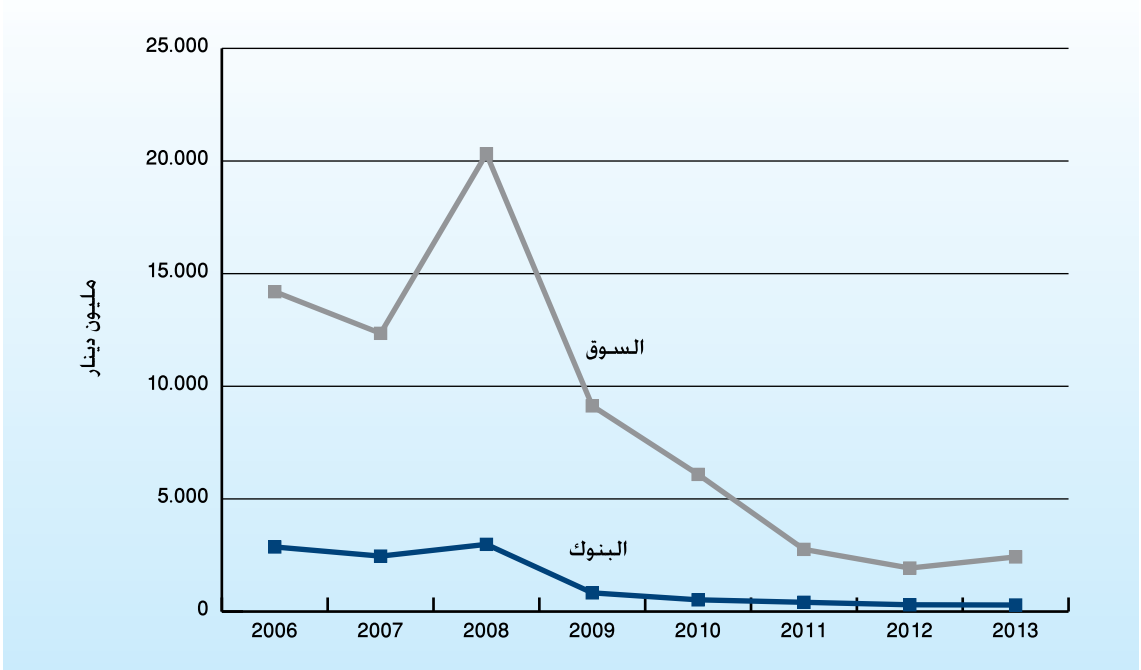

جدول رقم (٣١)

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٣

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
كانون الثاني	47.88	200.68	23.9
شباط	13.35	204.16	6.5
آذار	13.93	362.40	3.8
نيسان	16.10	351.38	4.6
أيار	17.48	181.43	9.6
حزيران	52.93	233.23	22.7
تموز	19.10	148.93	12.8
آب	17.19	110.76	15.5
أيلول	17.25	144.41	11.9
تشرين الأول	22.01	144.64	15.2
تشرين الثاني	25.74	169.13	15.2
كانون الأول	26.96	174.40	15.5
المجموع	289.92	2,425.54	12.0

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١١)

التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٣

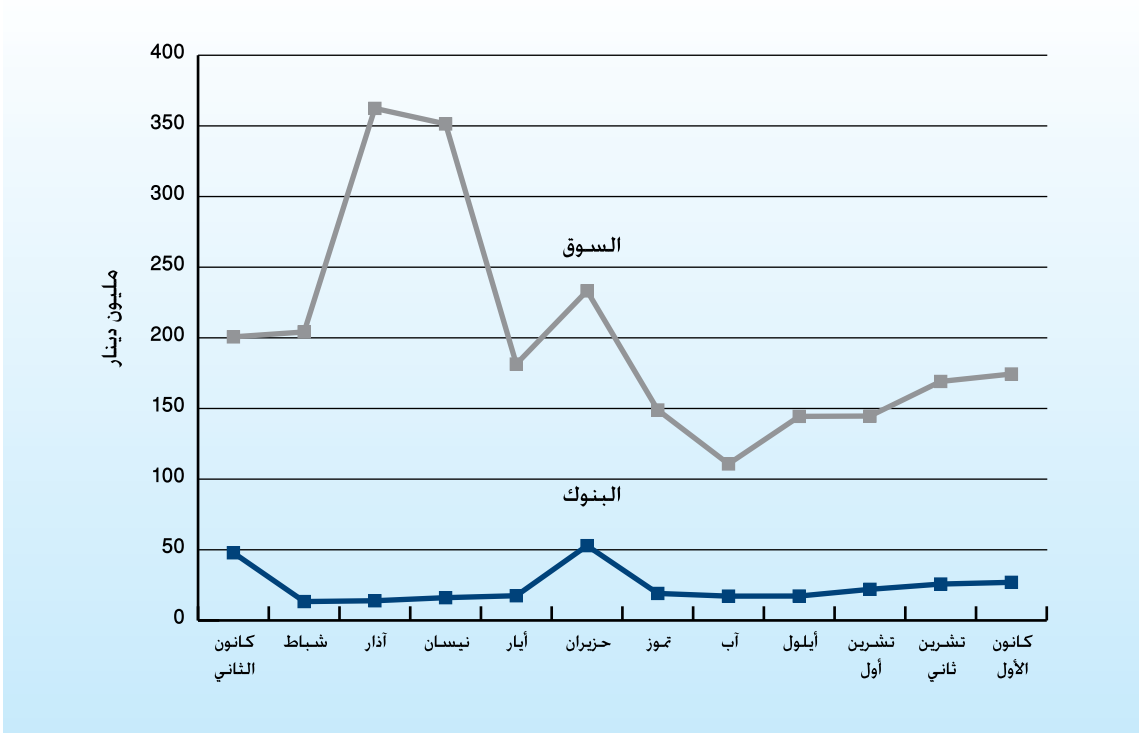

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية

حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، حتى خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها. ويأتي هذا كنتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣ ما يقارب ٥٧,٤٪، ووصلت إلى ٦١,٠٪ في عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٣٢)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90
2011	59.40
2012	60.0
2013	61.0

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٢)

نسبة مساهمة غير الاردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)

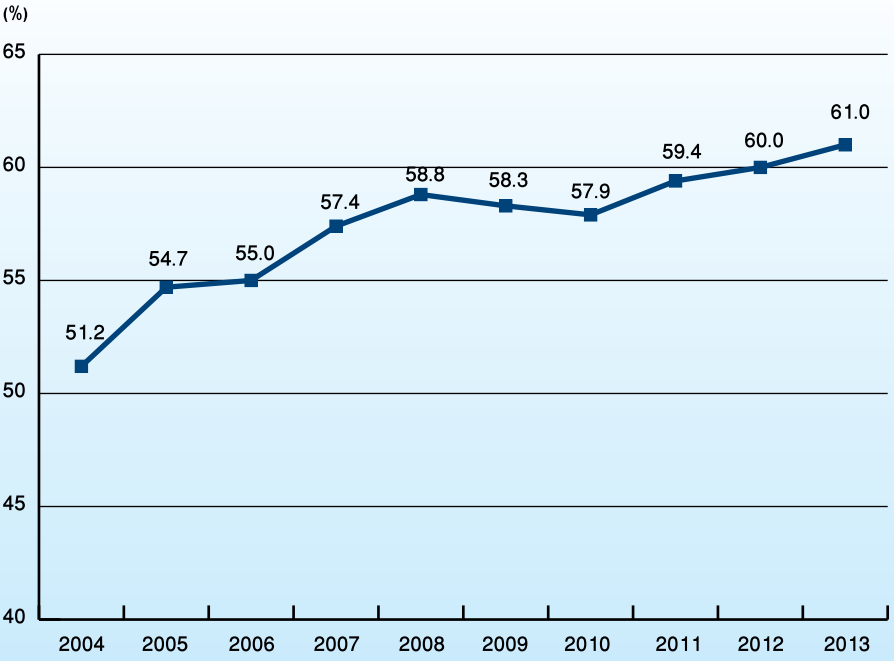

الفصل السادس

تقاص الشيكات

يتناول هذا الجزء موضوع تقاص الشيكات ويلقي الضوء على أهم نقاط التحول التاريخية التي مر بها في المملكة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التغيرات التي شهدتها الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة خلال عام ٢٠١٣.

١ - لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات:

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (٣٧) .

وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام ١٩٩٧ لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز ٢٠٠٧ ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من ٢٠٠٧/١١/٤. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة ٨:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

كما ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية.

وقد كان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة ١٢:٠٠٠ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

٢ - تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٣:

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص تراجعاً من حيث العدد ونمواً من حيث القيمة في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ حيث انخفض

عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ١١١٤١,٧ ألف شيك خلال عام ٢٠١٢ إلى ١٠٨٥٦,٨ ألف شيك خلال عام ٢٠١٣، وارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٩٨٠٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٢ إلى ٤٢٨٥١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٣٣)

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠١٢- ٢٠١٣

البيان	2012	2013	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	11141.7	10856.8	-2.56%
القيمة (مليون دينار)	39808.1	42851.1	7.64%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	589.0	537.4	-8.76%
القيمة (مليون دينار)	1557.7	1524.3	-2.14%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	5.29%	4.95%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.91%	3.56%	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	360.6	323.2	-10.37%
القيمة (مليون دينار)	915.1	862.8	-5.72%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	61.22%	60.14%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	58.75%	56.60%	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	228.3	214.3	-6.13%
القيمة (مليون دينار)	642.7	661.5	2.93%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	38.76%	39.88%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	41.26%	43.40%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ انخفاض الشيكات المعادة خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ٨,٧٦٪ و ٢,١٤٪ على التوالي. أما من ناحية نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت ٤,٩٥٪ في عام ٢٠١٣ حيث اشتملت على ما نسبته ٦٠٪ شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و ٤٠٪ شيكات معادة لأسباب أخرى. كما ان نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشكات المقدمة للتقاص قد بلغت ٣,٥٦٪ في نهاية عام ٢٠١٣ تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته ٥٦,٦٪ و الشيكات المعادة لاسباب أخرى ما نسبته ٤٣,٤٪.

الفصـــل السابع

هيكل أسعار الفوائد

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر).

١. تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها تغييرات متفاوتة خلال عام ٢٠١٣ وذلك كما يلي:

- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية ٢٠١٣ بمقدار أربع نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ٠,٣٨٪.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ١١ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ٠,٨٧٪.
- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٧٨ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ٤,٩٧٪.

جدول رقم (٣٤)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

السنة	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19
2013	0.38	0.87	4.97

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٣)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)

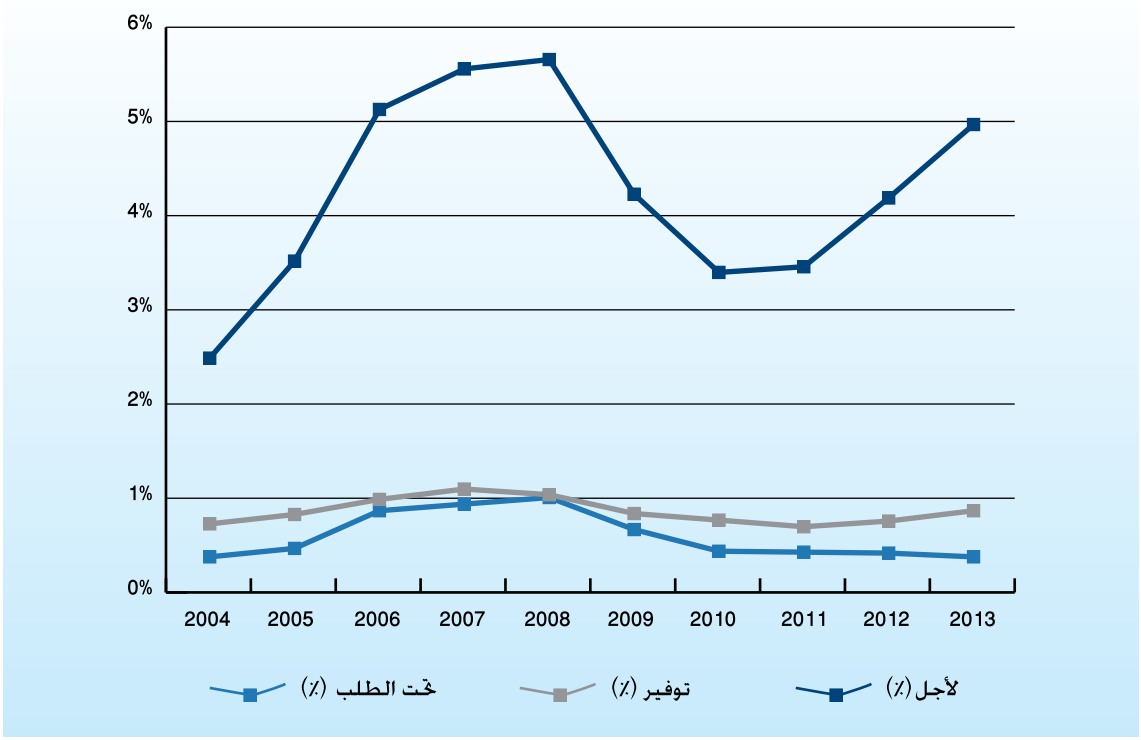

جدول رقم (٣٥)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٣

الشهر	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
كانون الثاني	0.49	0.77	4.63
شباط	0.49	0.79	4.67
آذار	0.48	0.78	4.75
نيسان	0.56	0.82	4.84
أيار	0.53	0.71	4.91
حزيران	0.37	0.75	4.80
تموز	0.36	0.78	4.82
آب	0.41	0.74	4.91
أيلول	0.42	0.77	4.93
تشرين الأول	0.38	0.86	4.96
تشرين الثاني	0.36	0.79	4.98
كانون الأول	0.38	0.87	4.97
المعدل	0.44	0.79	4.85
أعلى سعر	0.56	0.87	4.98
أدنى سعر	0.36	0.71	4.63

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٤)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٣

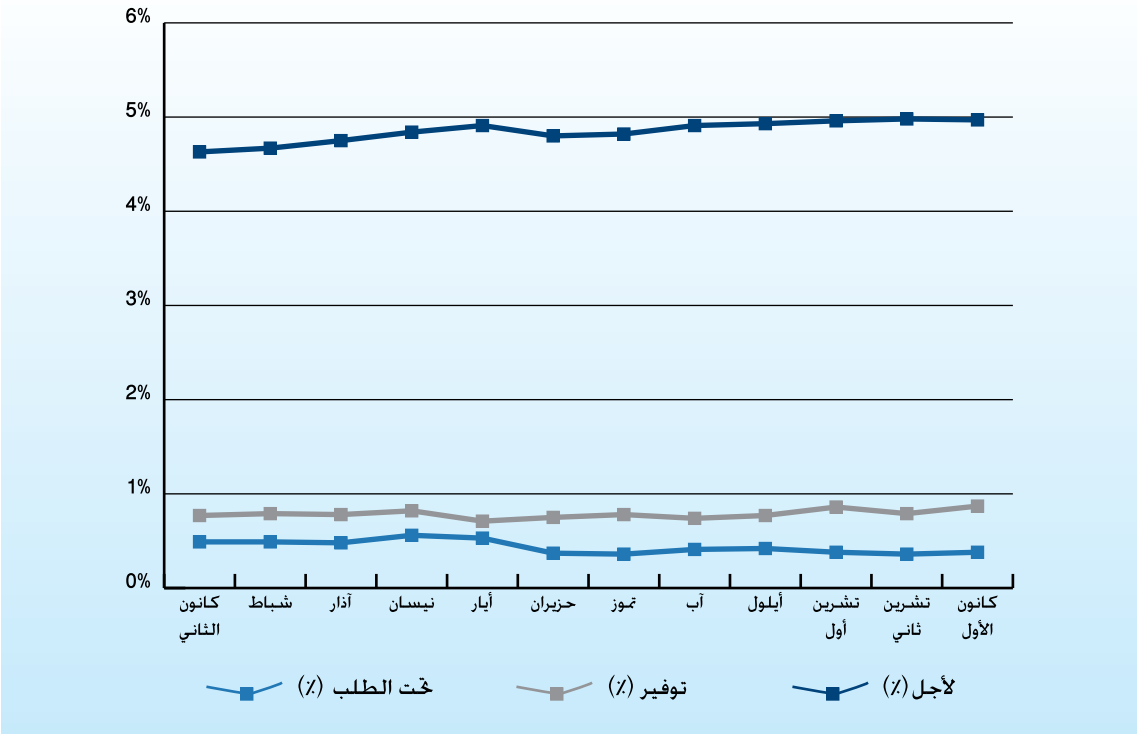

٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠١٣ التغيرات التالية:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٨ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ٩,٢٪.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٨ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ٩,٠٣٪.
- الكمبيالات والإسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ٥٤ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ ليبلغ ١٠,١٣٪.
- سعر الفائدة لأفضل العملاء: ارتفع سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام ٢٠١٣ بمقدار ١٧ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٨,٨٥٪.

جدول رقم (٣٦)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

السنة	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
2004	8.79	7.59	8.98	6.00
2005	9.26	8.10	7.92	7.00
2006	9.23	8.56	8.72	7.50
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34
2010	9.12	9.01	9.41	8.20
2011	8.80	8.67	9.34	8.22
2012	9.28	8.95	9.59	8.68
2013	9.20	9.03	10.13	8.85

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٥)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)

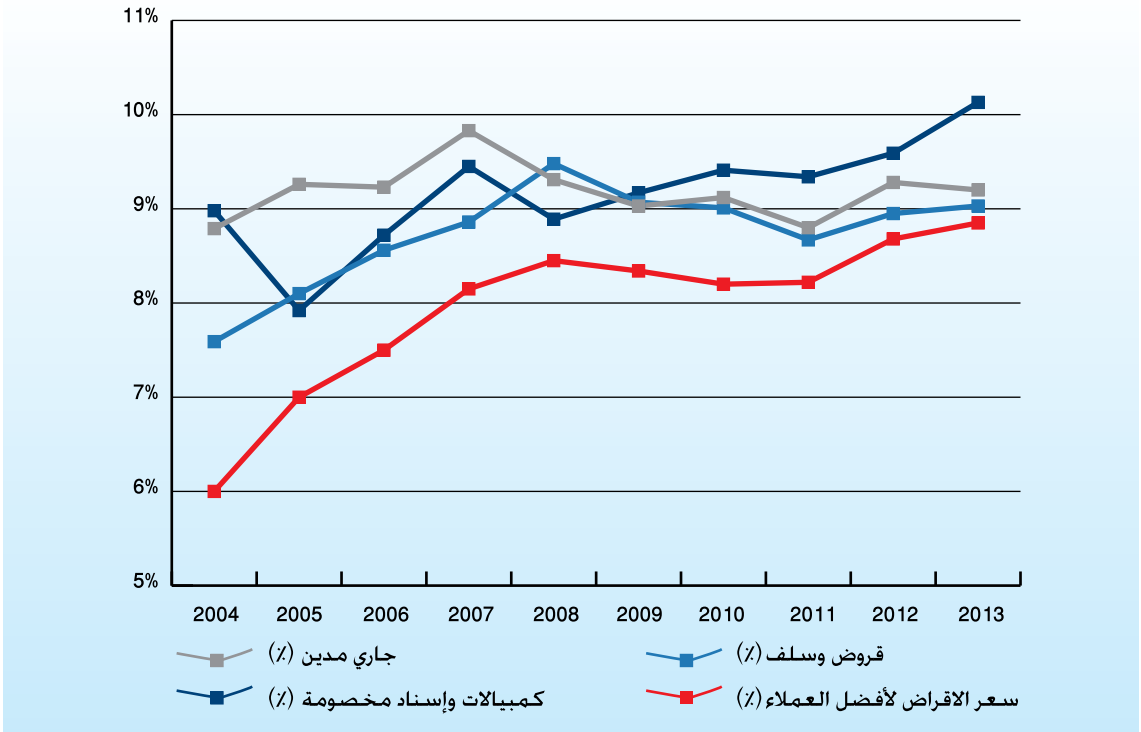

جدول رقم (٣٧)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٣

الشهر	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء
كانون الثاني	9.30	9.03	9.63	8.78
شباط	9.35	9.06	10.25	8.87
آذار	9.28	8.99	9.6	8.87
نيسان	9.35	8.98	9.53	8.87
أيار	9.33	9.06	9.39	8.97
حزيران	9.34	9.07	9.79	8.85
تموز	9.33	8.98	9.75	8.85
آب	9.44	8.98	9.33	8.85
أيلول	9.44	9.05	9.58	8.85
تشرين الأول	9.46	8.96	9.48	8.85
تشرين الثاني	9.31	8.93	9.31	8.85
كانون الأول	9.20	9.03	10.13	8.85
المعدل	**9.34**	**9.01**	**9.65**	**8.86**
أعلى سعر	**9.46**	**9.07**	**10.25**	**8.97**
أدنى سعر	**9.20**	**8.93**	**9.31**	**8.78**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٦)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٣

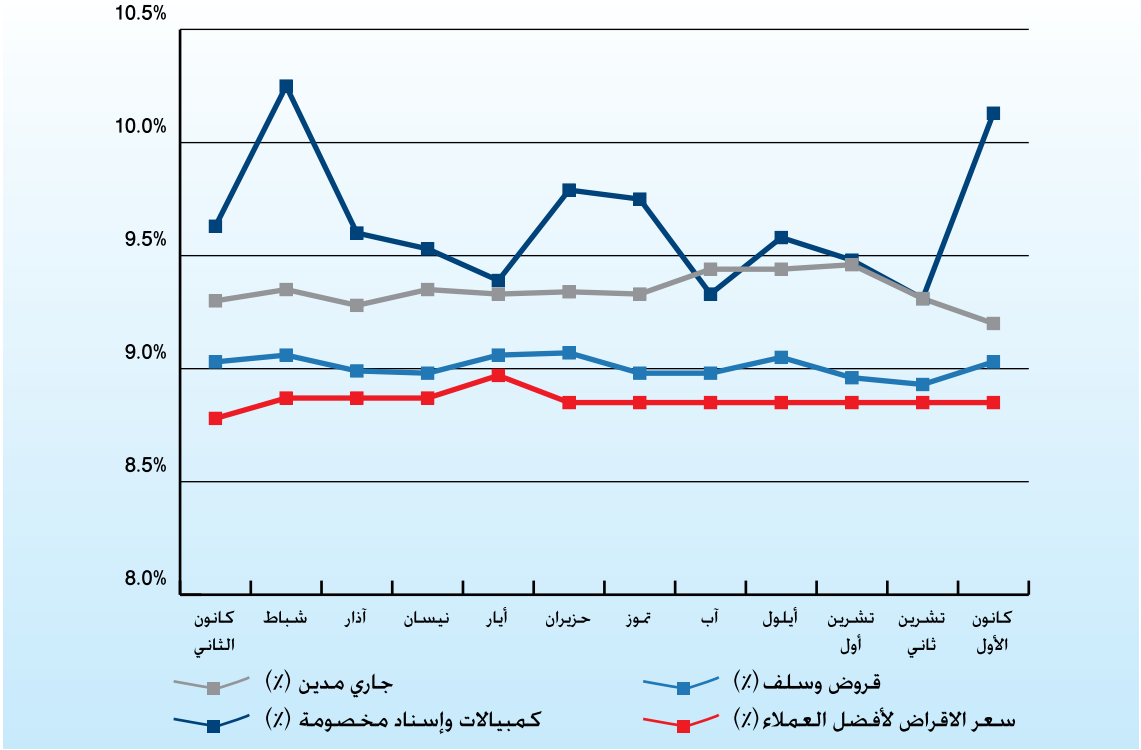

٣. هامش سعر الفائدة

يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٣ تراجعاً بمقدار ٧٠ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٠٦٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٤,٧٦٪ في عام ٢٠١٢. ويأتي هذا التراجع في الهامش نتيجة ارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لأجل بحوالي ٧٨ نقطة أساس مقابل ارتفاع مقداره ٨ نقاط أساس فقط في أسعار الفوائد على القروض والسلف.

شكل رقم (١٧)

التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)

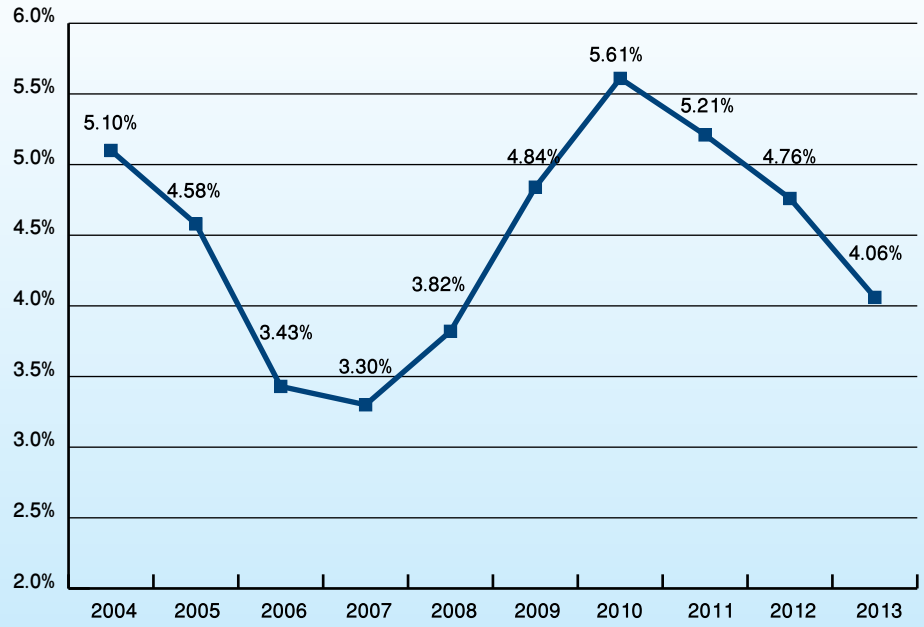

شكل رقم (١٨)

التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٣

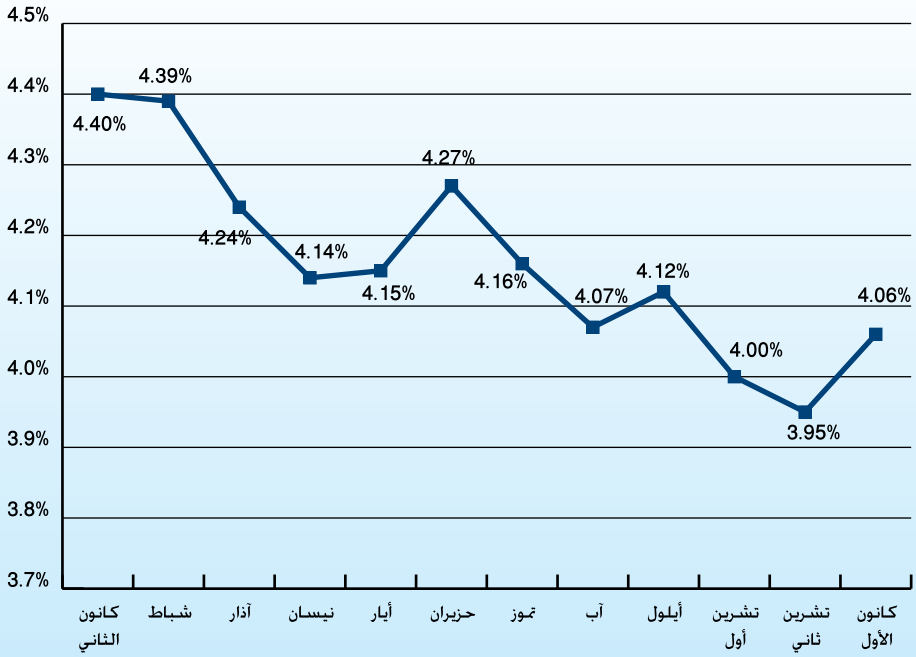

٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال عام ٢٠١٣ لتصبح كما يلي:

- سعر إعادة الخصم: تم تخفيضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٥٪، بالمقارنة مع ٥,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم تخفيضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٤,٢٥٪ بدلاً من ٤,٧٥٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم تخفيضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٣,٥٠٪ بدلاً من ٤,٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٣٨)

التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)

السنة	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
			ثلاثة شهور (٪)	ستة شهور (٪)	
2004	3.750	4.750	2.850	3.200	2.250
2005	6.500	7.500	6.200	6.950	4.500
2006	7.500	8.500	6.700	6.862	5.250
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	–	–	2.500
2010	4.250	4.000	–	–	2.000
2011	4.500	4.250	–	–	2.250
2012	5.000	4.750	–	–	4.000
2013	4.500	4.250	–	–	3.500

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٣٩)

التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٣

الشهر	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
كانون الثاني	5.00	4.75	4.00
شباط	5.00	4.75	4.00
آذار	5.00	4.75	4.00
نيسان	5.00	4.75	4.00
أيار	5.00	4.75	4.00
حزيران	5.00	4.75	4.00
تموز	5.00	4.75	4.00
آب	4.75	4.50	3.75
أيلول	4.75	4.50	3.75
تشرين الأول	4.50	4.25	3.50
تشرين الثاني	4.50	4.25	3.50
كانون الأول	4.50	4.25	3.50

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودیبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودیبر) خلال عام ٢٠١٣ إلى ما يلي :

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠١٣ مقارنةً مع عام ٢٠١٢ بمقدار ٤٧ نقطة ليبلغ (٤,١٣١٪) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠١٣ مقارنةً مع عام ٢٠١٢ بمقدار ٤٦ نقطة ليبلغ (٤,٥٨١٪) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠١٣ مقارنةً مع عام ٢٠١٢ بمقدار ٥٥ نقطة ليبلغ (٥,٠٤٦٪) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠١٣ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٢ بمقدار ٧٦ نقطة ليصل إلى (٥,٥٧٤٪).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠١٣ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠١٢ بمقدار ٨٥ نقطة ليصل إلى (٦,٠٧٦٪) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٢ بمقدار ٩٠ نقطة ليصل إلى (٦,٦٦٠٪) .

جدول رقم (٤٠)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر / الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن.

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠١٣، والذي يبين أن معدلات أسعار فائدة الإقراض لجميع الاستحقاقات قد سجلت أعلى المعدلات خلال الأشهر الأربعة الأولى، وأدنى المعدلات خلال آخر شهرين من العام.

جدول رقم (٤١)

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر / الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٣

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	6.947	6.244	5.728	5.253	4.808	4.287
شباط	6.954	6.214	5.719	5.221	4.760	4.283
آذار	6.966	6.219	5.719	5.169	4.726	4.278
نيسان	6.772	6.129	5.651	5.124	4.717	4.309
أيار	6.568	6.034	5.595	5.118	4.705	4.307
حزيران	6.649	6.094	5.656	5.146	4.706	4.293
تموز	6.658	6.105	5.662	5.124	4.697	4.276
آب	6.569	6.040	5.527	4.967	4.507	4.074
أيلول	6.532	6.017	5.485	4.930	4.454	4.000
تشرين الأول	6.486	5.979	5.439	4.888	4.384	3.921
تشرين الثاني	6.411	5.912	5.358	4.808	4.257	3.772
كانون الأول	6.411	5.921	5.353	4.803	4.250	3.769
المعدل	**6.660**	**6.076**	**5.574**	**5.046**	**4.581**	**4.131**
أعلى سعر	**6.966**	**6.244**	**5.728**	**5.253**	**4.808**	**4.309**
أدنى سعر	**6.411**	**5.912**	**5.353**	**4.803**	**4.250**	**3.769**

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن

شكل رقم (١٩)

التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٣

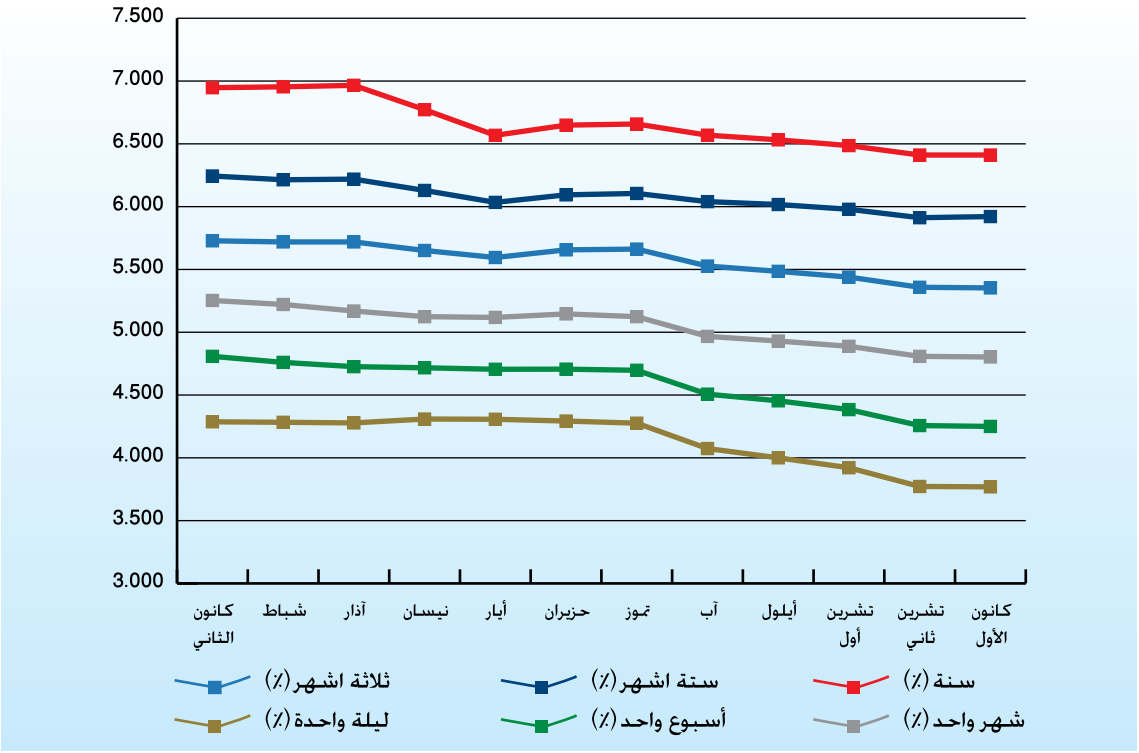

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، بالإضافة إلى تذبذب هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي والسعر المعلن من الجمعية - الجوديبر) الذي سجل أدنى هامش في شهر أيلول والبالغ ٠,٠٠١٪ وأعلى هامش في شهر تموز والبالغ ٠,٠٤٤٪.

جدول رقم (٤٢)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	233	1,073.25	4.287%	4.248%	0.039%
شباط	377	1,978.75	4.283%	4.264%	0.019%
آذار	420	2,318.00	4.278%	4.259%	0.019%
نيسان	414	2,209.50	4.309%	4.294%	0.015%
أيار	317	1,946.00	4.307%	4.271%	0.036%
حزيران	368	2,208.25	4.250%	4.293%	0.043%
تموز	216	1,274.50	4.276%	4.232%	0.044%
آب	188	942.15	4.074%	4.053%	0.021%
أيلول	201	1,293.15	4.000%	3.999%	0.001%
تشرين الأول	360	1,685.60	3.921%	3.907%	0.014%
تشرين الثاني	336	1,872.50	3.772%	3.768%	0.004%
كانون الأول	411	2,536.55	3.769%	3.764%	0.005%

(*) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن.

(**) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٢٠)

تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣

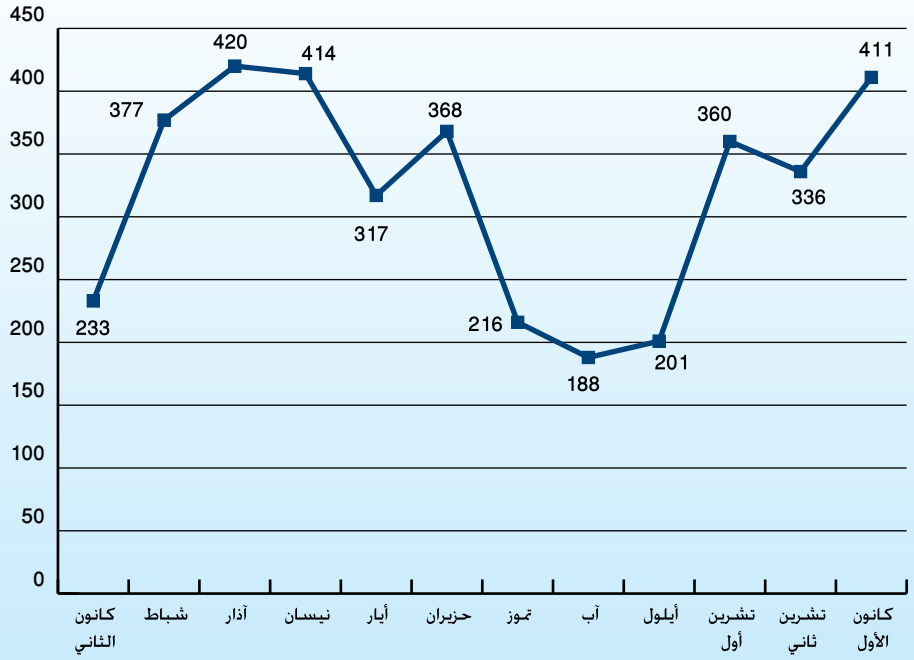

شكل رقم (٢١)

تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣

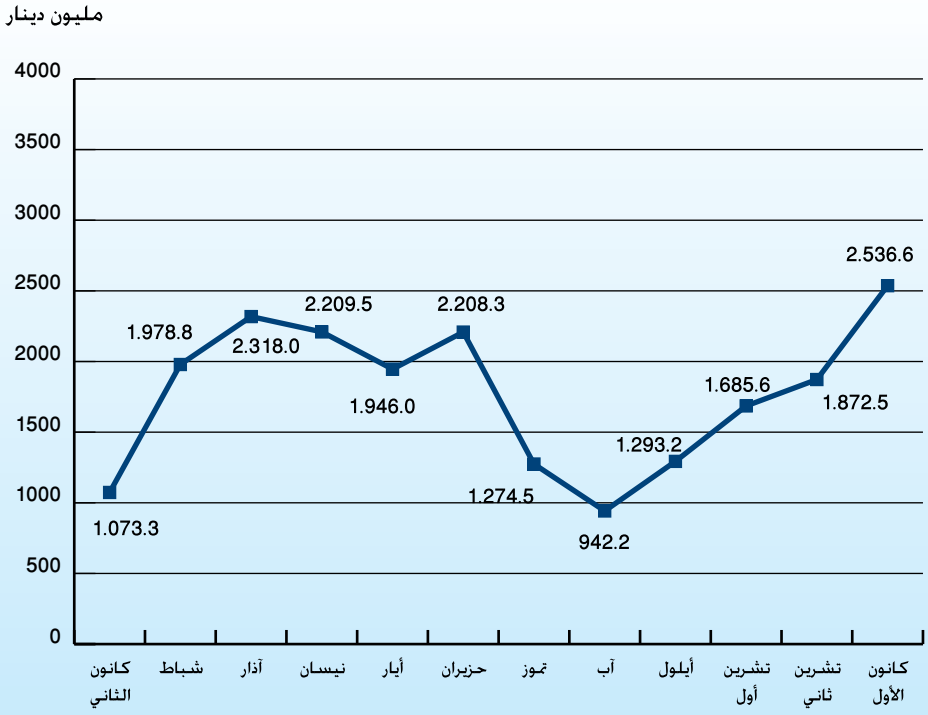

شكل رقم (٢٢)

اسعار فائدة الاقتراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٣

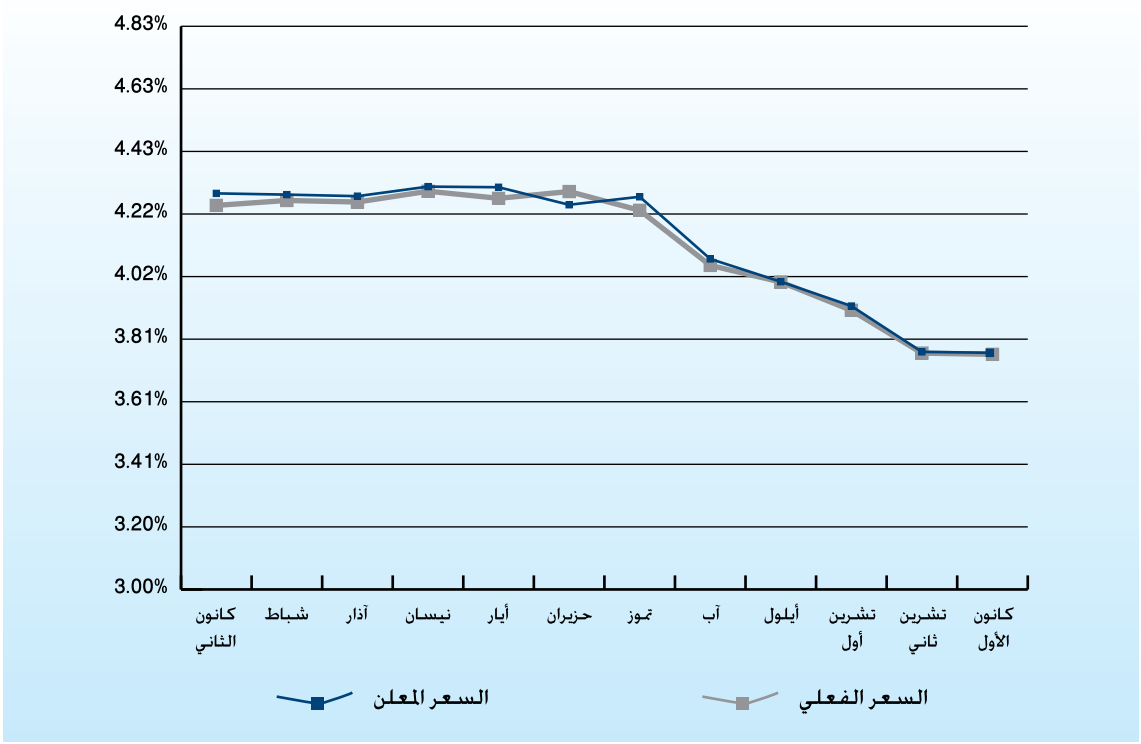

الفصـــل الثامن

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٣

يتضمن هذا الفصل تلخيصاً وافياً لمجمل التطورات التي شهدتها أبرز المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٣، حيث تناول الجزء الأول منها تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. أما الجزء الثاني فقد تضمن أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢. أما الجزء الرابع فقد استعرض مؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن بما في ذلك عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي. أما الجزء الخامس والأخير فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣.

وتجدر الإشارة إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٩,١٥٪ عن قيمته في نهاية عام ٢٠١٢، ليصل إلى ٤٠,٨ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٣٠,٦ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٥٪ من إجمالي موجودات البنوك في الأردن)، و ٥,٧ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٤,١٪ من إجمالي الموجودات) و ٤,٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٠,٩٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤٣)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	8,624.00	21.16%	1	7,858.00	21.05%	9.75%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	6,082.00	14.92%	2	5,857.00	15.69%	3.84%
	البنك الأردني الكويتي	3	2,484.20	6.10%	3	1,992.90	5.34%	24.65%
	البنك الأهلي الأردني	4	1,971.00	4.84%	4	1,979.00	5.30%	-0.40%
	بنك الاتحاد	5	1,912.59	4.69%	5	1,727.00	4.63%	10.75%
	بنك القاهرة عمان	6	1,774.00	4.35%	7	1,583.00	4.24%	12.07%
	بنك الاردن	7	1,729.60	4.24%	6	1,600.10	4.29%	8.09%
	بنك المال الأردني	8	1,594.44	3.91%	8	1,460.00	3.91%	9.21%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	1,060.00	2.60%	9	877.70	2.35%	20.77%
	البنك التجاري الأردني	10	989.98	2.43%	11	775.01	2.08%	27.74%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	939.00	2.30%	10	813.00	2.18%	15.50%
	البنك الاستثماري	12	767.70	1.88%	12	693.63	1.86%	10.68%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	642.00	1.58%	13	480.14	1.29%	33.71%
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأردنية		30,570.50	75.02%		27,696.48	74.18%	10.38%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني *	1	3,522.40	8.64%	1	3,275.60	8.77%	7.53%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	1,348.24	3.31%	2	1,174.180	3.14%	14.82%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	3	529.00	1.30%	3	475.22	1.27%	11.32%
	مصرف الراجحي**	4	346.87	0.85%	4	274.97	0.74%	26.15%
	إجمالي موجودات البنوك الإسلامية		5,746.51	14.10%		5,199.97	13.93%	10.51%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك عودة	1	881.00	2.16%	2	822.94	2.20%	7.06%
	بنك HSBC	2	808.00	1.98%	1	1,035.46	2.77%	-21.97%
	بنك لبنان والمهجر	3	745.92	1.83%	3	709.01	1.90%	5.21%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	513.52	1.26%	4	488.60	1.31%	5.10%
	البنك العقاري المصري العربي	5	485.89	1.19%	5	457.43	1.23%	6.22%
	سيتي بنك	6	294.95	0.72%	7	278.17	0.75%	6.03%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	7	288.90	0.71%	6	311.70	0.83%	-7.31%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	284.30	0.70%	8	188.61	0.51%	50.73%
	مصرف الرافدين	9	132.00	0.32%	9	148.00	0.40%	-10.81%
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأجنبية		4,434.47	10.88%		4,439.92	11.89%	-0.12%
	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن		40,751.49	100%		37,336.37	100%	9.15%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمار المقيدة وسندات المقارضة.

** بنك أجنبي

ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٨,٣ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٢,٩ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٠,٧٪ من إجمالي التسهيلات) و ٣,٨ مليار دينار للبنوك الإسلامية (٢١٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,٥ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,٣٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٤)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2,912.00	15.91%	1	2,687.00	15.45%	8.37%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	2,200.00	12.02%	2	2,171.00	12.48%	1.34%
	البنك الأردني الكويتي	3	1,191.30	6.51%	3	1,292.10	7.43%	-7.80%
	البنك الأهلي الأردني	4	1,140.00	6.23%	4	1,088.00	6.25%	4.78%
	بنك الاتحاد	5	1,074.20	5.87%	6	822.40	4.73%	30.62%
	بنك الاردن	6	971.90	5.31%	6	822.40	4.73%	18.18%
	بنك القاهرة عمان	7	813.00	4.44%	5	852.00	4.90%	-4.58%
	بنك المال الأردني	8	656.29	3.59%	8	618.00	3.55%	6.20%
	البنك التجاري الأردني	9	543.14	2.97%	9	453.71	2.61%	19.71%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	10	463.00	2.53%	10	443.00	2.55%	4.51%
	البنك الاستثماري	11	438.29	2.39%	11	411.94	2.37%	6.40%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	12	306.00	1.67%	12	337.80	1.94%	-9.41%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	233.00	1.27%	13	211.12	1.21%	10.36%
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية		12,942.12	70.71%		12,210.47	70.19%	5.99%
	البنك	ترتيب ٢٠١٣	التسهيلات (التوظيفات المالية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	التسهيلات (التوظيفات المالية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني*	1	2,495.20	13.63%	1	2,461.20	14.15%	1.38%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	642.06	3.51%	2	564.05	3.24%	13.83%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	3	413.00	2.26%	3	392.43	2.26%	5.24%
	مصرف الراجحي**	4	284.42	1.55%	4	221.90	1.28%	28.18%
	إجمالي التسهيلات (التوظيفات) للبنوك الإسلامية		3,834.69	20.95%		3,639.58	20.92%	5.36%
	البنك	ترتيب ٢٠١٣	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	390.00	2.13%	1	329.93	1.90%	18.21%
	بنك لبنان والمهجر	2	320.74	1.75%	3	310.42	1.78%	3.32%
	بنك HSBC	3	268.00	1.46%	2	312.14	1.79%	-14.14%
	البنك العقاري المصري العربي	4	215.59	1.18%	4	220.45	1.27%	-2.21%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	145.68	0.80%	5	205.80	1.18%	-29.21%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	88.50	0.48%	6	73.18	0.42%	20.93%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	7	55.70	0.30%	7	63.30	0.36%	-12.01%
	سيتي بنك	8	42.80	0.23%	8	30.39	0.17%	40.83%
	مصرف الرافدين	9	0.20	0.00%	9	0.15	0.00%	33.33%
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية الأجنبية		1,527.20	8.34%		1,545.76	8.89%	-1.20%
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن		18,304.01	100%		17,395.81	100%	5.22%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمار المقيدة وسندات المقارضة.

** بنك أجنبي.

ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٢٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٩,٢ مليار دينار، تتوزع بواقع ٢١,١ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٢,٥٪ من إجمالي الودائع) و ٤,٨ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٦,٤٪ من إجمالي الودائع) و ٣,٢ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١١,١٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٥)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013 ترتيب ٢٠١٣	2013 مجموع الودائع (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي الودائع (٪)	2012 ترتيب ٢٠١٢	2012 مجموع الودائع (مليون دينار)	2012 النسبة لإجمالي الودائع (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	5,832.00	20.00%	1	6,906.00	24.93%	-15.55%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	4,359.00	14.95%	2	3,944.00	14.24%	10.52%
	البنك الأردني الكويتي	3	1,950.40	6.69%	3	1,408.49	5.08%	38.47%
	البنك الأهلي الأردني	4	1,418.00	4.86%	4	1,208.00	4.36%	17.38%
	بنك الاتحاد	5	1,205.59	4.13%	7	946.80	3.42%	27.33%
	بنك الاردن	6	1,160.10	3.98%	5	1,174.80	4.24%	-1.25%
	بنك القاهرة عمان	7	1,009.00	3.46%	6	999.00	3.61%	1.00%
	بنك المال الأردني	8	981.45	3.37%	8	870.00	3.14%	12.81%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	784.00	2.69%	9	706.82	2.55%	10.92%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	735.00	2.52%	10	579.00	2.09%	26.94%
	البنك التجاري الأردني	11	695.54	2.39%	11	578.08	2.09%	20.32%
	البنك الاستثماري	12	613.05	2.10%	12	526.58	1.90%	16.42%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	397.00	1.36%	13	327.44	1.18%	21.24%
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية		21,140.13	72.50%		20,175.01	72.82%	4.78%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	مجموع الودائع (الأوعية الادخارية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (٪)	ترتيب ٢٠١٢	مجموع الودائع (الأوعية الادخارية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني*	1	2,957.50	10.14%	1	2,952.00	10.65%	0.19%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	1,156.00	3.96%	2	996.94	3.60%	15.96%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	3	383.00	1.31%	3	306.91	1.11%	24.79%
	مصرف الراجحي**	4	296.33	1.02%	4	230.33	0.83%	28.65%
	إجمالي الودائع (الأوعية الادخارية) لدى البنوك الإسلامية		4,792.83	16.44%		4,486.18	16.19%	6.84%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (٪)	ترتيب ٢٠١٢	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك عودة	1	750.00	2.57%	2	669.20	2.42%	12.07%
	بنك HSBC	2	639.00	2.19%	1	762.62	2.75%	-16.21%
	بنك لبنان والمهجر	3	537.77	1.84%	3	463.39	1.67%	16.05%
	البنك العقاري المصري العربي	4	366.43	1.26%	5	292.33	1.06%	25.35%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	341.15	1.17%	4	312.20	1.13%	9.27%
	سيتي بنك	6	216.91	0.74%	6	195.26	0.70%	11.09%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	160.40	0.55%	8	117.96	0.43%	35.98%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	8	128.30	0.44%	7	149.60	0.54%	-14.24%
	مصرف الرافدين	9	87.00	0.30%	9	82.00	0.30%	6.10%
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأجنبية		3,226.95	11.07%		3,044.56	10.99%	5.99%
	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن		29,159.91	100%		27,705.75	100%	5.25%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمار المقيدة وسندات المقارضة.

** بنك أجنبي.

د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٦,١٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٥,٢٥ مليار دينار والتي تتوزع بواقع ٤,٠٢ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٦٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٥٤٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٥٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٦٨٢ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٣٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٦)

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013		2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	ترتيب ٢٠١٢	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1	895.00	17.05%	1	879.00	17.76%	1.82%
	البنك العربي	2	844.00	16.08%	2	790.00	15.97%	6.84%
	البنك الأردني الكويتي	3	383.70	7.31%	3	355.40	7.18%	7.96%
	بنك الاردن	4	315.80	6.02%	4	267.58	5.41%	18.02%
	البنك الأهلي الأردني	5	248.00	4.73%	5	259.00	5.23%	-4.25%
	بنك الاتحاد	6	246.40	4.70%	6	229.60	4.64%	7.32%
	بنك القاهرة عمان	7	236.00	4.50%	7	216.00	4.37%	9.26%
	بنك المال الأردني	8	232.77	4.44%	8	202.00	4.08%	15.23%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	136.00	2.59%	9	132.50	2.68%	2.64%
	البنك الاستثماري	10	133.12	2.54%	10	130.58	2.64%	1.95%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	124.00	2.36%	11	122.00	2.47%	1.64%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	112.00	2.13%	12	104.88	2.12%	6.79%
	البنك التجاري الأردني	13	110.49	2.11%	13	98.58	1.99%	12.09%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية		4,017.28	76.55%		3,787.11	76.53%	6.08%
	البنك	ترتيب ٢٠١٣	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	ترتيب ٢٠١٢	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	255.50	4.87%	1	228.50	4.62%	11.82%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	2	130.00	2.48%	2	127.06	2.57%	2.31%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	3	116.96	2.23%	3	100.91	2.04%	15.91%
	مصرف الراجحي*	4	46.07	0.88%	4	42.89	0.87%	7.43%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك الإسلامية		548.53	10.45%		499.35	10.09%	9.85%
	البنك	ترتيب ٢٠١٣	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	ترتيب ٢٠١٢	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	123.00	2.34%	1	114.71	2.32%	7.23%
	بنك عودة	2	91.00	1.73%	3	79.21	1.60%	14.89%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	85.23	1.62%	2	82.30	1.66%	3.56%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	4	75.60	1.44%	4	74.50	1.51%	1.48%
	مصرف الرافدين	5	67.00	1.28%	7	62.00	1.25%	8.06%
	بنك لبنان والمهجر	6	66.91	1.27%	5	70.49	1.42%	-5.09%
	سيتي بنك	7	64.81	1.23%	6	62.75	1.27%	3.28%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	57.70	1.10%	9	55.22	1.12%	4.49%
	البنك العقاري المصري العربي	9	50.95	0.97%	8	60.66	1.23%	-16.00%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأجنبية		682.19	13.00%		661.84	13.38%	3.08%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن		5,248.00	100%		4,948.30	100%	6.06%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ١,٦٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٩٢ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٢,٠٨ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧١,٣٪ من مجموع رأس المال) و ٣٧٥ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٩٪ من مجموع رأس المال) و ٤٦١ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٥,٨٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٧)

رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013 ترتيب ٢٠١٣	2013 رأس المال (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	2012 ترتيب ٢٠١٢	2012 رأس المال (مليون دينار)	2012 النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	534.00	18.30%	1	534.00	18.60%	0.00%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	252.00	8.64%	2	252.00	8.78%	0.00%
	البنك الأهلي الأردني	3	165.00	5.66%	4	150.00	5.22%	10.00%
	بنك المال الأردني	4	165.00	5.66%	4	150.00	5.22%	10.00%
	بنك الاردن	5	155.10	5.32%	3	155.10	5.40%	0.00%
	بنك الاتحاد	6	110.00	3.77%	6	100.00	3.48%	10.00%
	بنك القاهرة عمان	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	البنك الأردني الكويتي	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	البنك التجاري الأردني	7	100.00	3.43%	13	93.34	3.25%	7.14%
	البنك الاستثماري	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	7	100.00	3.43%	6	100.00	3.48%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأردنية		2,081.10	71.33%		2,034.44	70.87%	2.29%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	ترتيب ٢٠١٢	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	125.00	4.28%	1	125.00	4.35%	0.00%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	100.00	3.43%	2	100.00	3.48%	0.00%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	2	100.00	3.43%	2	100.00	3.48%	0.00%
	مصرف الراجحي*	4	50.00	1.71%	4	50.00	1.74%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك الإسلامية		375.00	12.85%		375.00	13.06%	0.00%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	ترتيب ٢٠١٢	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك ستاندرد تشارترد	1	61.43	2.11%	1	61.40	2.14%	0.05%
	بنك HSBC	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	مصرف الرافدين	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	سيتي بنك	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	بنك عودة	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	بنك لبنان والمهجر	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	50.00	1.71%	2	50.00	1.74%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأجنبية		461.43	15.82%		461.40	16.07%	0.01%
	إجمالي رأس مال البنوك العاملة في الأردن		2,917.53	100%		2,870.84	100%	1.63%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن قبل الضريبة في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٢٢,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٧١٨,١ مليون دينار، والتي تتوزع بواقع ٥٤٦,٨ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,١٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ٩١,٧ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٨٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ٧٩,٧ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١١,١٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة).

جدول رقم (٤٨)

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	134.00	18.66%	2	93.00	15.82%	44.09%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	110.00	15.32%	1	105.00	17.86%	4.76%
	بنك الأردن	3	56.10	7.81%	3	48.09	8.18%	16.66%
	البنك الأردني الكويتي	4	55.30	7.70%	4	47.60	8.10%	16.18%
	بنك القاهرة عمان	5	48.00	6.68%	5	40.00	6.81%	20.00%
	بنك المال الأردني	6	36.52	5.09%	8	18.00	3.06%	102.89%
	بنك الاتحاد	7	31.73	4.42%	7	20.40	3.47%	55.53%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	18.00	2.51%	9	16.20	2.76%	11.11%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	16.00	2.23%	10	16.00	2.72%	0.00%
	البنك الأهلي الأردني	10	15.00	2.09%	6	29.00	4.93%	-51.97%
	البنك الاستثماري	11	13.93	1.94%	11	11.77	2.00%	27.43%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	10.00	1.39%	12	6.54	1.11%	52.95%
	البنك التجاري الأردني	13	2.21	0.31%	13	1.34	0.23%	64.84%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		546.79	76.14%		452.94	77.06%	20.72%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	64.70	9.01%	1	51.20	8.71%	26.37%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	22.51	3.13%	2	16.42	2.79%	37.11%
	مصرف الراجحي*	3	2.34	0.33%	4	-0.34	-0.06%	-784.36%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	2.10	0.29%	3	0.76	0.13%	175.59%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك الإسلامية		91.65	12.76%		68.04	11.58%	34.71%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك HSBC	1	23.00	3.20%	5	6.27	1.07%	266.83%
	بنك عودة	2	17.00	2.37%	1	15.31	2.61%	11.02%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	16.74	2.33%	2	14.50	2.47%	15.44%
	بنك لبنان والمهجر	4	11.15	1.55%	3	13.16	2.24%	-15.30%
	سيتي بنك	5	9.25	1.29%	4	7.41	1.26%	24.84%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	6.40	0.89%	7	3.90	0.66%	64.10%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	3.70	0.52%	6	4.68	0.80%	-20.97%
	مصرف الرافدين	8	3.00	0.42%	8	2.60	0.44%	15.38%
	البنك العقاري المصري العربي	9	-10.56	-1.47%	9	-1.02	-0.17%	931.77%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		79.68	11.10%		66.81	11.37%	19.26%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		718.12	100%		587.79	100%	22.17%

المصدر : البيانات المالية للبنوك

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١٣

ارتفع إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة ٢١,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٥٠٢ مليون دينار والتي تتوزع بواقع ٣٩٠,٢ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٧,٧٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٦٣,٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٧٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٤٧,٩ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٩,٥٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة).

جدول رقم (٤٩)

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013 ترتيب ٢٠١٣	2013 الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	2012 ترتيب ٢٠١٢	2012 الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	2012 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	نسبة التغير (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	95.00	18.93%	2	63.00	15.21%	50.79%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	78.00	15.54%	1	74.00	17.87%	5.41%
	بنك الاردن	3	40.90	8.15%	3	34.51	8.33%	18.52%
	البنك الأردني الكويتي	4	38.68	7.71%	4	32.33	7.81%	19.64%
	بنك القاهرة عمان	5	34.00	6.77%	5	29.00	7.00%	17.24%
	بنك المال الأردني	6	26.99	5.38%	8	13.00	3.14%	107.65%
	بنك الاتحاد	7	22.25	4.43%	7	14.80	3.57%	50.33%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	13.00	2.59%	9	11.30	2.73%	15.04%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	12.00	2.39%	10	11.00	2.66%	9.09%
	البنك الاستثماري	10	10.18	2.03%	11	9.82	2.37%	3.71%
	البنك الأهلي الأردني	11	10.00	1.99%	6	20.00	4.83%	-50.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	7.00	1.39%	12	4.73	1.14%	48.09%
	البنك التجاري الأردني	13	2.21	0.44%	13	1.34	0.32%	64.84%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		390.21	77.74%		318.82	77.00%	22.39%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	45.10	8.98%	1	36.50	8.81%	23.56%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	15.75	3.14%	2	11.49	2.78%	37.02%
	مصرف الراجحي*	3	1.53	0.31%	4	-0.34	-0.08%	-548.12%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	4	1.50	0.30%	3	2.14	0.52%	-29.74%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك الإسلامية		63.88	12.73%		49.79	12.02%	28.31%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك HSBC	1	12.00	2.39%	5	4.71	1.14%	154.56%
	بنك عودة	1	12.00	2.39%	1	10.67	2.58%	12.48%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	10.68	2.13%	3	7.60	1.84%	40.53%
	بنك لبنان والمهجر	4	7.96	1.59%	2	9.53	2.30%	-16.47%
	سيتي بنك	5	6.35	1.27%	4	5.06	1.22%	25.58%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	4.10	0.82%	7	2.60	0.63%	57.69%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	2.50	0.50%	6	3.11	0.75%	-19.59%
	مصرف الرافدين	8	2.00	0.40%	8	1.80	0.43%	11.11%
	البنك العقاري المصري العربي	9	-9.71	-1.93%	9	0.39	0.09%	-2576.29%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		47.88	9.54%		45.47	10.98%	5.31%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		501.98	100%		414.08	100%	21.23%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٣

ارتفع متوسط معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن من ١,١٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣٠٪ في عام ٢٠١٣ وبنسبة ارتفاع بلغت ١٤,٤٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية ١,٣٦٪، بينما بلغ المعدل ٠,٨٧٪ للبنوك الإسلامية، و١,٤١٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥٠)

معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013		2012		نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على الموجودات (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الاردن	1	2.50%	1	2.16%	15.74%
	بنك القاهرة عمان	2	2.00%	2	1.80%	11.11%
	بنك المال الأردني	3	1.77%	10	0.94%	88.30%
	البنك الأردني الكويتي	4	1.70%	3	1.75%	-2.86%
	البنك الاستثماري	5	1.39%	5	1.42%	-2.39%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	1.35%	6	1.40%	-3.57%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	1.33%	4	1.43%	-6.99%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	8	1.30%	7	1.30%	0.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	9	1.24%	8	1.12%	10.42%
	بنك الاتحاد	10	1.22%	11	0.93%	31.18%
	البنك العربي	11	1.10%	12	0.77%	42.86%
	البنك الأهلي الأردني	12	0.49%	9	1.00%	-51.00%
	البنك التجاري الأردني	13	0.25%	13	0.18%	42.05%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية		1.36%		1.25%	8.87%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على الموجودات (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	1.43%	1	1.23%	16.26%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	1.25%	2	1.00%	25.00%
	مصرف الراجحي*	3	0.49%	4	-0.01%	-5000.00%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	4	0.30%	3	0.52%	-42.31%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية		0.87%		0.69%	26.64%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على الموجودات (٪)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على الموجودات (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك الكويت الوطني - الأردن	1	4.10%	7	0.85%	382.35%
	سيتي بنك	2	2.30%	1	1.73%	32.95%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	2.12%	3	1.60%	32.50%
	مصرف الرافدين	4	1.40%	6	1.30%	7.69%
	بنك عودة	4	1.40%	5	1.36%	2.94%
	بنك HSBC	6	1.33%	8	0.46%	189.13%
	بنك لبنان والمهجر	7	1.10%	4	1.50%	-26.67%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	1.00%	2	1.71%	-41.52%
	البنك العقاري المصري العربي	9	-2.06%	9	0.09%	-2386.75%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأجنبية		1.41%		1.18%	19.74%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن		1.30%		1.14%	14.42%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٣

انخفض متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن من ٨,٢٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٢٠٪ في عام ٢٠١٣ وبنسبة انخفاض طفيفة بلغت ٠,٤٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية ٩,٥٪، بينما بلغ المعدل ٩,٠٪ للبنوك الإسلامية، و ٦,٢٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥١)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013		2012		نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	15.20%	1	13.80%	10.14%
	بنك الاردن	2	14.00%	2	13.38%	4.63%
	بنك المال الأردني	3	12.42%	10	6.70%	85.37%
	البنك العربي	4	11.60%	8	8.00%	45.00%
	البنك الأردني الكويتي	5	10.50%	3	10.07%	4.27%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	9.77%	5	8.70%	12.30%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	9.44%	4	9.65%	-2.18%
	بنك الاتحاد	8	9.35%	11	6.59%	41.88%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	9	8.80%	6	8.50%	3.53%
	البنك الاستثماري	10	7.73%	9	7.57%	2.09%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	6.44%	12	5.74%	12.16%
	البنك الأهلي الأردني	12	3.98%	7	8.10%	-50.86%
	البنك التجاري الأردني	13	2.12%	13	1.44%	47.22%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية		9.33%		8.33%	12.11%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	18.63%	1	16.74%	11.29%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	12.91%	2	12.00%	7.57%
	مصرف الراجحي*	3	3.38%	4	-0.79%	-527.85%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	4	1.17%	3	1.76%	-33.52%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية		9.02%		7.43%	21.47%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب ٢٠١٢	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (٪)
	بنك عودة	1	14.00%	2	14.44%	-3.05%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	12.70%	4	9.10%	39.56%
	بنك لبنان والمهجر	3	11.76%	3	14.00%	-16.00%
	بنك HSBC	4	10.32%	7	4.04%	155.45%
	سيتي بنك	5	10.00%	5	8.33%	20.05%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	5.60%	8	3.68%	52.17%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	4.30%	6	5.79%	-25.73%
	مصرف الرافدين	8	3.19%	1	16.19%	-80.30%
	البنك العقاري المصري العربي	9	-15.99%	9	0.65%	-2559.50%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأجنبية		6.21%		8.47%	-26.68%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن		8.20%		8.24%	-0.40%

.المصدر: البيانات المالية للبنوك

* بنك أجنبي

رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي

أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في الأردن من ٧٢٢ فرع في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٧٤٢ فرع في نهاية عام ٢٠١٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ٢,٨٪. وقد بلغ عدد فروع البنوك التجارية الأردنية ٥٦٦ فرع (٧٦,٣٪ من إجمالي عدد الفروع) و ١٢٢ فرع للبنوك الإسلامية (١٦,٤٪ من إجمالي عدد الفروع) و ٥٤ فرعاً تابعاً للبنوك التجارية الأجنبية (٧,٣٪ من إجمالي عدد الفروع).

جدول رقم (٥٢)

عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1	111	14.96%	1	110	15.24%	0.91%
	البنك العربي	2	75	10.11%	2	77	10.66%	-2.60%
	بنك القاهرة عمان	3	70	9.43%	3	69	9.56%	1.45%
	بنك الاردن	4	66	8.89%	4	67	9.28%	-1.49%
	البنك الأهلي الأردني	5	53	7.14%	5	51	7.06%	3.92%
	البنك الأردني الكويتي	6	47	6.33%	6	44	6.09%	6.82%
	بنك الاتحاد	7	35	4.72%	7	30	4.16%	16.67%
	البنك التجاري الأردني	8	28	3.77%	8	28	3.88%	0.00%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	27	3.64%	9	27	3.74%	0.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	10	16	2.16%	10	16	2.22%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	15	2.02%	12	12	1.66%	25.00%
	بنك المال الأردني	12	12	1.62%	11	13	1.80%	-7.69%
	البنك الاستثماري	13	11	1.48%	13	9	1.25%	22.22%
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأردنية		566	76.28%		553	76.59%	2.35%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	67	9.03%	1	64	8.86%	4.69%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	37	4.99%	2	36	4.99%	2.78%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	3	15	2.02%	3	13	1.80%	15.38%
	مصرف الراجحي*	4	3	0.40%	4	3	0.42%	0.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك الإسلامية		122	16.44%		116	16.07%	5.17%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك عودة	1	13	1.75%	1	12	1.66%	8.33%
	بنك لبنان والمهجر	2	12	1.62%	2	11	1.52%	9.09%
	البنك العقاري المصري العربي	3	9	1.21%	3	9	1.25%	0.00%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	6	0.81%	4	6	0.83%	0.00%
	بنك HSBC	5	4	0.54%	5	4	0.55%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	3	0.40%	5	4	0.55%	-25.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	3	0.40%	7	3	0.42%	0.00%
	مصرف الرافدين	8	2	0.27%	8	2	0.28%	0.00%
	سيتي بنك	8	2	0.27%	8	2	0.28%	0.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأجنبية		54	7.28%		53	7.34%	1.89%
	إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في الأردن		742	100%		722	100%	2.77%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك داخل الأردن من ١٢٩١ جهاز في عام ٢٠١٢ إلى ١٣٤٦ جهاز في عام ٢٠١٣، وبنسبة ارتفاع بلغت ٤,٣٪. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك التجارية الأردنية ١٠٣٥ جهازاً (٧٦,٩٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي)، فيما بلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك الإسلامية ٢٢٣ جهازاً (١٦,٦٪ من إجمالي عدد الأجهزة) وبلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك التجارية الأجنبية ٨٨ جهازاً (٦,٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة).

جدول رقم (٥٣)

عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

		2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1	199	14.78%	1	194	15.03%	2.58%
	بنك القاهرة عمان	2	186	13.82%	2	188	14.56%	-1.06%
	البنك العربي	3	144	10.70%	3	143	11.08%	0.70%
	بنك الاردن	4	109	8.10%	4	110	8.52%	-0.91%
	البنك الأهلي الأردني	5	87	6.46%	5	82	6.35%	6.10%
	البنك الأردني الكويتي	6	76	5.65%	6	72	5.58%	5.56%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	53	3.94%	7	51	3.95%	3.92%
	بنك الاتحاد	8	46	3.42%	8	39	3.02%	17.95%
	البنك التجاري الأردني	9	36	2.67%	9	36	2.79%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	33	2.45%	11	24	1.86%	37.50%
	بنك المال الأردني	11	30	2.23%	10	34	2.63%	-11.76%
	البنك الاستثماري	12	19	1.41%	13	16	1.24%	18.75%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	17	1.26%	12	17	1.32%	0.00%
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأردنية			1035	76.89%		1006	77.92%	2.88%
البنوك الإسلامية		ترتيب ٢٠١٣	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	134	9.96%	1	123	9.53%	8.94%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	47	3.49%	2	41	3.18%	14.63%
	مصرف الراجحي*	3	23	1.71%	3	17	1.32%	35.29%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	4	19	1.41%	4	16	1.24%	18.75%
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك الاسلامية			223	16.57%		197	15.26%	13.20%
البنوك التجارية الأجنبية		ترتيب ٢٠١٣	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	ترتيب ٢٠١٢	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك عودة	1	22	1.63%	2	20	1.55%	10.00%
	بنك HSBC	2	21	1.56%	1	23	1.78%	-8.70%
	البنك العقاري المصري العربي	3	13	0.97%	3	14	1.08%	-7.14%
	بنك لبنان والمهجر	3	13	0.97%	4	11	0.85%	18.18%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	8	0.59%	5	8	0.62%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	7	0.52%	5	8	0.62%	-12.50%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	4	0.30%	7	4	0.31%	0.00%
	مصرف الرافدين	8	0	0.00%	8	0	0.00%	-
	سيتي بنك	8	0	0.00%	8	0	0.00%	-
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأجنبية			88	6.54%		88	6.82%	0.00%
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الأردن			1346	100%		1291	100%	4.26%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١٣

ارتفع عدد العاملين في جميع البنوك العاملة في الأردن من ١٧٨٦٦ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٢ إلى ١٨٤٢٣ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٣، وبنسبة ارتفاع مقدارها ٣,١٪. وقد بلغ عدد العاملين في في البنوك التجارية الأردنية ١٣٦٣١ موظفاً وموظفة (٧٤٪ من مجموع عدد العاملين)، فيما بلغ عدد العاملين في البنوك الإسلامية ٣١٧٦ موظفاً وموظفة (١٧,٢٪ من مجموع عدد العاملين)، وفي البنوك التجارية الأجنبية ١٦١٦ موظفاً وموظفة (٨,٨٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥٤): عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢

	البنك	2013			2012			نسبة التغير (٪)
		ترتيب ٢٠١٣	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	ترتيب ٢٠١٢	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2817	15.29%	1	2754	15.41%	2.29%
	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2	2199	11.94%	2	2124	11.89%	3.53%
	بنك القاهرة عمان	3	1546	8.39%	3	1524	8.53%	1.44%
	بنك الاردن	4	1422	7.72%	4	1409	7.89%	0.92%
	البنك الأهلي الأردني	5	1318	7.15%	5	1311	7.34%	0.53%
	البنك الأردني الكويتي	6	941	5.11%	6	899	5.03%	4.67%
	بنك الاتحاد	7	728	3.95%	7	659	3.69%	10.47%
	البنك التجاري الأردني	8	600	3.26%	8	572	3.20%	4.90%
	بنك المال الأردني	9	508	2.76%	10	411	2.30%	23.60%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	502	2.72%	9	489	2.74%	2.66%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	421	2.29%	11	392	2.19%	7.40%
	البنك الاستثماري	12	399	2.17%	12	356	1.99%	12.08%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	230	1.25%	13	228	1.28%	0.88%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأردنية		13631	73.99%		13128	73.48%	3.83%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	ترتيب ٢٠١٢	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	نسبة التغير (٪)
	البنك الإسلامي الأردني	1	1979	10.74%	1	2000	11.19%	-1.05%
	البنك العربي الاسلامي الدولي	2	758	4.11%	2	712	3.99%	6.46%
	بنك الأردن دبي الاسلامي	3	333	1.81%	3	310	1.74%	7.42%
	مصرف الراجحي*	4	106	0.58%	4	85	0.48%	24.71%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك الإسلامية		3176	17.24%		3107	17.39%	2.22%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب ٢٠١٣	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	ترتيب ٢٠١٢	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (٪)	نسبة التغير (٪)
	بنك لبنان والمهجر	1	387	2.10%	1	358	2.00%	8.10%
	البنك العقاري المصري العربي	2	291	1.58%	2	301	1.68%	-3.32%
	بنك HSBC	3	249	1.35%	3	259	1.45%	-3.86%
	بنك عودة	4	240	1.30%	5	221	1.24%	8.60%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	208	1.13%	4	244	1.37%	-14.75%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	103	0.56%	6	113	0.63%	-8.85%
	سيتي بنك	7	56	0.30%	7	55	0.31%	1.82%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	55	0.30%	8	51	0.29%	7.84%
	مصرف الرافدين	9	27	0.15%	9	29	0.16%	-6.90%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأجنبية		1616	8.77%		1631	9.13%	-0.92%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن		18423	100%		17866	100%	3.12%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي

سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

اجمالي الموجودات للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

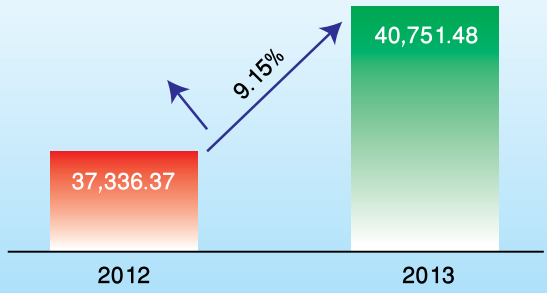

توزيع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

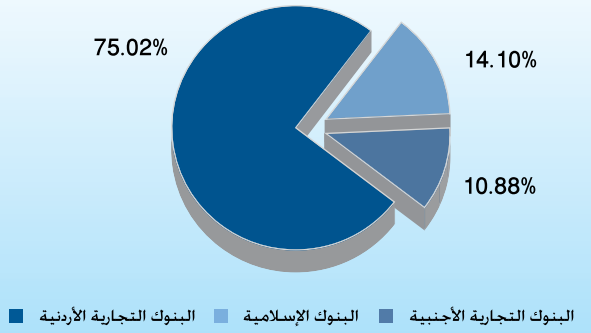

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

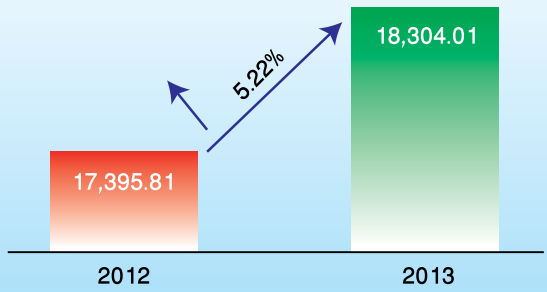

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

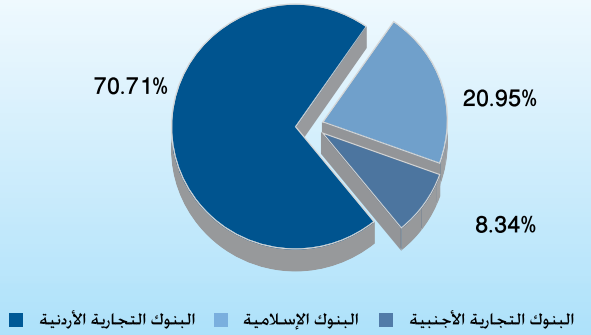

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

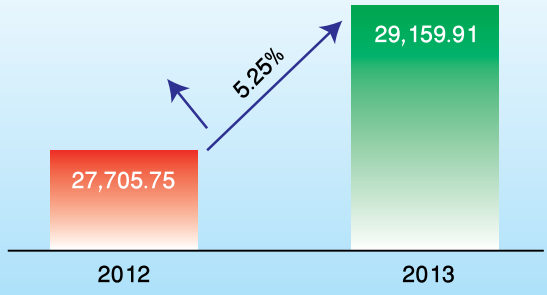

توزيع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

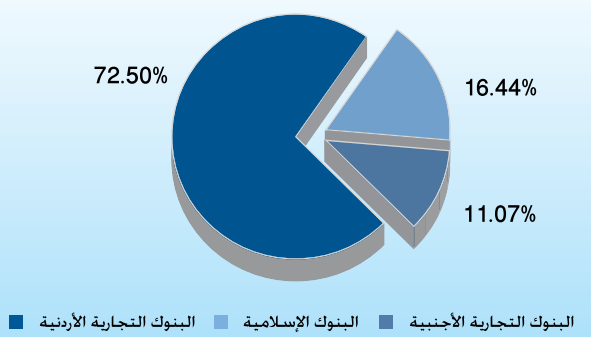

إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

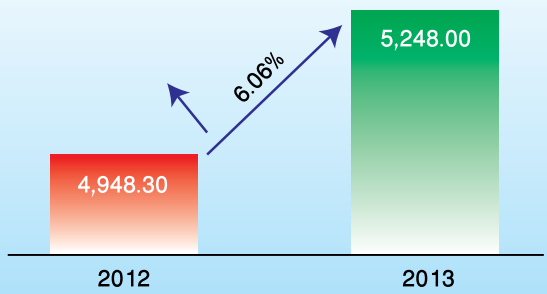

توزيع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية ٢٠١٣

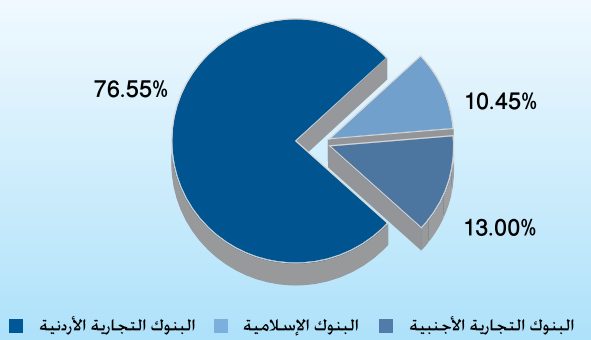

إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

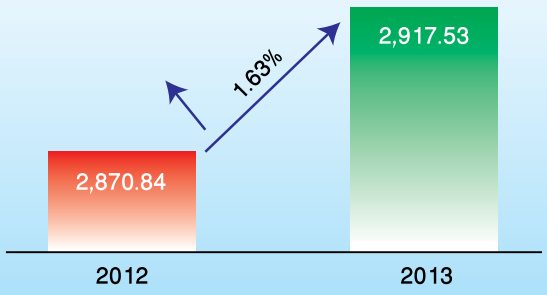

توزيع إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

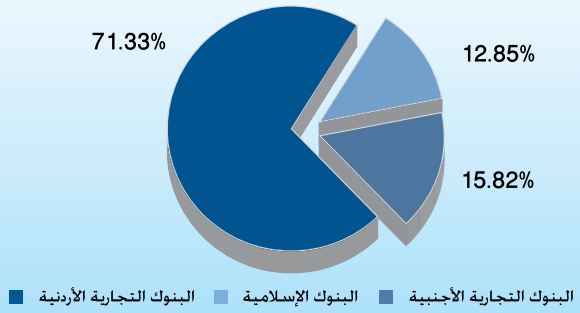

إجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

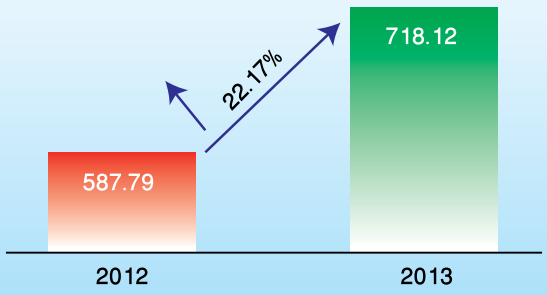

توزيع إجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

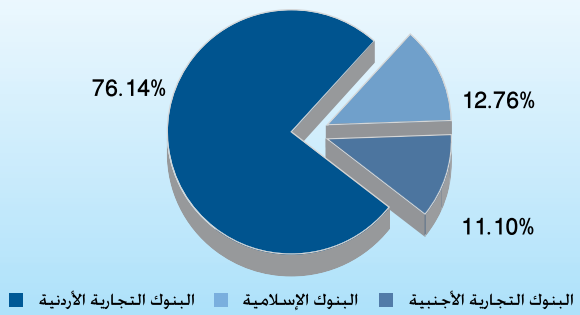

إجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

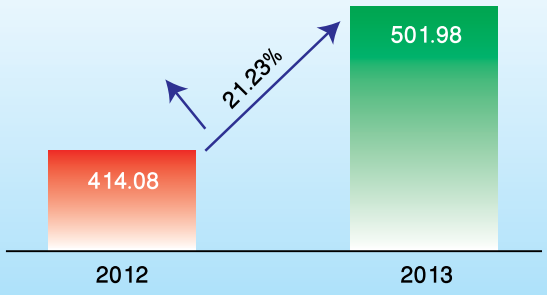

توزيع إجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

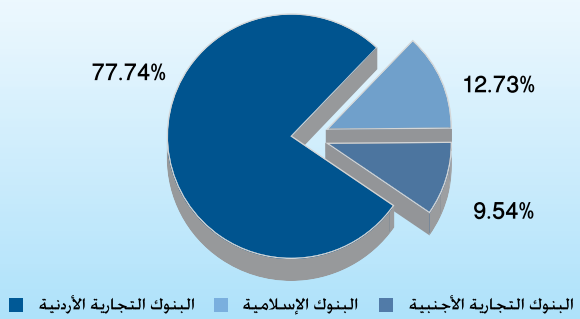

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن
(%)

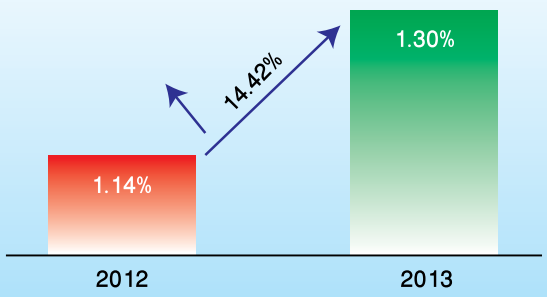

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

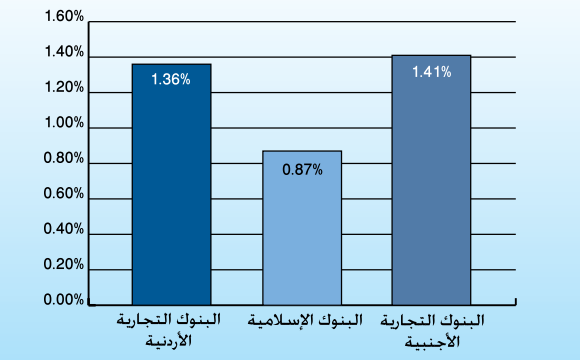

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك العاملة في الأردن (%)

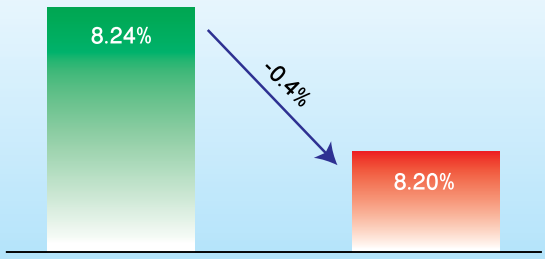

معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

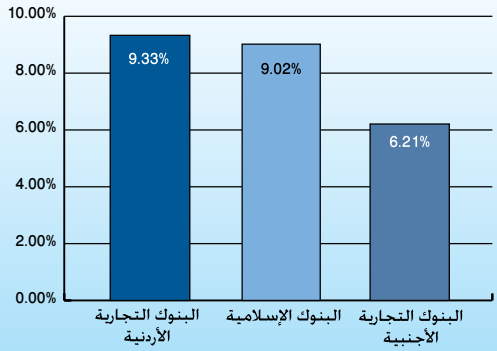

إجمالي عدد الفروع للبنوك العاملة في الأردن

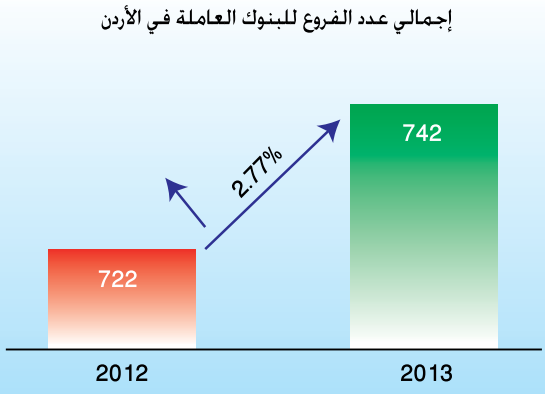

توزيع الفروع على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

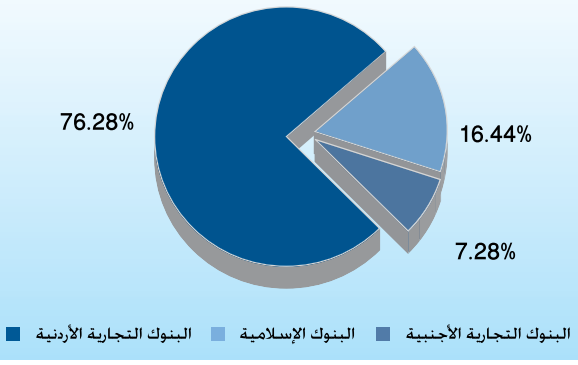

إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التابعة للبنوك العاملة في الأردن

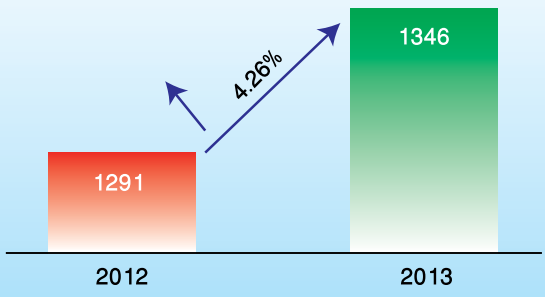

توزيع أجهزة الصراف الآلي على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

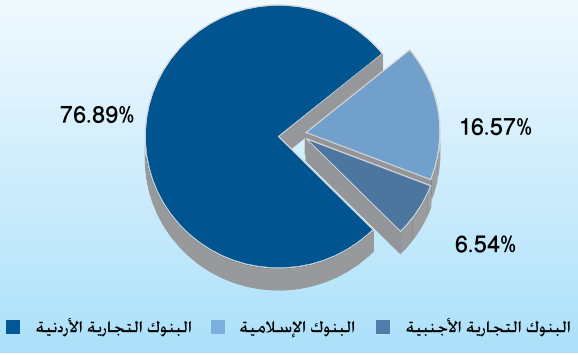

إجمالي عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن

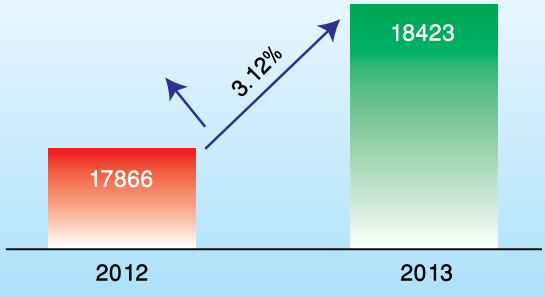

توزيع العاملين على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٣

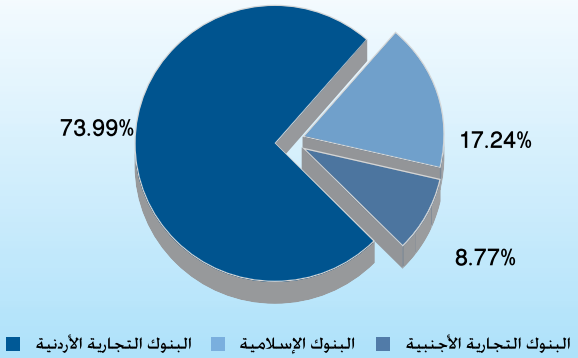

الفصل التاسع

الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٥٥)

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي	خدمة عربي موبايل	خدمة الاطلاع على الحسابات والأرصدة والبطاقات الائتمانية، وتسديد الفواتير، ودفعات البطاقات الائتمانية، والتحويل بين الحسابات والى حسابات مستفيدين آخرين، من خلال تطبيق عربي موبايل والذي يتم تشغيله من نظام أجهزة الهاتف الذكية ذات نظام التشغيل Android و IOS.	Sybase
	قبول الإيداعات بدون بطاقة	قبول إيداعات طلاب جامعة الزيتونة بهدف تسديد رسومهم الجامعية، وبدون بطاقة على أجهزة الصراف الآلي الايداع الفوري.	جهود مشتركة من خلال تطوير داخلي وشركة ACI
	بطاقة فيزا إلكترون بشريحة الكترونية EMV	إصدار بطاقات فيزا إلكترون التي تحتوي الشريحة الالكترونية EMV.	جهود مشتركة من خلال تطوير داخلي وشركة XPI
	تطبيق نظام محرك العروض	محرك العروض هو نظام تفاعلي يقوم بربط القنوات الالكترونية للبنك مع بعضها البعض، هذا النظام سيكون بمثابة مصدر مركزي لجميع الاتصالات المستقبلية مع العملاء وسيقوم بإرسال عروض مصممة خصيصا لكل عميل عن استخدامه أي من القنوات الالكترونية أو نظام كاشير في الفروع.	تطوير داخلي
	برنامج عربي بريميوم	مجموعة من المنتجات والخدمات المالية وغير المالية صممت خصيصا لتمييز مكانة العميل وتعميق علاقته مع البنك. يقدم هذا البرنامج لعملاء الأفراد المحولة رواتبهم للبنك (سواء العملاء الحاليين أو جدد) أو الذين يحتفظون بأرصدة حسابات (الجارية أو التوفير) لدى البنك العربي.	تطوير داخلي
البنك الأهلي الأردني	قرض الأهلي صديق البيئة	هو القرض الأول في الأردن الذي يقوم بتمويل المنتجات الصديقة للبيئة بالتعاون مع أكبر التجار لتلبية احتياجات الأفراد و الشركات الصغيرة بفائدة صفر ٪ في جميع القطاعات ويسعى لتوعية المواطنين لاستخدام المنتجات الصديقة للبيئة لما توفره من طاقة ومصاريف. • نسبة تمويل ١٠٠٪ من قيمة السلعة و بفائدة "صفر٪". • تمويل يصل لغاية ١٠،٠٠٠ دينار للأفراد و لغاية ٤٠،٠٠٠ دينار للشركات الصغيرة. • فترة السداد تصل لغاية ٤٨ شهر.	داخليا
	برنامج مكافآت البطاقات الائتمانية برنامج الأهلي يكافئك	يقدم لكم برنامج «الأهلي يكافئك» الخاص بالبطاقات الائتمانية من البنك الأهلي عالماً من المزايا والخصومات والمكافآت المجانية مقابل استخدام بطاقاتكم الائتمانية فيزا وماستر كارد. كل ما عليكم فعله هو استخدام بطاقة الأهلي الائتمانية بكافة أنواعها ماستر كارد أو فيزا كارد لتسديد قيمة مشترياتكم اليومية و التي يمكن استبدالها بالآلي: • تجميع نقاط مجاناً للبطاقات الائتمانية و الحصول على : ١ – قسائم شرائية من شركائنا من المحلات التجارية. ٢ – منتجات وخدمات البنك (حسابات توفير، خصم على منتجات التأمين المصرفي، خصم على عمولة إصدار دفاتر شيكات، خصم على رسوم إصدار البطاقات... إلخ، بالإضافة إلى العديد من المكافآت الأخرى). ٣ – استرجاع النقود نقداً في حساب العميل (البطاقات الائتمانية،البطاقات المدفوعة مسبقا وحسابات التوفير). •الحصول على خصومات فورية تشمل كافة أنواع البطاقات للبنك الأهلي: يحصل العميل على داخليا خصومات فورية من خلال شبكة من المحلات والمتاجر المتعاقد معها.	شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS + شركة EMP

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك الأهلي الأردني	القروض الشخصية	تعديل على بعض المزايا لمنتج القروض الشخصية مقابل تحويل راتب: - زيادة سقف القرض ليصل إلى ٧٠،٠٠٠ دينار بدلا من ٥٠ألف. - زيادة عبء الدين للقطاع الخاص ليصبح ٥٠٪	داخليا
	القروض العقارية	تعديل على بعض المزايا لمنتج القروض العقارية : - زيادة نسبة التمويل للشراء لتصبح ٩٠٪ بدلا من ٨٠٪ - تعديل أسعار الفائدة حسب شريحة الراتب.	داخليا
	إصدار بطاقات مدفوعة مسبقا لبرنامج الأغذية العالمي WFP لتوزيعها على المستفيدين من برامجهم المختلفة	أحد برامج الأمم المتحدة UN الغير هادفة للربح تحت اسم «برنامج الأغذية العالمي» ، يهدف إلى مكافحة الجوع، تحليل الأمن الغذائي، والتغذية، وشراء الأغذية، والدعم اللوجستي لضمان إيجاد أفضل الحلول لمشاكل الجوع في مختلف أنحاء العالم، إذ يقوم هذا البرنامج بإطعام أكثر من ٩٠مليون لاجئ في أكثر من ٧٠بلد. يقوم هذا البرنامج حاليا بتوفير الدعم الغذائي لحوالي ٤٠،٠٠٠ عائلة سورية ولحوالي ١٣٠ألف لاجيء في مختلف المخيمات في المملكة حالياً، ويتعاملون مع حوالي ٤٠تاجر محدد لتوفير احتياجات اللاجئين من الغذاء.(والذي من المتوقع زيادته بناء على الأوضاع السياسية)	شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS
	إصدار بطاقات مدفوعة مسبقا لمؤسسة انقاذ الطفل Save the Children لتوزيعها على المستفيدين من برامجهم المختلفة	هي مؤسسة غير هادفة للربح تعمل في الأردن منذ عام ١٩٨٥ ، هدفها تطوير وتنفيذ ودعم البرامج الرامية الى تحسين الظروف المعيشية والفرص للأطفال والشباب والنساء والأسر، وتقديم نوعين من البرامج في الأردن: الاستجابة لأي مطالب إنسانية في مجالات حماية الطفل، والتعليم وتأمين الغذاء والمتطلبات الأساسية للعيش، بالإضافة إلى تطوير برامج خاصة بهدف إنقاذ الطفولة وتدريب المؤسسات غير الحكومية لتصبح مؤسسات مستدامة ومسجلة مستقلة ويجري التخطيط لبرامج ومشاريع اخرى بهذا الصدد.	شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS
	زيادة السقف اليومي لسحوبات بطاقات الخصم المباشر	زيادة سقف السحب النقدي اليومي ليصبح ١٠٠٠ دينار بدلا من ٥٠٠ دينار. زيادة سقف المشتريات ليصبح ٥٠٠٠ دينار بدلا من ٢٠٠٠ دينار.	شركة CR2
	اصدار بطاقات خصم مباشر تابعة	يمكن لأصحاب الحسابات الفردية طلب إصدار بطاقات خصم مباشر تابعة بحد أقصى 5 بطاقات وبدون رسوم إصدار وللأقارب من الدرجة الأولى.	شركة CR2
	القرض الميسر	قرض يمنح لدعم قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة و بسعر فائدة مخفض بهدم تدعيم النمو في ذلك القطاع و يمنح لتمويل شراء بضائع أو موجودات ثابتة و يكون على شكل قرض متناقص او متجدد	البنك الأهلي الأردني
	القرض المكفول من اوبك	قرض يمنح للمنشآت الصغيرة أو المتوسطة و التي لها مستقبل واعد من خلال تدفقات نقدية ملائمة و لا يتوفر لدى تلك المنشآت الضمانات المناسبة	البنك الأهلي الأردني
	مجلة الأعمال المتخصصة SMART COMPANY	المجلة الوحيدة والمتخصصة بالشركات الصغيرة و المتوسطة الأردن في وباللغتين العربية والانجليزية والتي يتم إصدارها دوريا وبشكل ربع سنوي ، والتي تشتمل على : ١. خبرات وتجارب ٢. منظور أصحاب الخبرات ٣. نصائح عمليه ٤. إدارة ٥. وثائق ومقالات وإرشادات عن كيفية بناء وتنميه الشركات ٦. أموال والمزيد من المواضع الأخرى وبالإضافة إلى الأعداد المطبوعة، يستطيع أي شخص إلى لتحميل النسخة الالكترونية من خلال الإنترنت من خلال: ١) تطبيق (Google Play أو I Tunes) لحاملي الهواتف الخلوية ٢) أو زيارة موقع البنك الأهلي الأردني www.ahli.com ٣) أو حقيبة أدوات الأعمال Jordan.SMEtoolkit.org	البنك الأهلي الأردني

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك الأهلي الأردني	تفعيل أكبر لوحدة أكاديمية البنك الأهلي الأردني	وتعنى بتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل والتعارف، في المجالات المختلفة المتعلقة بإدارة وتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل أفضل المختصين بهذا المجال. تخصص ومجالات الأكاديمية عقد الدورات الاستشارية والتدريبية ومحاضرات من قبل نخبة من الاختصاصين لتوفير الدعم التقني والفني والتدريبي لعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تزويد أصحاب الأعمال بالمعلومات الأساسية و الخطوات التي تساهم في تطوير ونمو الأعمال التجارية وتحديثها. تسهيل التواصل بين عملاء البنك القائمين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتمكينهم من بناء علاقة منفعة متبادلة والاستفادة من التجارب والخبرات المكتسبة. إقامة معارض وورش تعارف متخصصة لمنتجات وخدمات عملاء البنك بهدف خلق فرص تبادل تجارية وتسويقية بين العملاء والتعرف على الاختصاصات المختلفة للعملاء . تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات بما يتلاءم مع سماتها وخصوصياتها. تعريف المستثمر بالنوافذ التمويلية المتاحة وشروط الإقراض المتاحة من قبل البنك ومميزاتها. توزيع الإصدارات والمنشورات المتخصصة المتعلقة بكافة جوانب الأعمال في جانب الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل البنك ، المحاضرات ، البرامج التدريبية ، الندوات .	البنك الأهلي الأردني
	تفعيل أوسع لحقيبة أدوات الأعمال Jordan.SMEtoolkit.org	ويوفر البرنامج للقائمين على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إمكانيات الوصول عن طريق الإنترنت وعلى مدار الساعة إلى المعلومات المتخصصة والأدوات التفاعلية والموارد التعليمية التي من شأنها أن تساعدهم في تنفيذ ممارسات سليمة في إدارة مشاريعهم والحصول على التمويل والدخول إلى أسواق جديدة. ويعرض البرنامج مئات من نماذج أنشطة الأعمال المجانية وتتضمن المحتويات الرئيسية ، المحاسبة والتمويل ، الموارد البشرية ، أنشطة الأعمال المحلية و الدولية ، الجوانب القانونية والتأمين ، التسويق والمبيعات والعمليات والتقنيات التكنولوجية كما يقدم البرنامج مجموعة كبيرة من المعلومات اللازمة لرفع مستوى الوعي لدى أصحاب الأعمال الصغيرة بمجريات السوق وتطوراته وتشمل (مقالات ، أخبار ، الأحداث المحلية ، المناقصات النماذج القانونية ، أدوات تفاعلية نماذج لأنشطة الأعمال ، البرامج ، خلافه)	البنك الأهلي الأردني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC
	تفعيل النموذج الزمني المتكامل لخدمة عملاء SME من خلال مراكز الأعمال	بحيث تمثل مراكز الأعمال الواجهة الأمامية للخدمات المقدمة من قبل مجموعة الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فستعمل على عكس صورة ايجابية عن البنك الأهلي كونها هي الجهة الحاضنة لقطاع التجارة والأعمال ضمن الأسواق المتواجدة بها والقادرة على التعامل مع احتياجات هذه القطاعات من خلال نخبة الكفاءات التي تم توفيرها من خلال مراكز الأعمال لتقديم باقة متنوعة من الخدمات المصرفية والتي تعني قطاع الأعمال بالإضافة إلى الخدمات غير الربحية وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات شرائح كافة عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة	
بنك القاهرة عمان	الصراف الآلي لفاقدي البصر	بطاقات صراف آلي مخصصة لعمليات السحب النقدي على صرافات البنك المعدة لهذه الشريحة من العملاء.	داخليا
	إدارة الأصول من خلال نظام E-Private Banking	منتج يتيح ادارة الأصول من خلال نظام آلي وبموجب معايير استثمارية يحددها العميل على منصة التداول.	Swissquote
	بطاقة فيزا مدفوعة مقدما	بطاقات مدفوعة مقدما تمكن العميل من السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي وعمليات المشتريات من خلال نقاط البيع.	داخليا

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك الأردن	البطاقات المصرفية	تم طرح ٥ باقات مصرفية تقدم حلول مصرفية وخدمات للعملاء	داخليا
	بطاقات فيزا إلكترون بتصاميم جديدة	طرح ٥ بطاقات فيزا إلكترون بتصميم جديد و مميز لعملاء الباقات المصرفية الجديدة	
	برنامج نقاطي	طرح برنامج نقاطي لعملاء الباقات المصرفية وهو البرنامج الوحيد من نوعه في البنوك بحيث يمكن للعميل تجميع النقاط من خلال غالبية تعاملاته مع البنك إضافة إلى حركات المشتريات على بطاقته الائتمانية.	داخليا
	تغير رقم السري للبطاقات الائتمانية على الصرافات	من خلال هذه الخدمة يقوم العميل عن طريق الصراف الآلي بتغيير الرقم السري الخاص ببطاقة الفيزا الائتمانية، مما يسهل الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء من خلال منحهم رقم سري يتم اختياره عن طريق العميل نفسه لضمان عدم نسيانه مستقبلا ، مع إمكانية تغيير الرقم السري لأكثر من مره.	
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	منتج مركبات الأعمال	هو عبارة عن قرض يقوم على أساس توفير التمويل المناسب للعملاء من شريحة الشركات والمؤسسات والمهنيين والحرفيين وأصحاب الأعمال الأفراد لامتلاك مركبات الأعمال المختلفة الجديدة أو المستعملة « البكبات والفانات وسيارات الصالون والشحن والمركبات والباصات والشاحنات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم » والتي تستخدم لأغراض الأعمال المهنية والتجارية والحرفية المختلفة والتي تمكن العملاء من ممارسة أعمالهم بما يساهم في زيادة إنتاجية المشروع .	تم تطويره داخلياً
	منتج بطاقات ماستر كارد الائتمانية	هي عبارة عن بطاقات ذات سقف ائتماني متجدد توفر لحامليها من العملاء إمكانية تمويل المشتريات الشخصية والعائلية والسحب النقدي سواء على المستوى المحلي أو الدولي وعلى مدار الساعة بحيث يسدد الرصيد المستغل على أقساط شهرية بنسب تتراوح من ٥٪ – ٧٥٪ او تسديد كامل الرصيد المستغل دفعة واحدة .	تم تطويره داخلياً
	بطاقات ماستر كارد للدفع المباشر	هي عبارة عن بطاقة تصدر على حسابات العملاء توفر لحامليها من العملاء إمكانية تنفيذ المشتريات الشخصية والعائلية والسحب النقدي من خلال البطاقة وذلك على المستوى المحلي أو الدولي ضمن الرصيد النقدي المتاح في حساب العميل .	تم تطويره داخلياً
البنك الأردني الكويتي	بطاقات ماستر كارد الائتمانية	إصدار بطاقة ماستر كارد الائتمانية بفئاتها (الكلاسيكية، الذهبية، والبلاتينية)	شركة ماستركارد العالمية
	بطاقات ماستر كارد ذات الخصم المباشر	إصدار بطاقة ماستر كارد ذات الخصم المباشر بفئاتها (الكلاسيكية، والذهبية)	شركة ماستركارد العالمية
	البطاقة السوداء (سنتوريون) من شركة أمريكان اكسبريس	قام البنك بإصدار البطاقة السوداء لأول مرة في الأردن و المنطقة.	شركة أمريكان اكسبرس
	البطاقات المدفوعة مسبقاً للاجئين السوريين	تم التعاون مع عدد من المنظمات الخيرية لإصدار بطاقات مدفوعة مسبقاً للاجئين السوريين والأسر المحتاجه من الأردنيين.	تم تطويرها داخليا
بنك الاستثمار العربي الأردني	بطاقات الفيزا إلكترون	تم استبدال البطاقات القديمة والتي تستخدم الشريط المغناطيسي ببطاقة ذكية	شركة EMP
البنك التجاري الأردني	تجاري لون	منتج خاص بالقروض الشخصية بحيث يعتمد علة معايير تستقطب جهات وشرائح أوسع بالإضافة إلى مزايا أخرى تنافسية تميز البنك التجاري الأردني .	
	تجاري توفيري	منتج خاص بحسابات التوفير يهدف إلى استقطاب فئات وشرائح مختلفة في المجتمع ويخاطب كل فئات المجتمع بالإضافة إلى معايير المنتج الخاصة بمنح جوائز على حسابات التوفير في كل الأوقات والمناسبات مثل سحوبات كل ثلاثة ساعات عمل وسحب منتصف الشهر إضافة إلى السحوبات الخاصة .	

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك الاستثماري	بطاقة فيزا Signature	بطاقة خاصة بعملاء Prime تمكن العملاء من الإستمتاع بمجموعة من الإمتيازات الحياتية. والإستمتاع بقدرة إنفاق ممتازة مع حدٍ عالٍ من الائتمان بحيث يتم قبول فيزا Signature في عشرات ملايين المراكز حول العالم، بما فيها ١,٩ مليون جهاز صراف آلي.	Visa International
	برنامج Cash Rewards	برنامج Cash Rewards يمكن العميل من استرداد ما قيمته ٢٪ من مجموع مشترياته المحلية و الدولية التي تمت على بطاقة فيزا الائتمانية. و يعتبر كافة حاملي البطاقات الائتمانية في البنك مشتركين تلقائيا في البرنامج دون الحاجة الى تقديم طلب	EMP
	برنامج قسط على كيفك	• يمكن العميل من خلال هذا البرنامج المرن تقسيط قيمة مشترياته المحلية و الدولية • كما يمكنه من الاستمتاع بالدفع من خلال اقساط متساوية بنسبة فائدة ٠٪ لمدة ٦ اشهر	EMP
	تحويل الرصيد	يمكن العميل من تحول رصيد بطاقته الائتمانية القائم من أي بنك اخر الى بطاقة INVESTBANK الائتمانية و الحصول على نسبة فائدة ٠٪ لفترة ٣ اشهر و بعدها بنسبة ١٪ حتى سداد كامل المبلغ.	EMP
	خدمة كبار العملاء – Prime	أسس INVESTBANK مركزا لخدمة كبار العُملاء PRIME، والذي يمنح العملاء خدمة استثنائية مميزة تقديرا.وستتوفر لديهم، من خلال PRIME، حلولا مصرفية لجميع متطلباتك عبر مجموعة من الخدمات التي تناسب احتياجاتك الشخصية، على مدار الساعة وفي أي مكان.	تم تطويرها داخلياً
بنك المؤسسة العربية المصرفية – الأردن	مركز الخدمة الهاتفية	تقدم هذه الخدمة المساعدة للعملاء من خلال الإجابة على استفسارات العملاء فما يخص معاملاتهم المصرفية.	تم تطويرها داخلياً
بنك الاتحاد	منتج حسابات التوفير	ثلاث حسابات جارية تتيح للعميل الادخار والتوفير، بالإضافة إلى تأهله للدخول في سحب على جوائز عينية ونقدية قيمة، علما أن كل حساب يستهدف شريحة وحسب التالي: ١. حساب ابني: فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من يوم ولغاية ١٧ سنة. ٢. حساب Champion : لمحبي الرياضة. ٣. حساب ثراء: جميع العملاء سواء الموظفين أو أصحاب الأعمال الحرة بالإضافة إلى المغتربين الأردنيين.	تم تطويرها داخليا
	القرض العقاري المربوط بحساب التوفير	تم طرح منتج القرض العقاري المربوط بحساب التوفير بحيث يتم استغلال الفوائد الدائنة المجمعة على هذا الحساب للتسديد الجزئي من رصيد القرض العقاري الممنوح للعميل بحيث كلما قام العميل بالإيداع في حسابه التوفير وزاد من أرصدته بشكل شهري فسيتم قيد قيمة الفوائد المجمعة والمحتسبة إلى القرض العقاري على شكل تسديد لأصل القرض بشكل شهري.	تم تطويرها داخليا
بنك سوسيته جنرال – الأردن	حساب مكاسب	حساب واحد بامتيازات مضاعفة، يمكن العملاء من الحصول على مجموعة استثنائية من الامتيازات، المنتجات والخدمات المصرفية وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة وضمان راحة العملاء، حيث سيتيح حساب مكاسب للعملاء الحصول على العديد من المنتجات والخدمات وذلك مقابل اشتراك شهري بسيط ٥,٧٠ فقط.	

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك المال الأردني	SMS Banking لعملاء الشركات	متابعة الحركات المالية التي تتم خلال الرسائل النصية القصيرة	Access 2 Arabia
	مركز كابيتال لخدمة العملاء	وسيلة بسيطة وسريعة للإجابة على استفسارات العملاء على مدار ٧ أيام	شركة الاتحاد للاتصالات والخدمات التجارية
	الموقع الالكتروني للهواتف الذكية	تم إطلاق الموقع الالكتروني بنسخة معدة خصيصا للهواتف الذكية باللغتين العربية والانجليزية	Dat.jo
	الموقع الالكتروني لأجهزة I Pad	تم إطلاق الموقع الالكتروني بنسخة معدة لأجهزة I Pad باللغتين العربية والانجليزية	Dat.jo
	العضوية الرئيسيه من ماستر كارد	تم الحصول على العضوية الرئيسية من شركة ماستر كارد	Master Card
	عروض كابيتال السكنية ١٠٠٪	يقدم المنتج مجموعة من المزايا التفضيلية أهمها إمكانية تمويل ١٠٠٪ من قيمة العقار	داخليا
	اتفاقية وكالة التنمية الفرنسية AFD	تهدف الاتفاقية لتقديم تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة لعملاء البنك القائمين والمستقطبين في مجال البيئة	بالتعاون مع AFD
	منح سلف لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة	يتم تمويل القطاعات المذكورة لغاية ١٠ مليون دينار أردني وبنسب فائدة تفضيلية وثابتة لمدة ٥ سنوات	داخليا
	تسهيلات ضمان القروض مع مؤسسة الإسكان التعاونية OPIC	يتم منح قروض تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة بكفالة OPIC بنسب تتراوح بين ٦٠ – ٧٠٪	بالتعاون مع OPIC
البنك الإسلامي الأردني	منتج لبيك	منتج لتمويل تكاليف رحلات الحج والعمرة (برا وجوا)	شركة تطبيقات المستقبل (فاكت)
	منتج اقرأ	منتج تمويل التكاليف الدراسية لطلاب الجامعات والمدارس	شركة تطبيقات المستقبل (فاكت)
	تطبيق النظام الدولي للحساب البنكي IBAN	تطبيق النظام الدولي للحساب البنكي IBAN	شركة تطبيقات المستقبل (فاكت)
	التوسع في شبكة الصراف الآلي	بلغ عدد أجهزة الصراف الآلية (١٣٤) جهازا في نهاية عام ٢٠١٣، منتشرة في جميع أنحاء المملكة	Diebold. NCR. Wincor
	وحدة شكاوي المتعاملين	تفعيل نظام وحدة شكاوي المتعاملين	شركة الأعمال للاستشارات
	مركز الاتصال	استقبال شكاوي المتعاملين	شركة الأعمال للاستشارات
	خدمة الإيداع النقدي الفوري- صراف آلي	استحداث خدمة قبول الإيداع النقدي الفوري من خلال أجهزة الصراف الآلي بدون مغلف	شركة هايتيك بيمنت سيستمز (HPS)
	تحويل الأموال بين حسابات المتعامل نفسه – صراف آلي	التحويل بين حسابات المتعامل نفسه	شركة هايتيك بيمنت سيستمز (HPS)
البنك العربي الإسلامي الدولي	البطاقة الائتمانية المقسطة	بطاقة فيزا الائتمانية المقسطة بدون أية أرباح أو عمولات إضافية على المبلغ المقسط وإمكانية اختيار نسب السداد بشكل مرن ابتداءا من ٥٪ من الرصيد القائم.	شركة AFS البحرين

تابع جدول رقم (٥٥) الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٣

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك الأردن دبي الإسلامي	Mobile Banking	تتيح هذه الخدمة للمشتركين بها إمكانية الوصول لحساباتهم في جميع الأوقات والأماكن من خلال هواتفهم الذكية والتي تتعامل مع (APP STORE / ANDROID STORE) بطريقة آمنة وسريعة .	خارجي (الشركة العربية لخدمات الانترنت)
	خدمة كشف الحساب الالكتروني	تتيح هذه الخدمة للمشتركين بها إمكانية استلام كشف الحساب بواسطة البريد الالكتروني على عناوينهم الالكترونية الخاصة بهم	خارجي (الشركة العربية لخدمات الانترنت)
	إطلاق المستوى الثاني من خدمة الانترنت البنكي IBS	خدمة مجانية على مدار ٢٤ ساعة تتيح للعملاء الاطلاع على الحسابات والأرصدة والحركات والتحويل بين الحسابات وطلب دفاتر الشيكات وعرض أسعار بيع وشراء العملات وعرض معلومات الفروع وغيرها من المزايا المتعددة.	خارجي (الشركة العربية لخدمات الانترنت)
	إطلاق خدمة عملاء الصفوة	وهي خدمة تمكن متعاملي الصفوة من حجز الدور من خلال هواتفهم الذكية بطريقة تلقائية قبل الوصول إلى الفرع .	خارجي (الشركة العربية لخدمات الانترنت)
مصرف الراجحي	Credit Cards/ Visa Cards	هي البطاقة التي تخول العميل سحب مبلغ أو شراء سلعة أو خدمة بموجب سقف محددة يمنح للعملاء ويسدد كامل المبلغ المستغل بتاريخ استحقاقه و/لك في نهاية كل شهر وحسب عقد البطاقة الائتمانية بدون أرباح	شركة سناد
بنك HSBC	جهاز ال Secure Key	عبارة عن جهاز فريد ومتميز صمم خصيصاً لتزويد الزبائن بأكبر قدر من الأمن والحماية ضد أعمال الاحتيال. فهو يقوم بإنشاء رمز حماية جديد في كل مرة يقوم الزبون باستخدامه لتسجيل الدخول إلى الخدمات المصرفية الشخصية عبر الإنترنت.	
البنك العقاري المصري العربي	كشف الحساب والاشعارات الالكترونية	تمكين العملاء من الحصول على كشوفات حساباتهم الشهرية وبشكل الكتروني من خلال خدمة الانترنت بنك أو خدمة البريد الالكتروني	Access to Arabia
	IBAN	تم تطبيق رمز الحساب البنك الدولي في الدفوعات الالكترونية محليا ودوليا	البنك المركزي الأردني
	FATCA	قانون الالتزام الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية بغية ضمان أن يدفع المكلف الأمريكي ضرائبه وعدم التهرب من الضريبة	مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية IRS
سيتي بنك	E-Swift	خدمة تتيح للعملاء الحصول على نسخ من رسائل السويفت للتحويلات المالية المرتبطة بحساباتهم الصادرة و الواردة عن طريق النظام الالكتروني لسيتي بنك.	تم تطويرها داخل البنك
	TABLET	إدراج الخدمات الالكترونية للدفع عن طريق الأجهزة اللوحية (Tablets).	تم تطويرها داخل البنك
	الخدمات الالكترونية للاعتمادات (DIRECT PRESENTATION)	نظام الكتروني يستعمل فقط في الاعتمادات الواردة من حيث تبادل و تدقيق المستندات اللازمة فيما بين البنك و العميل .	تم تطويرها داخل البنك
	الأوامر الثابتة (STANDING INSTRUCTION)	خدمة تتيح للعملاء عن طريق النظام الالكتروني لسيتي بنك من إعداد الأوامر الثابتة التي تخدم التحويل من حساب إلى حساب آخر لنفس العميل لفترة محددة و بقيمة معينة .	تم تطويرها داخل البنك
بنك لبنان والمهجر	بطاقة ماستر كارد بلاتينيوم	هي بطاقة ائتمانية تصدر للعملاء المميزين بسقف (٧٠٠٠) دينار أو أكثر تضم العديد من مثل الدخول الى صالات الطار والتأمين على الحياة والحوادث أثناء السفر وحماية المشتريات وتحديد فترة الكفالة المشتريات وغيرها من الخدمات التي يقدمها البنك مجانا للعملاء	CSC Bank
	بطاقة ماستر كارد تيتانيوم	بطاقة ائتمانية مميزة بتصميمها الخارجي ومنحها العديد من المميزات مثل الدخول صالات بعض المطارات وتحديد فترة الكفالة وغيرها من المميزات التي يقدمها البنك مجانا للعملاء	CSC Bank
	3D Secure Service	خدمة تحمي المشتريات التي تتم خلال بطاقات الائتمان علي الانترنت من خلال رقم سري لمرة واحدة (OTP) لهاتف العميل الخلوي عند الشراء عبر الانترنت	CSC Bank
بنك أبو ظبي الوطني	الخدمة المصرفية عبر الانترنت	خدمة مصرفية عبر الانترنت تمكن العميل من القيام بالتحويلات ما بين حساباته والتحويلات الدولية، وتسديد الالتزامات المالية على البطاقة الائتمانية الصادرة من بنك أبو ظبي الوطني.	

الفصل العاشر

الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١. عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠١٣ بما نسبته ٣,١٪ عن العام ٢٠١٢ ليبلغ ١٨٤٢٣ موظفاً وموظفة.

جدول رقم (٥٦)

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (٪)	إناث	التوزيع النسبي (٪)	المجموع	نسبة التغير (٪)
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6
2010	10938	65.84	5675	34.16	16613	5.2
2011	11434	65.91	5913	34.09	17347	4.4
2012	11765	65.85	6101	34.15	17866	3.0
2013	12188	66.16	6235	33.84	18423	3.1

المصدر : بيانات البنوك

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٦٩,٣٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٣. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٣٠,٧٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٣,٨٪ في نهاية عام ٢٠١٣. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي

استمر المستوى التعليمي للعاملين في البنوك بالتحسن حيث سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس ودبلوم عالي) ما نسبته ٧٢٪ من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع نسبة ٥٥,٧٪ في عام ٢٠٠٥. في حين تراجعت نسبة العاملين من حملة الدبلوم/معهد لتصل إلى ١٣,٨٪ بنهاية عام ٢٠١٣، إضافة إلى انخفاض نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون التوجيهي لتصل إلى ١٤,٣٪ بنهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٥٧)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي و بكالوريوس		دبلوم/ معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790
2010	38	0.2	1043	6.3	10125	60.9	2677	16.1	1113	6.7	1617	9.7	16613
2011	38	0.2	1103	6.3	10781	62.2	2607	15.0	1119	6.5	1699	9.8	17347
2012	36	0.2	1146	6.4	11372	63.7	2595	14.5	1059	5.9	1658	9.3	17866
2013	42	0.2	1189	6.5	12035	65.3	2535	13.8	1046	5.7	1576	8.6	18423

المصدر : بيانات البنوك

٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية

انخفضت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٣,٦٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٢,١٪ عام ٢٠١٣، بينما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٥٩,٨٪ عام ٢٠١٢ إلى٦١,١٪ عام ٢٠١٣، كما وارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٦,١٪ عام ٢٠١٢ إلى ٢٦,٤٪ عام ٢٠١٣، بينما لم تتغير نسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً وما زالوا على رأس عملهم والبالغة ٠,٥٪.

جدول رقم (٥٨)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠-٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790
2010	2218	13.4	9956	59.9	4340	26.1	99	0.6	16613
2011	2431	14.0	10295	59.3	4534	26.1	87	0.5	17347
2012	2426	13.6	10687	59.8	4668	26.1	85	0.5	17866
2013	2232	12.1	11252	61.1	4856	26.4	83	0.5	18423

المصدر : بيانات البنوك

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

انخفضت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في البنوك في عام ٢٠١٣ إلى ٣٧,٥٪ مقابل ٣٨٪ عام ٢٠١٢، بينما ارتفعت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٣ إلى ٦٢,٥٪ مقابل ٦٢٪ عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٥٩)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
2005	4757	36.1	8425	63.9	13182
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.6	9116	57.4	15878
2009	6174	39.1	9616	60.9	15790
2010	6703	40.3	9910	59.7	16613
2011	6708	38.7	10639	61.3	17347
2012	6788	38.0	11078	62.0	17866
2013	6901	37.5	11522	62.5	18423

المصدر : بيانات البنوك

٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٥٣٩٣ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٣,٥٥٪ من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٧٤٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٦٩٪ ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٧٤٪ ومحافظة العقبة على نسبة ١,٣٢٪ ومحافظة الكرك على نسبة ١,٢٦٪ ، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

جدول رقم (٦٠)

التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٣

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (٪)
محافظة العاصمة	15393	83.55%
محافظة اربد	874	4.74%
محافظة الزرقاء	679	3.69%
محافظة البلقاء	321	1.74%
محافظة العقبة	244	1.32%
محافظة الكرك	233	1.26%
محافظة مادبا	134	0.73%
محافظة معان	125	0.68%
محافظة جرش	106	0.58%
محافظة عجلون	106	0.58%
محافظة الطفيلة	75	0.41%
محافظة المفرق	133	0.72%
المجموع	18423	100.00%

المصدر : بيانات البنوك

* التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪

جدول رقم (٦١)

توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٣

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	العقبة	البلقاء	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2624	35	56	21	27	9	9	11	5	6	6	8
البنك الأهلي الأردني	1115	45	35	19	39	13	11	12	10	0	11	8
بنك القاهرة عمان	1157	96	54	31	53	38	19	25	16	23	10	24
بنك الأردن	1222	80	50	11	9	7	9	6	10	8	0	10
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1706	166	106	27	42	42	13	32	11	21	17	16
البنك الأردني الكويتي	818	36	36	11	22	5	8	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	383	14	13	11	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	491	31	15	11	24	10	9	0	0	0	0	9
البنك الاستثماري	377	8	7	7	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	452	7	6	7	5	7	5	0	6	0	0	7
بنك الاتحاد	664	25	16	12	4	0	7	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	208	5	5	5	0	4	3	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	477	8	15	8	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1186	229	186	22	71	89	27	39	38	40	23	29
البنك العربي الإسلامي الدولي	612	32	38	10	15	9	8	0	9	8	8	9
بنك الأردن دبي الإسلامي	303	9	11	0	9	0	0	0	1	0	0	0
مصرف الراجحي	106	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	230	9	5	0	0	0	5	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	255	9	11	8	0	0	0	0	0	0	0	8
مصرف الرافدين	27	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	56	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	198	5	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	226	8	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	103	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	346	16	13	12	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	51	1	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0
المجموع	15393	874	679	244	321	233	134	125	106	106	75	133

المصدر : بيانات البنوك

٦. الدورات التدريبية

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٣٤٣١٤ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٥٤٤٢ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٣١٥ موظف وموظفة .

جدول رقم (٦٢)

عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٣

أسم البنك	في مركز التدريب التابع للبنك		في مراكز تدريب محلية		في مراكز تدريب خارج الأردن	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
البنك العربي	3029	2267	373	142	17	5
البنك الأهلي الأردني	1498	1172	264	128	7	4
بنك القاهرة عمان	1828	1303	528	268	13	7
بنك الأردن	5571	3558	42	29	3	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2300	1390	334	260	32	7
البنك الأردني الكويتي	1175	640	140	42	15	2
بنك الاستثمار العربي الأردني	188	95	46	21	0	0
البنك التجاري الأردني	582	383	320	148	25	5
البنك الاستثماري	51	23	52	28	3	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	282	127	79	39	7	2
بنك الاتحاد	531	504	151	96	16	10
بنك سوسيته جنرال - الأردن	115	56	36	8	2	1
بنك المال الأردني	117	80	119	65	16	3
البنك الإسلامي الأردني	2967	253	666	7	41	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	195	57	264	98	12	2
بنك الأردن دبي الإسلامي	813	302	81	27	0	0
مصرف الراجحي	110	10	36	11	1	0
بنك HSBC	-	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	135	119	40	20	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	15	9	11	4
بنك ستاندرد تشارترد	40	39	21	12	11	7
بنك عودة	80	55	100	80	8	3
بنك الكويت الوطني - الأردن	0	0	13	10	4	1
بنك لبنان والمهجر	135	89	106	41	4	3
بنك أبو ظبي الوطني	22	28	12	15	0	0
المجموع	21764	12550	3838	1604	248	67

× قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

المصدر : بيانات البنوك

٧. الاستقالات والتعيينات

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٢٧٠٦ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٣، مقابل ٢٤٢٦ في عام ٢٠١٢، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٠٢٤ موظفاً وموظفة عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ١٩٧٥ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٢.

في حين انخفض معدل دوران الموظفين في عام ٢٠١٣ انخفاضا طفيفا والذي يمثل (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠٪) حيث بلغ ١٠,٩٩٪ في نهاية عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ١١,٠٥٪ في عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٦٣)

الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٥- ٢٠١٣

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (٪)
2005	1341	2094	10.17
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12
2010	2240	3202	13.48
2011	1909	2774	11.00
2012	1975	2426	11.05
2013	2024	2706	10.99

* تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ

المصدر : بيانات البنوك

الفصـــل الحادي عشر

نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٣

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية ورفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٣ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٣.

أ- قضايا السياسة العامة

❖ جمعية البنوك تناقش تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعا موسعاً بمشاركة خبراء من البنك المركزي وجمعية البنوك والبنوك العاملة في المملكة، وذلك يوم ٢٧ آذار ٢٠١٣، لمناقشة ملاحظات واستفسارات البنوك حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية (٢٠١٢/٥٦) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويأتي الاجتماع بعد إصدار البنك المركزي لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والتي ستسري أحكامها على جميع البنوك العاملة في المملكة بعد ١٨٠ يوم من نشرها في الجريدة الرسمية، ليبدأ سريانها في شهر أيار ٢٠١٣، وبعد ورود العديد من الاستفسارات من قبل البنوك حول بعض البنود الواردة في التعليمات وكيفية تطبيقها.

ورحب مدير دائرة الدراسات في جمعية البنوك فادي مشهراوي بالحضور من البنك المركزي الأردني ومن البنوك الأعضاء، مبيناً أن هدف الاجتماع هو الإجابة عن استفسارات وأسئلة البنوك حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، ووضع البنك المركزي الأردني في صورة التحديات والصعوبات التي قد تواجهها البنوك في تطبيقها لتلك التعليمات.

من جهته أكد مساعد المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي على اهتمام البنك المركزي الكبير بهذه التعليمات وأنه جاد في تطبيقها لما لها من أثر كبير في تنظيم العلاقة بين البنوك وعملائها وهو ما يصب في مصلحة البنوك نفسها وفي مصلحة المتعاملين مع البنوك. وبين أن البنك المركزي استمزج آراء البنوك مسبقاً على مشروع التعليمات قبل إصدارها بشكل نهائي، وأنه أخذ بعين الاعتبار معظم الملاحظات التي أبدتها البنوك، إضافة لأنه تم مناقشة التعليمات من قبل مندوبين عن الجمعية مع الإدارة العليا في البنك المركزي وتم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وأكد أنه لن يكون هناك تأجيل لتاريخ نفاذ التعليمات. وبين الفيومي أن البنك المركزي لم يتراجع عن سياسة تعويم العمولات وإنما تم تحديد سقوف عليا محتسبة من واقع العمولات الموجودة فعلاً لدى البنوك، مشيراً لأن النسبة المئوية السنوية الفعلية APR جاءت لتعكس جميع الكلف التي يتحملها العميل في سعر واحد. وأوضح الفيومي أن الهدف العام للتعليمات هو إدارة المخاطر وضمان العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص وحماية البنك من المغالاة في بعض الأمور بما يضمن حقوق البنك والعميل.

وأشارت سوسن جرار من البنك المركزي الأردني إلى أنها تلقت استفسارات من العديد من البنوك حول تطبيق التعليمات، وتلقت استفسارات حول كيفية احتساب APR موضحة أن احتسابه موضوع فني وسيتم من خلال الكمبيوتر بناء على المعادلة، مع التأكيد أن APR مطلوب من البنوك التجارية والإسلامية على حد سواء.

وقد طرح ممثلو البنوك الأعضاء خلال الاجتماع مجموعة من الملاحظات والاستفسارات والتي قام مندوبي البنك المركزي بالإجابة عليها، كما تم خلال الاجتماع توزيع مقترح على الحضور من البنك المركزي يوضح للبنوك كيفية التعامل مع الحسابات الجامدة، وذلك لدراسته وإبداء أي ملاحظة قبل اعتماده رسمياً.

وتوصل المجتمعون الى ضرورة ان تقوم البنوك بتزويد البنك المركزي مباشرة بأية ملاحظات قانونية على التعليمات، والطلب من ممثلي البنك المركزي مناقشة الإدارة العليا في المركزي بخصوص تأجيل تاريخ نفاذ التعليمات لشهرين على الأقل وهو ما يعتبر مطلب عام من كل البنوك. كما تم الطلب من ممثلي البنك المركزي العمل على إدراج جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتعليمات على الموقع الالكتروني للبنك المركزي حتى يتسنى لجميع البنوك الاطلاع عليها والاستفادة من الإجابات عليها. وتم في ذات اليوم عقد اجتماع فني بين مندوب البنك المركزي ترماح الرمحي مستشار تراخيص برمجيات مجلس المدفوعات الوطني مع الفنيين في البنوك الأعضاء لمناقشة الجوانب الفنية والتقنية المتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

ب- اجتماعات لجان الجمعية

❖ البنوك تدرس اجراءات تحصين الشيكات ضد التزوير

عقدت جمعية البنوك في الاردن يوم ٢١ كانون الثاني ٢٠١٣ اجتماعا ضم ٥٣ ممثلا عن البنوك الأعضاء ومندوبي البنك المركزي الأردني، لبحث موضوع الشيكات المزورة، حضره مدير عام الجمعية والمدير المالي والإداري باسم عادي.

ورحب مدير عام الجمعية بالحضور وأفاد ان الموضوع يخص مشكلة تزوير الشيكات التي تشهد تزايدا مستمرا وأثار محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز وذلك في آخر جلسة لمجلس المدفوعات الوطني وتم مناقشة من الموضوع من قبل مجلس إدارة الجمعية وقرر المجلس دعوة المعنيين من البنوك لمناقشة الموضوع بشكل مستفيض للخروج بتوصيات محدودة للتغلب على مشكلة تزوير الشيكات.

وأقترح المشاركون في الاجتماع مقترحات وتوصيات تفيد أن إضافة أي علامات أمنية جديدة على الشيك لا يحد من تزوير الشيكات بل بالعكس سوف يزيد العبء على مدقق هذه الشيكات وكلما قلت العلامات الأمنية يكون من السهل اكتشاف التزوير.

واقترح المجتمعون أن يدرس البنك المركزي الأردني والبنوك إمكانية إرجاع الشيك إلى وضعه القانوني الأصلي وهو أمر دفع غير معلق على شرط وان لا يعاد استخدامه كأداة ائتمان، وتطبيق الشيك Digit والمفترض أن يطبق من قبل البنوك وبشكل إلزامي مع نهاية الشهر الحالي.

ودعوا الى وضع علامات أمنية جديدة تمسك من خلال نظام ECC والاتجاه الى الخيار الأفضل لموضوع تزوير الشيكات هو خيار الـ Termination لاستخدام الشيك ولمدة لا تزيد عن الخمس سنوات.

كما اقترحوا أن يتم إضافة شريط مغناطيسي أسفل ورقة الشيك تحتوي على رقم الحساب رمز البنك ورمز الفرع كما هو موجود في بطاقات الفيزا وأن يكون هنالك أجهزة لدى البنوك لكشف العلامات الأمنية كما هو في النقد، وأن يبحث حق التحصيل T+٠ بان يعطى حق الإيداع يوم إضافي بحيث تستطيع البنوك التدقيق على هذه الشيكات كما أن T+١ سوف يمنح للبنوك فرص للتواصل مع عملائها بشكل أفضل.

ودعوا الى تفعيل نظام البصمة على الشيك وربطه في مركز معلومات على مستوى الجهاز المصرفي ما يساهم على المدى المتوسط والبعيد في خلق قاعدة بيانات ومعلومات تكون البنوك فيها على درجة عالية من الاطمئنان في عمليات الـ ECC. وقد تم الطلب من ممثلي البنوك

خلال الاجتماع تزويد الجمعية بملاحظاتهم حول موضوع الشيكات المزورة.

❖ جمعية البنوك تعقد إجتماعاً للجنة أمن ومخاطر المعلومات

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم ٨ تموز ٢٠١٣ اجتماعاً حول لجنة أمن ومخاطر المعلومات، حيث افتتح الاجتماع مدير عام جمعية البنوك مرحباً بأعضاء لجنة امن ومخاطر المعلومات، ومؤكداً على أهمية استكمال العمل على مبادرة الحملة الإعلانية الخاصة بأمن ومخاطر المعلومات لكي يتم تفصيل جميع الامور المتعلقة بها وعرضها على مجلس ادارة الجمعية.

وتحدث أيمن غنوم رئيس اللجنة عن مبادرة الحملة الإعلانية وقام بالتذكير بأهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات السابقة لفريق العمل الخاص بالحملة بعد نقاشات مستفيضة، وتطرق لنقطة الخلاف الوحيدة العالقة والتي تكمن بتمويل الحملة إما بالتساوي بين البنوك أو بتوزيع الكلفة حسب حجم البنك، وقدم اقتراح أن تتم مناقشة إمكانية تدبير تمويل الحملة من صندوق الجمعية وفتح باب الحوار لأعضاء اللجنة.

وبين غنوم بأن التكلفة التقديرية للحملة الإعلانية لكل بنك لا تزيد عن عشرة آلاف دينار وهو مبلغ ضئيل نسبياً حيث تقوم البنوك عادة بتمويل المعدات والخدمات الأعلى كلفة من أجل تعزيز أمن وحماية المعلومات وتقليل مخاطرها ونبه بأن حدوث هجمة واحدة يمكن أن يكلف البنك المستهدف مبالغ كبيرة جداً ناهيك عن آثار الإضرار بسمعة البنك.

واقترح مندوب البنك المركزي بأن تتفق اللجنة على الخيارات المتاحة وأن تتم كتابة التوصيات ليتم عرضها على مجلس إدارة الجمعية ليتم اختيار إحداها، واقترح أن تقوم الجمعية بتنسيق event مع شركات عالمية في الأردن بحيث تقوم هذه الشركات بالرعاية وبتغطية بعض تكاليف الحملة الإعلانية.

وتمت مناقشة حول إصدار التوصيات المناسبة ومن ضمن الاقتراحات أن يتم اجتماع بمدراء البنوك يعرض عليهم موضوع الحملة أو أن يتم إدراج موضوع الحملة ضمن الاجندة الخاصة باجتماعات مدراء البنوك الدورية في الجمعية.

وبعد المناقشة مع الاعضاء تم التوصل الى التوصيات لتوفير الموازنة المطلوبة بحيث توصي اللجنة باختيار احدى التوصيات للتمويل وهي كالآتي:

١ – زيادة مبلغ المشاركة من قبل جميع البنوك وبنفس نسبة المشاركة المقررة لكل بنك بحيث يكون مجموع الزيادات مساوي للموازنة المطلوبة في العام القادم.

٢ – إطلاق مشروع تتم ادارته من قبل جمعية البنوك بهدف توفير التمويل والرعاية للحملة من قبل شركات خاصة تدعم اهداف الحملة.

٣ – توزيع المبلغ المطلوب بالتساوي على جميع البنوك.

٤ – توزيع المبلغ المطلوب بالتوازن حسب حجم البنك على جميع البنوك.

كما قام غنوم بفتح باب المناقشة حول فكرة رعي مؤتمر يختص بأمن ومخاطر المعلومات في القطاع المصرفي في الأردن وتم إبداء الموافقة من قبل أعضاء اللجنة.

❖ جمعية البنوك تناقش موضوع دخول بنوك جديدة في تسعير الجوديبر

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٨/٢٨ اجتماعاً لمندوبي البنوك المشاركة حالياً في تسعير فائدة الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك (الجوديبر) والبالغ عددها عشرة بنوك، وبحضور مندوب عن البنوك التي ترغب في المشاركة بتسعير

الجوديبر.

ويأتي هذا الاجتماع على خلفية طلب بعض البنوك من الجمعية المشاركة في تسعير الجوديبر، حيث قامت الجمعية بعقد اجتماع أولي ضم مندوبين عن جميع البنوك العاملة في الأردن بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦، وأوصى الحضور بإحالة الموضوع للجنة مصغرة تضم البنوك المشاركة حالياً في تسعير الجوديبر ومندوب عن البنوك التي أبدت الرغبة بالمشاركة في التسعير.

وقد ناقش الحضور في الاجتماع عدة قضايا من بينها كفاءة التسعير الحالية ومدى تأثير دخول بنوك جديدة عليها، وأوصى الحضور بأن يتم استخدام نفس آلية التسعير الحالية وذلك باستبعاد أعلى سعر وأدنى سعر من التسعير بغض النظر عن عدد البنوك التي ستدخل في تسعير الجوديبر.

كما أشار الحضور إلى مجموعة من المعايير والشروط التي يجب أن تتوفر في البنوك التي سيتم اعتمادها للمشاركة في تسعير الجوديبر بما في ذلك التنوع وذلك بأن تتضمن على البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية، وأن تتضمن على البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة. كذلك سيتم المفاضلة بين البنوك الراغبة في المشاركة بتسعير الجوديبر باختيار البنك ذو حجم النشاط الأعلى.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماع للجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك على مدار يومين (١٩-٢٠ اب /٢٠١٣) في مقر الجمعية،حيث ضم ثلاثة عشر عضواً من البنوك الاعضاء ، وقد تم دراسة المسودة الجديدة لمشروع قانون وضع الاموال المنقولة ضماناً للدين ،والخروج بملاحظات وتوصيات البنوك الاعضاء الموحدة.

❖ اجتماع اللجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/١٠/٢٣ بحضور مدير عام جمعية البنوك إضافة لأربعة عشر عضواً من اللجنة القانونية كممثلين عن البنوك الأعضاء.

وقد ناقش الحضور موضوع حوالات الحق لوزارة الأشغال العامة حيث أن الوزارة تعتمد في قبول حوالات الحق صيغة وتستثني منها الحجوزات القضائية وأية غرامات أو مطالبات على المقاول، علماً بأن الوزارة على استعداد لقبول أي طرح لا يخل بحق البنوك وبنفس الوقت يحافظ على حقوق الوزارة تجاه المقاولين ولا يخالف القرارات القضائية.

كما ناقش الحضور موضوع اعتماد حضور أعضاء مجلس الإدارة والتصويت في الاجتماعات التي تتم بواسطة conference call،skype،video، نظرا للتطورات الحديثة في تكنولوجيا الاتصالات ونظرا لوجود أعضاء مجلس الإدارة خارج المملكة ولصعوبات السفر والمواعيد.

وناقش الحضور أيضاً موضوع الوكالات العدلية الصادرة من قبل المحاكم الأردنية للبنوك العاملة في الأردن وذلك ن اجل القيام بعمليات مصرفية بموجب تلك الوكالات وانه لا توجد حاليا طريقة موحدة رسمية للتأكد من صحة الوكالات أو المعلومات الواردة في هذه الوكالات أو التأكد فيما إذا كانت سارية أو جرى إلغائها كما هو عليه الحال في نظام الأحوال المدنية أو الموقع الالكتروني لدائرة مراقبة الشركات حيث يتم التأكد من المعلومات من خلال هذه الأنظمة بينما لا يوجد نظام ربط يمكن البنوك من خلاله التأكد من البيانات الواردة على متن الوكالات المقدمة.

كما تم مناقشة مشروع قانون إعادة تنظيم أعمال التاجر وأحكام الإفلاس والتصفية لسنة ٢٠١٢، إضافة لمناقشة مشكلة الديون المتعثرة وطول مدة الإجراءات القانونية للتحصيل والتي أصبحت لا تحقق الضغط المطلوب الذي تريده البنوك لتسوية حسابات العملاء المتعثرين لديها.

❖ اجتماع اللجنة القانونية

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً للجنة القانونية وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/١٢/٤ بحضور مدير عام جمعية البنوك إضافة لثمانية عشر عضواً من اللجنة القانونية كممثلين عن البنوك الأعضاء.

وناقش الحضور موضوع حضور أعضاء مجلس الإدارة بواسطةconference call،skype،video وذلك حسب قرار مجلس إدارة الجمعية المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٨. كما تم مناقشة موضوع المدينين إلى طلب الصلح الواقي من الإفلاس لإعاقة إجراءات التنفيذ على السندات التي تؤمن ديونهم، إضافة لمناقشة موضوع ختم الجيرو للشيكات.

❖ البنوك تنفذ حملة للتوعية حول أمن ومخاطر المعلومات والتقنيات المصرفية

قرر المشاركون في اجتماع لجنة أمن المخاطر ترشيح أعضاء من مدراء التسويق في البنوك لفريق عمل الحملة الإعلامية التي اوصت بها اللجنة لتوعية الجمهور حول أمن ومخاطر المعلومات والتقنيات المصاحبة لها والاحتيال الالكتروني.

وأنضم للفريق طارق الحاج حسن من البنك العربي وهاني خضر من بنك القاهرة عمان وإيمان عفانة من بنك الاردن دبي الإسلامي، وهدى الخطيب من بنك الإتحاد وخلدون ربابعة من كابيتال بنك وروان سعيد من بنك ستاندرد تشاترد وبشير عمر من بنك الاسكان.

وكانت اللجنة قد اجتمعت يوم ١٦ كانون الثاني في جمعية البنوك، حيث أكد مدير عام الجمعية أهمية الاستمرارية في العمل لتحقيق لانجازات المرجوة من قبل اللجنة. وبين أن الحملة الاعلامية تخص جميع البنوك والتي قد تنقصها الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة بأكمل وجه، وتم التوصية بالاستعانة بجهات متخصصة للقيام بهذه المهمة لصالح القطاع المصرفي وإعداد عرض لكي يتم تقديمه إلى مجلس إدارة الجمعية لدراسته.

وكان رئيس اللجنة أيمن غنوم قد أعد مسودة ورقة عمل بالتنسيق مع فريق عمل الحملة الإعلامية الذي يتكون من عبير بطاينة نائب رئيس اللجنة ومنسق اللجنة رامي شاهين ورياض الجزماوي وهشام الشمالي وينال الصناع وعلي الكباريتي. وتم توزيع مسودة ورقة العمل قبل بداية الاجتماع تتضمن مقترحات حول الحملة الإعلامية لرفع الوعي عند المواطنين بخصوص المعلومات الامنية وآلية عمل على هذه الحملة.

وقدم غنوم شرحا مختصرا عن أهمية نشر الوعي والثقافة الأمنية تجاه تعامل البنوك والزبائن بالمعلومات وما يتعلق بها من مخاطر، مبينا أنه تم سابقا إعداد رسائل توعية للزبائن بهذا الخصوص بموافقة جميع البنوك،» ولأن أخصائي امن المعلومات ليسو خبراء في امور التسويق والدعاية والعلاقات العامة لذلك تم طلب المساعدة من خبراء التسويق لكي يتم التوصل إلى آلية عمل مناسبة لتعزيز مستوى وعي عملاء البنوك وإيصال هذه الرسائل بشكل واضح وسهل ليتم فهمها بشكل يجنب الوقوع كضحايا الاحتيال أو القرصنة أو كشف المعلومات الحساسة.

وبين غنوم أن فريق العمل أقترح أن يتم ترشيح مجموعة من مدراء التسويق لينضموا إلى فريق العمل ليتم العمل على توضيح معالم وتكاليف الحملة الإعلانية وتعريف مجالات العمل المطلوب وتحديد المتطلبات والاتفاق على التقييمات والتوصيات المناسبة،على أن يتم توزيع هذه التكلفة على جميع البنوك والتي قدرت مبدئيا بأقل من عشرة آلاف دينار للبنك الواحد.

ج - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

أ. ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٣ عدداً من ورش العمل نجملها فيما يلي:

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة تعريفية بالطاقة المتجددة

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ورشة عمل تعريفية بالطاقة المتجددة يوم ٢٥ شباط ٢٠١٣ شارك فيها ممثلون عن البنوك الأعضاء في الجمعية. وهدفت الورشة لتسليط الضوء على عدد من مشروعات الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية والرياح والتي من شأن بنائها الاسهام في ترشيد الاستهلاك وتخفيض تكلفة الطاقة الاحفورية.

وأكد المشاركون من البنوك ان اداراتهم تعمل على دراسة موضوع التحول من استخدام الطاقة التقليدية الى الطاقة المتجددة بهدف الحد من ارتفاع تكلفة الكهرباء. وأكد ممثل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ان محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة الشمسية المكون الرئيس لها الواح الخلايا الفوتوفولتية والتي تحول أشعة الشمس مباشرة الى طاقة كهربائية توردها الى الشبكة الكهربائية بواسطة معدات ربط خاصة. وأشار إلى أن الهيئة اصدرت تعليمات تنظم بيع الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من الطاقة المتجددة الى الشبكة العامة تسمح بقيام المستهلك بجميع فئاته بتركيب نظام مصادر توليد من مصادر الطاقة المتجددة وربطها مع الشبكة الكهربائية.

كما نصت التعليمات على ان تقوم الشركة بتركيب عداد يسمح بتسجيل الاستهلاك من كلا الجانبين حيث يتم استهلاك الطاقة المنتجة من هذا النظام من قبل المستهلك ويصدر الفائض الى شبكة الكهرباء حيث يتم تسجيله في سجل التوريد وعمل مقاصة بين من يولد الكهرباء ويستهلكها للوصول الى التسوية المالية بدفع الكمية التي تم توريدها وفقاً للأسعار التي حددتها التعليمات.

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة الدفع الالكتروني بالتعاون مع فيزا

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة فيزا العالمية ورشة الدفع الالكتروني وأثره ودوره على الاقتصاد الوطني وذلك يوم ٢٧ آذار ٢٠١٣.

وقال مدير عام جمعية البنوك خلال افتتاحه للورشة أن انظمة الدفع الالكتروني في العالم شهدت تطورات تكنولوجية متسارعة في السنوات الاخيرة ستترك آثارا مميزة على سلوك الدفع وهياكل أعمال الاسواق وعلاقة ذلك في السياسية النقدية. وأكد أهمية تنمية قدرات ومهارات العاملين في البنوك على التطورات التي يشهدها سوق الدفع الالكتروني ومواكبتها لخدمة المواطنين والقطاع الخاص على السواء.

بدورها، أكدت مها البهو من البنك المركزي الأردني أن البنك عمل على تطوير التشريعات التي تتعلق بالرقابة على الدفع الالكتروني وإدخال مواد جديدة تمكن البنك المركزي من الانخراط في هذا الدور.

وعرض رئيس قطاع الدفع الالكتروني في فيزا الشرق الاوسط وشمال افريقيا عزام علم الدين للتطورات التي شهدها هذا القطاع في المنطقة وآثاره الايجابية على اقتصاديات الدول، ودوره في التسهيل على العملاء والتجار ومقدمي الخدمات على السواء.

وناقشت خبيرة الدفع الالكتروني في فيزا فيولينا شاهيتيبيا مع المشاركين من ممثلي البنوك العاملة في الأردن موضوعات تتصل في فوائد الدفع الالكتروني الاقتصادية والاجتماعية وخدمات البنوك ونظرة عامة على انظمة الدفع حول العالم والمتطلبات الاساسية لهذه الخدمات ومخاطر عمليات الدفع الالكتروني وعمليات الاحتيال.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد ورشة عمل لعرض نظام فوكس لإدارة دوائر الامتثال

عقدت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة المعارف لحلول إدارة المعلومات والتقنية (Focus Solutions) وشركة مايكروسوفت الأردن يوم ٢٣ نيسان ٢٠١٣ ورشة عمل تستهدف عرض نظام إدارة دوائر الامتثال والموائمة في البنوك (Focus Power Compliance) الخاص بإدارة دوائر الامتثال للبنوك والمصمم لتغطية احتياجات دوائر الامتثال لعرض نظام إدارة دوائر الامتثال و الموائمة في البنوك Focus Power Compliance الخاص بإدارة دوائر الامتثال للبنوك و المصمم لتغطية احتياجات دوائر الامتثال و المخاطر.

وتحدث خلال الورشة عماد الفارس من شركة مايكروسوفت وقدم شرحا عن الآلية الحديثة المتبعة في البنوك الدولية وأهمية دوائر المخاطر والامتثال في العمليات البنكية والمالية، ثم تطرقت ورشة العمل لعرض المتطلبات الحديثة لدوائر الامتثال واستعراض النظام وآلية استخدامه من خلال تطبيق بعض الإجراءات عليه، كما تحدث رامي قطينة الشريك المدير في شركة المعارف عن اهمية تحديد مكونات مخاطر الامتثال من خلال تحديد كافة القوانين والانظمه والتعليمات والأوامر والمعايير ومعايير السلوك والممارسات المصرفية السليمة (المعايير المثلى للتطبيق) التي على البنك الالتزام بها من قبل مسؤول الامتثال. وقدم كذلك شرحا عن عمل النظام تضمن تحديد أنظمة الرقابة القائمة على مخاطر الامتثال للتأكد من أنها ضمن المخاطر المقبولة وتعديل او زيادة أنظمة الرقابة لتصبح المخاطر ضمن المخاطر المقبولة، وتحديد الجهة الواجب عليها الالتزام وتحديد إستراتيجية إدارة هذه المخاطر.

وتحدث المستشار الفني زياد الاشرم عن دور النظام في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية في تحديد أنظمة الرقابة و إستراتجية إدارة مخاطر الامتثال من خلال التقييم الذاتي والتقييم الشهري لمخاطر الامتثال بناء على تاريخ الاختبار حيث يتم تقييم مدى التزام البنك في مكونات مخاطر الامتثال من قبل المسئول عنها. وكذلك التعرف من خلال النظام على مستوى الامتثال في البنك على كافة المستويات، بالإضافة لمعرفة مدى ومستوى الالتزام لكل نوع من أنواع مكونات مخاطر الامتثال بطريقة كمية، ومراجعة التقارير الخاصة بكل موظف أو دائرة أو مجموعة أو البنك أو حسب مكونات مخاطر الامتثال ليتم تحديد نقاط الضعف في مخاطر الامتثال وتحديد الجهات المسئولة عنها، وتحديد أنظمة الرقابة غير الكافية لتغطية مخاطر الامتثال، ومراجعة إستراتيجية البنك في إدارة المخاطر، وتوفير التقارير لكافة المستويات الإدارية وحسب التفاصيل التي يرغب بها البنك.

❖ جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان أنظمة الحوسبة السحابية Cloud Computing Systems بالتعاون مع شركة Menaitech

نظمت جمعية البنوك في الاردن بالتعاون مع شركة Menaitech ورشة عمل بعنوان أنظمة الحوسبة السحابية (Cloud Computing Systems) وذلك يوم ٦ تشرين الثاني ٢٠١٣، بمشاركة عدد من مندوبي البنوك.

وعرض مندوب عن شركة Menaitech عن خاصية الحوسبة السحابية التي تكون جميع الانظمة هنا عن طريق الانترنت بشكل كامل بحيث تقدم للعملاء انخفاض تكلفة التشغيل ورسوم التشغيل ورسوم ترخيص قواعد البيانات وسهولة الوصول اليها في اي وقت، وجميع الانظمة تحكمها وحدات الامن والحماية وصلاحيات دخول ومرنة في التكامل مع العديد من انظمة التخطيط موارد المؤسسات ويمكنها ان تعمل كجزء مستقل عن تلك الانظمة حسب رغبة المستخدم ، وتحدث عن المنتجات التي تقدمها الشركة بما يفيد القطاع المصرفي ومن هذه الانظمة ادارة الموارد البشرية ونظام الرواتب وشؤون الموظفين ونظام تقييم الموظفين وتحليل التغذية الراجعة ونظام الخدمات الذاتية للمدير/الموظف على الانترنت ونظام مؤشرات اداء الموارد البشرية ونظام وحدة الدعم الفني ونظام الرواتب والخدمات الذاتية بتقنية الحوسبة السحابية.

❖ ورشة عمل حول بازل ٢ وبازل ٣ وبالتعاون مع شركة (KPMG)

افتتحت جمعية البنوك في الأردن ورشة حول بازلII وبازل III يوم ٢ تموز ٢٠١٣ والتي حاضر فيها السيد Steven Hall حيث تناول أهداف بازل ٣ والجدول الزمني لتطبيقها، وتعرض لمضامين بازل ٣ الخاصة بالسيولة ورأس المال، بما فيها تعريف رأس المال وأدواته، والمخازن المؤقتة لرأس المال، والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة تغطية السيولة، وصافي نسبة التمويل المستقر، ومتطلبات مخاطر السيولة، ثم تم مناقشة التحديات والملاحظات.

كما ركزت الورشة على التفاعل بين بازل ٣ وبين إجراءات اختبارات الأوضاع الضاغطة، وعلى الدعامة الثالثة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح، وعلى اتفاقيات الحاكمية، وعلى الانعكاسات على الإدارة. إضافة لتركيز الورشة على تقديم لمحة عامة حول نظام بازل ٣ للمخاطر الائتمانية بما في ذلك تكلفة تعديل الائتمان، وإدارة الضمانات، والأطراف الوسيطة.

❖ جمعية البنوك في الأردن تعقد ورشة عمل حول المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج المحكمة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ورشة عمل حول المبادئ الدولية لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج المحكمة والمنهجيات المتبعة في تطبيقها، وأهم الممارسات العالمية، بالإضافة إلى مناقشة حالات عملية وأمثلة واقعية. وجاءت الورشة ضمن مشروع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مساعدة الحكومة الأردنية لوضع مبادئ توجيهية عامة لتيسير إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المتعثرة خارج المحاكم.

وقالت مؤسسة التمويل الدولية في دراسة قدمتها اثناء الورشة حول التحكيم أو إعادة الهيكلة خارج المحكمة، أن التسويات خارج المحكمة لها مزايا كثيرة حيث انها تمكّن الأطراف المعنية من التفاوض على خطة دون التسبب بانقطاع أعمال المدين، وتجنب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفشل الأعمال التجارية وتخفيف من الضغط على المحاكم، وتساعد المجتمع التجاري على بناء الثقة في نزاهة وشفافية إجراءات الإعسار.

وأشارت الدراسة أنه في البلدان التي لا تُطبق فيها قواعد ومبادئ إعادة الهيكلة خارج المحكمة المعروفة باسم «التسوية»، هناك العديد من الشركات التي كان من الممكن أن تستمر في أعمالها قد ترغم على الإغلاق بسبب عدم وجود خيارات ممكنة ومتاحة لإعادة الهيكلة.

وأوصى تقرير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) الذي أعده البنك الدولي للحكومة الأردنيّة في عام ٢٠٠٩ بأن يتضمن النظام الأردني للإعسار وحقوق الدائنين، مجموعة من المبادئ التوجيهية المنشورة والمستندة إلى أفضل الممارسات الدولية من أجل تسهيل إعادة الهيكلة خارج المحكمة، حيث أن إعادة الهيكلة خارج المحكمة من الممكن أن تحافظ على القيمة الاقتصادية والوظائف بأنجع وسيلة ممكنة. وقالت المؤسسة أن أحكام القانون الأردني المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين لم تتغير، وعلاوة على ذلك فإن المسودة الأخيرة لقانون إعادة التنظيم، والإفلاس والتصفية للعام ٢٠١١ (مسودة القانون المقترح) لا تعالج مسألة إعادة الهيكلة خارج المحكمة.

ب. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من الدورات والبرامج التدريبية خلال العام ٢٠١٣ حول المواضيع التالية:

❖ جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية حول مخاطر الائتمان المصرفي

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «المخاطر القانونية والمالية التي يواجهها الائتمان المصرفي».

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا حول التعليمات المرتبطة بالعمليات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجا تدريبيا بعنوان «التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية» خلال الفترة ٨-١٠ نيسان ٢٠١٣ حاضر فيه الأستاذ سالم الخزاعلة، وشارك فيها مجموعة من المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في دوائر العمليات ومنح الائتمان المصرفي والتسهيلات البنكية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

واستعرض البرنامج التدريبي الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك. كما تناول البرنامج الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الاردني والمرتبطة بها والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل اجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء للشركات أو للأفراد في مجال السياسة النقدية من حيث الاحتياطي النقدي الإلزامي والفوائد والعمولات واتفاقيات إعادة الشراء وإصدار البنوك لشهادات إيداع والمحافظ الاستثمارية بالدينار الأردني.

وتناول البرنامج بعض النواحي المتعلقة بالتنظيم والرقابة المصرفية ومنها رؤوس أموال البنوك، وكفاية رأس المال، والسيولة، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات. كما تم استعراض موضوعات تتعلق بالاستثمار والتملك من حيث تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات وتملك البنوك لشركات تأمين، وتملك العقارات.

وتناول البرنامج أعمال البنوك والخدمات التي تقدمها مثل خدمات البوندد، وممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية والبيانات المالية للبنوك، والبيانات المالية للبنوك الإسلامية، وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، والكشوفات الشهرية والفصلية والبيانات المالية الربع سنوية، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم وإدارة الودائع المجمدة، وتقسيم التركات المودعة لدى البنوك، والاستعلام عن ملكية الأوراق المالية وتداولها، واعتماد البطاقة الشخصية في المعاملات المصرفية، والتعاون مع البعثات الدبلوماسية.

وتطرق البرنامج لنظام المدفوعات الوطني في مجال الشيكات والمقاصة، والشروط العامة لحسابات البنوك المرخصة بالدينار الأردني، وإلغاء التوقيع اليدوي، وخدمة الاستعلام من مركز استعلام العملاء، ونظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) والتعامل مع النقد والنقد المزيف وحسابات الوزارات والدوائر الحكومية لدى البنوك المرخصة.

وبين الخزاعلة في البرنامج التدريبي، الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وأوضح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا بعنوان ادارة المخاطر الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الاردن برنامجا تدريبياً حول إدارة المخاطر الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حاضر فيه فريد حرزالله، وبمشاركة عدد من ممثلي البنوك العاملة في المملكة.

وناقش البرنامج التدريبي مفهوم المخاطر وتعريفها ومصادر المخاطر لدى البنوك، وأنواع المخاطر التي تتعرض لها بما فيها المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، إلى جانب المخاطر المصرفية الأخرى. كما تناول البرنامج لتعريف المنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وطرق الاستعلام عنها وتحديد الاحتياجات التمويلية لها، ودور الشركة الأردنية لضمان القروض في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتناول البرنامج المخاطر الائتمانية وتعريفها وقياسها استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني لتصنيف التسهيلات الائتمانية، واحتساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة ومخصص التدني للتسهيلات، والآثار السلبية الأخرى للتسهيلات غير العاملة والمخاطرة الائتمانية وفقا لقرارات لجنة بازل ٢، ومجموع حسابات رأس المال التنظيمي للبنك، ونسبة معيار كفاية رأس المال، وربط مفهوم قاعدة رأس مال البنك التنظيمي بالتركزات الائتمانية.

واستعرض البرنامج أنواع المخاطر الائتمانية والتي تشمل المخاطر المتعلقة بالعملية التمويلية ذاتها، بما فيها المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط العميل المقترض من حيث شخصية وسمعته وأهليته للاقتراض وتحليل قدراته ومؤهلاته وخبراته وتحليل مجموعة الحسابات ذات الصلة والعلاقة المصرفية مع البنك، ومخاطر أجل التسهيلات القصيرة والمتوسطة والطويلة، ومخاطر الضمانات من حيث مفهوم الضمانات المصرفية كأحد عناصر تحليل الجدارة الائتمانية للعميل، والفرق بين مفهوم الضمانات والتعزيزات، ومزايا وفوائد حصول البنك على الضمانات، والحالات التي تلجأ فيها البنوك الى طلب الضمانات، وأنواع الضمانات المصرفية، وتقييم وتوثيق الضمانات المصرفية، والرقابة المستمرة على الضمانات، إضافة لاستعراض مخاطر مصادر السداد من حيث تقييم مصادر السداد الرئيسية للمشروع الممول ومدى كفايتها، وتقييم مصادر السداد البديلة، وتحليل مدى التوافق بين قيمة ومواعيد استحقاق الاقساط مع مواعيد التدفقات النقدية. ومخاطر البيانات المالية، من حيث قراءة البيانات المالية وإيضاحاتها وأسس إعدادها أي تحفظات عليها، وتحليل البيانات المالية لفترة باستخدام أدوات التحليل المالي المعروفة، وقراءة المؤشرات المالية الرئيسية ذات الصلة بقطاع العميل، وتحليل ودراسة الجدوى للمشاريع الجديدة وهيكل التمويل، ومخاطر التوثيق القانوني للائتمان الممنوح، مع إعطاء أمثلة على مخاطر التوثيق القانوني للائتمان، إلى جانب إجراءات الحد من مخاطر توثيق الضمانات. كما تطرق البرنامج إلى المخاطر الأخرى غير المتعلقة بالعملية التمويلية ذاتها والناتجة عن البيئة الاقتصادية والسياسية، ومجموعة المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومجموعة المخاطر الناتجة عن عوامل خاصة بالبنك، ومجموعة المخاطر المتعلقة بالعملية التمويلية.

وتم مناقشه عدة موضوعات مع المشاركين تضمنت تجميل القوائم المالية وأثره على موثوقيتها، والشركات المطلوب أن تكون بياناتها المالية مدققة حسب قانون الشركات الأردني، وهل يجوز للبنك أن يقرض كافة ودائعه بنسبة ١٠٠٪، وأنواع الضمانات المقبولة لغايات احتساب مخصص تدني التسهيلات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

❖ جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني في مجال التسهيلات الائتمانية

نظمت جمعية البنوك في الاردن دورة تدريبية بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني في مجال التسهيلات

الائتمانية مدتها ١٦ ساعة تدريبية حاضر فيها سالم الخزاعلة بمشاركة مجموعة من المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في الدوائر المختصة بمنح الائتمان المصرفي والتسهيلات الائتمانية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

وتناوت الدورة الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، والمتعلقة بمنح الائتمان المصرفي.

كما استعرضت الدورة الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي والمرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها، سواء أكانت متعلقة بالشركات ام بالأفراد في عدة مجالات تشمل منح التسهيلات الائتمانية وما يتعلق بها من متطلبات سواء عند المنح أو التمديد أو الإلغاء أو الاستحقاق أو المطالبة، والشروط الفنية والرقابية والقانونية اللازمة الفوائد والعمولات، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات، والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات الاستثمار والتملك، وأعمال البنوك، مثل ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية.

واشتملت الدورة على بيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

ت. الملتقيات والمنتديات:

عقدت الجمعية المنتديات والملتقيات التالية خلال عام ٢٠١٣:

❖ جمعية البنوك في الأردن تعقد ندوة متخصصة حول عمليات الاحتيال الإلكتروني في البنوك

عقدت جمعية البنوك في الأردن ندوة متخصصة بعنوان عمليات الاحتيال الإلكتروني في البنوك وذلك خلال الفترة ١٩-٢٠١٣/٨/٢٠، حاضر فيها حسام العبد مستشار جمعية البنوك لمكافحة الجرائم المالية والمصرفية والإلكترونية وشارك بها العديد من مدراء المخاطر ودوائر الالتزام وأمن المعلومات ومكافحة الاحتيال والقنوات الإلكترونية والأمن والرقابة والتدقيق والدوائر القانونية في البنوك الأعضاء.

وتناولت الندوة في يومها الأول موضوع احتيال خدمات الانترنت المصرفية حيث تم استعراض آلية الاحتيال وخطواته ومراحله إضافة لسرقة بيانات العملاء المصرفية ودور ناقلي الأموال في عملية الاحتيال والتوزيع الجغرافي لعمليات الاحتيال، كما تم استعراض العديد من القضايا والحالات العملية الخاصة بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية والبطاقات المدفوعة مسبقاً وذلك على المستويين الإقليمي والدولي إضافة لأفضل الممارسات الدولية للحماية من والتعامل مع والاستجابة لعمليات احتيال خدمات الإنترنت المصرفية وتوعية عملاء البنوك.

كما تناولت الندوة في يومها الثاني موضوع احتيال الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع حيث تم استعراض إجراءات البنوك لحماية أجهزة الصراف الآلي ومستخدميها و أشكال احتيال وأمن الصراف الآلي المختلفة إضافة لأساليب احتيال الصراف الآلي وكيفية مكافحة سرقة

ونسخ البطاقات و منع ومكافحة احتيال الصراف الآلي والدور الهام لتوعية العملاء وحاملي البطاقات.

❖ جمعية البنوك في الأردن تستضيف ندوة دولية للامتثال بقوانين فاتكا

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة برايموس بتاريخ ٥ أيلول ٢٠١٣ ندوة حول الامتثال بقوانين فاتكا (FATCA) الخاصة بالامتثال لقوانين الضرائب الاميركية. وحضر الندوة مدير عام جمعية البنوك في الأردن ونائب الرئيس والرئيس التنفيذي للتسويق في شركة برايموس عامر ناصر الدين إضافة إلى خبراء من شركة (اس ايه اس) العالمية، وبحضور ٤٠ مشاركاً من البنوك الأعضاء.

وتطرقت الندوة إلى الأهداف الرئيسة لإصدار هذا القانون والذي يرجع لتحسين الالتزام الضريبي من جميع حاملي الجنسية الأميركية لتشمل الإفصاح عن كافة حساباتهم في الخارج لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) وذلك لغايات تعظيم عوائدها الضريبية من خلال إلزام المؤسسات المالية الخارجية بإمداد الإدارة الضريبية بسلسلة من البيانات عن عملائها من حاملي الجنسية الأميركية للحصول على الضريبة منهم عن إيراداتهم المتولدة من أصول مالية مستثمرة خارج الولايات المتحدة الاميركية.

كما تم اطلاع الحضور على بعض القواعد والإجراءات والبرامج التي يمكن استخدامها من قبل البنوك الأعضاء للالتزام بموضوع فاتكا وعلى الحلول الرائدة في مجال التكنولوجيا المصممة لضمان أعلى معايير الامتثال والتي من المقرر أن يتم تطبيقه قبل تاريخ الاول من تموز ٢٠١٤.

د - نشاطات وأخبار أخرى

❖ محافظ البنك المركزي الأردني يلتقي مع رؤساء مجالس الإدارة والإدارات العامة في البنوك

التقى محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في البنوك الأعضاء وذلك بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٣ في مقر جمعية البنوك، لمناقشة فكرة اصدار سندات تنمية للمواطنين والأفراد على أن يتم تحديد آليات الطرح والبيع لاحقاً بعد دراستها بشكل مستفيض من الخبراء المصرفيين.

وافتتح الاجتماع رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم مرحباً بمحافظ البنك المركزي وبالحضور من رؤساء المجالس والمدراء العامين في البنوك الأعضاء، مؤكداً أن البنك المركزي استطاع مواجهة تحديات التمويل وأزمة الطاقة وانخفاض مستوى الاحتياطات من العملات الاجنبية في عام ٢٠١٢ بكفاءة عالية، ومشيداً بالخطوات والإجراءات التي قام بها المركزي لاحتواء هذه الأزمات والانتقال بشكل سريع إلى مرحلة الاستقرار النقدي.

وقد ثمن السالم آلية التشاور التي ينتهجها البنك المركزي مع البنوك العاملة في المملكة للوصول الى قرارات تخدم الجهاز المصرفي وتزيد من قوته واستقراره. كما هنأ السالم رؤساء المجالس والمدراء العامين في البنوك الأعضاء على النتائج المميزة لأداء البنوك خلال عام ٢٠١٢.

من جهته قال محافظ البنك المكزي الأردني الدكتور زياد فريز أن عام ٢٠١٢ هو عام أزمة من نوع آخر يختلف عن الأزمات السابقة حيث تعرض الاقتصاد الوطني لظروف مريرة، ولكن بتعاون الجهاز المصرفي استطعنا أن نعالج هذه المشاكل، ويعود الفضل في ذلك لرؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في البنوك لقيامهم بالمهمة التي انيطت بهم دون كلل، مشيداً بدور الجهاز المصرفي الأردني في التعامل مع الأزمة وتمكنه من إخراج الاقتصاد الأردني منها.

وبين فريز أن مؤشرات القطاع المصرفي لعام ٢٠١٢ ايجابية وتبعث على الاعتزاز، حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة بالرغم

من الظروف الاستثنائية لتصل إلى ٧,٥٪ في عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٨,٥٪ في عام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة إلى ٧٠,٦٪ مقارنة مه ٥٢٪ في عام ٢٠١١. منوهاً أن نسبة كفاية رأس المال تعتبر جيدة وأن نسبة السيولة حافظت على مستوياتها، وأن الأرباح قبل الضريبة وبعد الضريبة زادت بحوالي ٢٠٪ عن العام السابق.

وقال فريز أن مشكلة السيولة في العام السابق نتجت عن أن حجم نمو التسهيلات قد تأثر بعاملين رئيسين هما الاقتراض الحكومة والسندات من جهة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ الطلب وأزمة عام ٢٠١٢. وأضاف أن الأزمة بلغت ذروتها في نهاية ٢٠١٢ لكن استطعنا مواجهة معظم الصعوبات والتحديات بانتهاج العديد من السياسات الاصلاحية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي عمل على بناء وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وهذا ما نلمسه حالياً من خلال البوادر الايجابية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

وقال أن الحكومة والبنك المركزي عملا خلال عام ٢٠١٢ على اتخاذ العديد من الاجراءات تتمثل في سياسات الانضباط المالي ومعالجة التشوهات الهيكلية في الموازنة العامة والتي اتخذتها الحكومة ومن أبرزها رفع الدعم عن المحروقات وتوجيه الدعم الى مستحقيه والتي تشكل حوال ٣,٦٪ من الناتج المحلي، وهو ما يعتبر بداية للإصلاح المالي والذي سيترجم في انخفاض العجز المالي وتحقيق استدامة الدين العام.

وبين فريز أن البنك المركزي قام في أيار ٢٠١٢ بتحديث الاطار التشغيلي للسياسة النقدية وذلك باستحداث أداتين الأولى هي اتفاقيات إعادة الشراء لآجال مختلفة (أسبوع، شهر) لتنظيم السيولة في السوق النقدية وتفعيل سوق ما بين البنوك، وتتمثل الاداة الثانية بإتاحة المجال لتدخّل البنك المركزي في السوق الثانوي بشراء وبيع الاوراق المالية الحكومية لتوفير السيولة لتلبي متطلبات النشاط الاقتصادي. وضمن هاتين الاداتين فقد تم ضخ حوالي ١,٥ مليار دينار في السوق النقدي. كما تم رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاثة مرات خلال عام ٢٠١٢، كان آخرها في شهر كانون الأول، بهدف زيادة جاذبية الادوات الاستثمارية المحررة بالدينار الاردني من خلال زيادة العائد الحقيقي على هذه الادوات. كما تم تقديم جملة من الحوافز للبنوك المرخصة لدعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإعادة إقراض قطاع الصناعة.

وأشار المحافظ لارتياح صندوق النقد الدولي في جولة المراجعة الاولى لأداء الاقتصاد الاردني الى المؤشرات الكلية وان الدفعة الثانية من قرض الصندوق ستصل في شهر نيسان المقبل بقيمة ٣٨٤ مليون دينار. وتوقع فريز أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣ حوالي ٣,٣٪، وأن يبقى معدل التضخم بحدود ٦٪ وأن لا تؤدي المعدلات الحالية للتضخم التراكمي مستقبلاً وان يعود لمستوياته الطبيعية ابتداء من عام ٢٠١٤. وأضاف بأنه في حال استمر تدفق الغاز المصري فمن المتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٣، مقارنةً مع ١٨٪ في العام السابق.

وقال المحافظ انه رغم الاصلاحات التي تم اتخاذها والتي فاقت في تأثيرها وحجمها الاصلاحات التي اتخذتها الدول المجاورة إلا أنه ما زال هناك بعض التحديات، وأبرزها إصلاح قطاع الطاقة الذي ما زال يعاني عجزاً مالياً كبيراً بسبب خسائر شركة الكهرباء الوطنية والتي تقدر بنحو ١,١ مليار دينار (٤,٨٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٣). مبيناً ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الشركة الى الوضع المالي المتوازن في إطار استراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب الاستهلاك المتدني، وذلك لإزالة التشوهات الهيكلية المتبقية. وأشار الى أن موازنة عام ٢٠١٣ صيغت لتتماشى مع برنامج الاصلاح الوطني وأهداف الانضباط المالي، مبيناً أنها موازنة ذات شق تنموي بتركيزها على تمويل بعض المشاريع الرأسمالية خاصة تلك الممولة في إطار منح صندوق الدعم الخليجي، لكن بنفس الوقت فإن عجز الموازنة ما زال يشكل تحدياً لا بد من تصويبه، منوهاً الى أن اقرار قانون جديد لضريبة الدخل سيساهم في زيادة الايرادات العامة.

وقال أن التحدي الأبرز الذي لا يزال قائماً هو تفاقم الاوضاع في سوريا وامتدادها لفترة طويلة والازدياد الكبير في اعداد اللاجئين

للمملكة، مما يرتب على الاردن تكلفة مالية باهظة قد تضاعف العبء على المالية العامة للحكومة.

وأكد انه بالرغم من ارتفاع السيولة المتاحة للاقراض ومما سيوفره برنامج التصحيح كجزءاً من التمويل، لكنه غير كاف لسد الفجوة التمويلية حيث يتطلب من الحكومة اللجوء للاقتراض من الأسواق الخارجية وأهمها اصدار سندات اليوروبوند لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص بكلفة معقولة وتوفير الاحتياجات التمويلية المطلوبة لتغطية عجز القطاع العام خلال عام ٢٠١٣ والتي تقدر بحوالي ٢,٤ مليار دينار.

❖ جمعية البنوك تقر الخطة الاستراتيجية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

أقر مجلس ادارة جمعية البنوك في الأردن الخطة الاستراتيجية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ والتي تضمنت ثلاثة محاور أساسية. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم ان الجمعية حريصة على إظهار الصورة الحقيقية للبنوك في المملكة ودورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير هذا الدور ليواكب المتغيرات التي تشهدها المملكة والإقليم.

وأشار السالم إلى ان الخطة ستفرز ما يقارب ٣٠ مشروعا موزعة بين مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات حالية، مؤكدا ان الجمعية ستولي اهتماما خاصا في العامين الحالي والمقبل للبنوك الإسلامية وذلك بتشكيل لجنة تختص بشؤون البنوك الإسلامية وتعنى بمناقشة القضايا المتعلقة بها، كما سيتم العمل على دراسة إمكانية تأسيس غرفة للتحكيم المصرفي للبت في الشؤون والقضايا المصرفية المتخصصة.

وأوضح السالم ان الخطة تتضمن متابعة لاتفاقيات ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي وقعتها البنوك مع مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (أوبك) الأميركية، بهدف معرفة مدى كفاءة آليات الضمان المستخدمة فيها، مبينا ان مجلس إدارة الجمعية يضع نصب عينيه تسريع تأسيس شركة للاستعلام الائتماني في المملكة لأهمية دورها في تسهيل عملية الاقتراض من قبل شركات القطاع الخاص وتقليل مخاطر التمويل من قبل البنوك، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المنشود.

وقال السالم ان الامتثال لقانون الضرائب الخارجية الأميركي (فاتكا) سيطلب من البنوك اعتبارا من العام المقبل وهو ما يحتم دراسة متطلبات الامتثال وتوقع المشكلات التي قد تعترض البنوك في سبيل تطبيق القانون، مؤكدا ان الجمعية ستواصل العمل على توضيح آليات تطبيق القانون والمتطلبات التي على البنوك تحضيرها حتى تتوافق وأحكام القانون.

وأشار إلى ان الجمعية تعتزم تنظيم منتدى عمان المصرفي والاقتصادي الثاني في الربع الثالث من العام الحالي بمشاركة خبراء محليين ودوليين ومؤسسات محلية وإقليمية، بالإضافة إلى متابعة النشاط التدريبي للجمعية في المجالات المصرفية المتخصصة وعالية الأهمية.

وبين أن الخطة ستتضمن تنفيذ مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تتعلق بالشأن الاقتصادي الكلي وبالعمل المصرفي وتطوراته، مضيفا ان الجمعية تعمل حاليا على دراسة برنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني الموقع بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي والذي يتضمن قرضا للأردن بحوالي ملياري دولار، وذلك بهدف متابعة تطورات البرنامج في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماع الهيئة العامة العادي وأقرت فيه البيانات المالية للجمعية وميزانية عام ٢٠١٢ فيما ناقشت خطة الجمعية وموازنتها للعام الحالي ٢٠١٣.

كما ناقشت الهيئة العامة العادية التي حضرها ممثلوا البنوك الاعضاء في الجمعية، التقرير المالي عن عام ٢٠١٢ وأقرت بياناته المالية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم في الاجتماع أهمية الانجازات التي حققتها الجمعية خدمة للقطاع المصرفي الاردني وللبنوك الاعضاء فيها.

❖ سمو الأميرة بسمة تزور جمعية البنوك وتشيد بدور البنوك في دعم حملة البر والاحسان

قامت سمو الأميرة بسمة بنت طلال بزيارة لجمعية البنوك في الاردن والتقت خلالها برئيس مجلس الإدارة باسم خليل السالم وأعضاء الجمعية ومديرها العام.

وأشادت سمو الاميرة بسمة، رئيسة اللجنة العليا لحملة البر والإحسان، بالدعم الذي تقدمه البنوك العاملة في المملكة للحملة وتمكينها من القيام بمهامها في خدمة الشرائح المستهدفة من الفقراء والمحتاجين في المملكة. وقالت أن الحملة تقدر الطور الذي تبذله البنوك سنوياً في تقديم الدعم والمساعدة للحملة وتمكينها من تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع لاسيما في شهر رمضان المبارك.

وأكدت سموها ان البنوك الاردنية تعد من أكبر الداعمين، الذين واصلوا سنويا تقديم المساعدات المالية للحملة، ما ساهم في تمويل تدريس عدد كبير من ابناء الاسر التي تدعمها الحملة، وتقديم المعونات لها.

وقدمت سموها، في الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة العليا للحملة، الشكر للبنوك على جهودها في دعم الدور الانساني والخيري الذي تقوم به الحملة تجاه الفئات المحتاجة من المجتمع والأقل حظا في المجتمع.

من جانبهم اشاد الحضور بالجهود التي تقوم بها حملة البر والإحسان تجاه ابناء المجتمع المحتاجين، مؤكدين ان الحملة تقوم بعمل انساني وخيري متطور اسهم في سد جزء من احتياجات المواطنين.

وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية باسم خليل السالم، أن البنوك تولي المسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة وذلك بالإنفاق المباشر على برامج لخدمة المجتمع أو من خلال المؤسسات والنشاطات المحلية وفي مقدمتها حملة البر والاحسان. وأكد أهمية برامج وخدمات الحملة، ومساعيها الانسانية في مساعدة المجتمع التي تتطلب تعاون مؤسسات القطاع الخاص كافة لتمكين الحملة من تحقيق اهدافها الاجتماعية والانسانية.

بدورها عرضت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية ريم الزبن لأهداف الصندوق ومختلف برامجه، ودور مراكز الصندوق المنتشرة في محافظات المملكة في تعزيز اهداف وغايات الصندوق. كما تم عرض انجازات الصندوق خلال العام الماضي والتي تمثلت بتنفيذ ٣٢ حملة وتقديم ٧٢٨ منحة دراسية وعدد من المشروعات الانتاجية التي اسهمت في تحقيق اهداف الحملة والتي كان للبنوك فيها اسهامات كبيرة. وتم خلال اللقاء عرض فيلم حول انجازات الحملة ومدى التغيير الذي احدثته برامجها في حياة الاسر المستفيدة.

❖ جمعية البنوك تشارك في اجتماع لمصرف بريطاني في جمعية رجال الاعمال

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في اجتماع مع ممثلي بنك Coutts & Co البريطاني الذي نظمته جمعية رجال الاعمال الاردنيين بالتعاون مع القسم التجاري السفارة البريطانية في عمان. وقدم البنك في الاجتماع عرضا حول الخدمات التي يقدمها البنك في مجال إدارة الثروات والاستثمارات الخاصة. وشارك في الاجتماع ممثلي البنك البريطاني المدير التنفيذي في البنك السيدة ليليان سايمرلي ومدير الاستثمار نورمان فيلمين ومدير التمويل الخاص انتونيوبروكارد.

❖ هيئة تنظيم قطاع الكهرباء تناقش مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة بمشاركة جمعية البنوك

عقدت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بمشاركة جمعية البنوك في الاردن ومتخصصين في مجال الطاقة ورشة الطاقة المتجددة: مستقبل واعد ومستدام، ناقشت من خلالها تحديات استقطاب تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى المملكة. وقد ركزت جلسات العمل على الطاقة المتجددة في الأردن من حيث التشريعات الناظمة لها والمشاريع رهن البدء والمشاريع المنفذة ودور شركات التوزيع في تسهيل وتسريع وتيرة استخدام الطاقة المتجددة من قبل المشتركين. كما ناقشت تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ودور وكالات التنمية في دعم هذه المشاريع، بالإضافة لدور البنوك المحلية في تمويل صغار المشتركين.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علاء البطاينة في كلمته الافتتاحية أن مجلس الوزراء قرر اعتماد أسعار ثابتة لمشاريع الطاقة المتجددة المؤهلة لتسريع تنفيذها، مؤكداً ضرورة تسريع تنفيذ الممر الاخضر الناقل للطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المتجددة من خلال عطاءات جديدة لرفع قدرة الشبكة الوطنية على استيعاب مشاريع أكبر. وبين أن الأردن يمتلك بيئة تشريعية ناضجة تمكن من استقطاب التكنولوجيا الخضراء، لكن الإجراءات البيروقراطية الحكومية أخرت تعيين الكادر اللازم لإدارة صندوق الطاقة المتجددة والعمل جارٍ لتعيين موظفين في الصندوق خلال فترة قريبة. وأشار إلى انه سيتم استبدال عدادات الكهرباء في المملكة خلال السنوات السبع المقبلة بأخرى ذكية في اطار توجهات المملكة لاستخدام الطاقة المتجددة، داعياً لتحفيز شركات التوزيع لإدخال الطاقة المتجددة ضمن موجوداتها لزيادة انتشارها في المملكة والإسراع باستخدام العدادات الذكية وتركيبها للمشتركين امتثالاً لما جاء في نظام ترشيد الطاقة الصادر مؤخراً. وأشار إلى قرار مجلس الوزراء الأخير حول اعتماد أسعار الشراء لمشاريع الطاقة المتجددة الصادر ضمن جدول مرجع القياس المعتمد من هيئة الكهرباء كأسعار ثابتة لتسريع تنفيذ المشاريع المؤهلة. كما دعا البطاينة لتذليل عوائق الاستثمار البنكي في قطاع الطاقة المتجددة واستقطاب جهات دولية مانحة ودعم المشاريع الخضراء وتدريب الكوادر الفنية اللازمة ووضع التشريعات اللازمة لهذه الاستخدامات.

من جهته قال مدير جمعية البنوك أن تجاهل الاقتصاد الاخضر يكلف الاردن سنويا ما يزيد عن ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مبيناً أن الاردن يعتمد على استيراد ٩٦٪ من احتياجاته من الطاقة والتي تشكل ١٣,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنوي. وأضاف أن الاردن يمتلك فرصة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر من خلال تبني واعتماد مصادر الطاقة المتجددة واستثمار الطاقة الشمسية، إلا أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في قطاعات الاقتصاد الاخضر تقدر بحوالي ١,٣ مليار دينار حتى عام ٢٠٢٠، مبيناً أن هناك العديد من العوائق التي قد تواجه البنوك في تمويل تلك الاستثمارات، مما يوجب على القطاع العام تذليل هذه المعوقات بالعمل على استقطاب شركات دولية مانحة وممولة لمشاريع الطاقة المتجددة وتقديم مساعدات فنية لمطوري المشاريع الخضراء، ووضع الأطر التشريعية الكفيلة بتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وتوفير آلية معينة لضمان القروض الممنوحة لقطاعات الطاقة المتجددة، والإسراع في إنشاء الصندوق الاردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وقال رئيس هيئة مفوضي هيئة قطاع الكهرباء محمد حامد أن الأردن تأخر في استخدام الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء وسبقته دول كثيرة في هذا المجال. وأضاف أن الحكومة استكملت كافة النواحي التشريعية المنظمة لهذا الاستخدام المستدام للطاقة المتجددة، وتم البدء الفعلي لاستخدام الطاقة الشمسية في الأردن بتمويل من البنوك المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتنمية لأنظمة الطاقة المتجددة وبدعم فني ومالي من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي والاتحاد الأوروبي.

وقال مدير عام شركة كهرباء إربد احمد الذينات أن شركات التوزيع بدأت بإعداد نفسها هيكليا وتنظيميا لاستقبال طلبات ربط منشآت الطاقة المتجددة، وهي بحاجة إلى إعداد كوادر مدربة تستطيع التعامل مع متطلبات الربط من النواحي الفنية والمالية. وأضاف ان دعم مشاريع الطاقة المتجددة من اهم الاولويات لشركات التوزيع بما فيه المصلحة العامة التي تخدم الشركات والمواطن، شريطة التزام هذه

المشاريع بالمواصفات الفنية والمحددات التشغيلية لشبكات التوزيع، وان تضمن هذه المشاريع تعزيز استقرارية واعتمادية الشبكات. وأوضح ان شركة كهرباء اربد تقدمت باقتراح إلى الهيئة لتفعيل مبدأ مشاركة الطاقة المتجددة بإتباع مبدأ انشاء محطة توليد رئيسية باستخدام نظم مصادر الطاقة المتجددة من قبل شركة متخصصة بهذا المجال في الموقع المحدد من قبل شركة التوزيع وبما يتناسب مع احتياجاتها.

من جانبه، قال مدير عام شركة الكهرباء الاردنية مروان بشناق ان الشركة دخلت اعمال الطاقة المتجددة ٣ أشهر حيث ربط أول مشترك على الشبكة من خلال مصادر الطاقة المتجددة. وبين أن الشركة لديها حاليا ٣٩ طلب ربط صغير و١٥ طلب ربط كبير من مصادر الطاقة المتجددة على الشبكة.

وقال مدير عام شركة توزيع الكهرباء، محمد فريحات أن ٢٥ الى ٢٧ بالمئة من الاقتصاد يذهب الى فاتورة الكهرباء، مبينا ان البدائل من الطاقة المتجددة ستخفف اعباء المستقبل عن قطاع الطاقة.

❖ اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب تلتقي رئيس ومدير جمعية البنوك

التقت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب يوم الخميس ٢٨ شباط ٢٠١٣ رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الاردن ومديرها العام، وذلك في إطار مناقشة قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣ ومعرفة رأي القطاع المصرفي في مواد القانون لاسيما النفقات والإيرادات، لضمان تحقيق الاستقرار المالي في المملكة والوصول للمستويات المستهدفة من النمو الاقتصادي وخدمة الاقتصاد الوطني على أفضل وجه.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم بأن هناك محاولة واضحة من قبل الحكومة لتخفيض الانفاق الجاري وتعزيز الانفاق الرأسمالي وهذا توجه ايجابي. داعياً للمزيد من التخفيض إن أمكن للنفقات الجارية وإعادة هيكلة النفقات الرأسمالية لتعكس الاولويات الاقتصادية والتنموية وتكون اكثر انتاجية وإسهاماً في النمو الاقتصادي وبالمقابل تأجيل المشروعات التي لا تمثل اولوية والاستمرار في تنفيذ المشروعات التي تحت الانجاز.

وقال السالم أن زيادة النفقات العامة بنسبة ١٤٪ في موازنة ٢٠١٣ يعتبر مرتفعاً كونه يحتاج لنمو اقتصادي كبير يواكب النمو في النفقات العامة. وأكد أن تخفيض عجز الموازنة الى ٤,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي يعد مستوى ايجابي مقارنه مع ٧,٥٪ عام ٢٠١٢. وعبر السالم عن القلق من موضوع تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وتشجيع الاستثمار، منوهاً أن على المجلس إعطاء أولوية لقانون تشجيع الاستثمار لأهميته في تحفيز عملية الاستثمار ودوره في زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب وزيادة التوظيف والحد من البطالة. وأشار إلى أن تحسين الاداء الضريبي يعتبر إيجابي، لكنه بحاجة لخطة عمل حكومية لمكافحة التهرب الضريبي.

ورداً على سؤال للنائب نصار القيسي حول وجهة نظر السالم في مشروع قانون ضريبة الدخل خصوصاً بالنسبة للبنوك، قال السالم أن قانون ضريبة الدخل السابق كان يفرض ضريبة على البنوك بنسبة ٣٥٪ لكنه كان يعطي البنوك اعفاءات خصوصاً على أرباح السندات الحكومية مما يجعل نسبة ضريبة الدخل الفعلية على البنوك ٢٦-٢٨٪. وأضاف أن القانون المؤقت المعروض امام المجلس الحالي، يفرض ضريبة دخل على البنوك بنسبة ٣٠٪ مع إلغاء الاعفاءات مما يجعل معدل الضريبة الفعلي أعلى بحوالي ٢-٤٪ مقارنه بالقانون السابق. وقال أن تخفيض الضريبة على البنوك كان بحدود نسبة الاعفاءات، والهدف منه تحفيز النشاط الاقتصادي من جهة، ومنع البنوك التي تملك استثمارات خارجية من تحويل أصول عمليات لها إلى الخارج، لاسيما الى الدول التي تعمل فيها البنوك ولا يتم فرض ضريبة دخل على البنوك أو أن مستوى الضريبة فيها منخفض مثل فلسطين ١٥٪ ولبنان ٢٠٪، مؤكداً أن تحويل أرباح البنوك إلى الخارج سيؤدي لخسارة في خزينة الدولة. مشيراً إلى أن تخفيض الضريبة على البنوك في القانون المؤقت لم يخفض مبلغ ضريبة الدخل الإجمالية المدفوع من البنوك، إذ ارتفع من ١٢٨ مليون دينار في عام ٢٠١٠ إلى ١٥٨ مليون دينار في عام ٢٠١١. ونوه أن رفع الضريبة على البنوك قد يزيد التحصيل الضريبي

لكنه في المقابل يزيد الاعباء على المواطنين والشركات كون البنوك تعكس الضريبة على التكلفة وحسابات العائد على الاستثمار. مبيناً أن نسبة العائد على الاستثمار في القطاع البنكي من اكثر النسب تدنياً مقارنة مع قطاعات أخرى مثل التجارة والإنشاءات والاتصالات والتعدين، حيث يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك من ٨- ٨,٥٪، بينما تتجاوز ٢٠٪ في قطاعات أخرى، وهي تخضع لنسبة ضريبة أقل من النسبة المفروضة على البنوك.

وبين السالم أن إصدار سندات بالدولار في السوق المحلية لا يؤدي لاختلاف مستوى الاحتياطيات الاجنبية كونه ينقلها من حساب البنوك التجارية الى حساب البنك المركزي.

ورداً على سؤال حول تخفيض العجز عن طريق تخفيض الانفاق الجاري والرأسمالي ورأي البنوك في ذلك أكد السالم أن العجز يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدول وعلى الاقتصاد والمواطن على السواء. وأكد السالم على أهمية أسلوب الإنفاق لاسيما كفاءة الانفاق الرأسمالي وربطه بالإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. وتساءل السالم عن بنود في الموازنة تثير التساؤلات مثل إنشاء حدائق عامة ومتنزهات وشق طرق، مع تجاهل الموازنة لموضوع الطاقة الذي يكتسب أهمية كبيرة. وحول مصادر تخفيض العجز قال السالم، يجب معالجة مصدر العجز الذي يأتي من الطاقة بالتركيز على مشروعات الطاقة المتجددة، أما العجز الذي مصدره شبكة الامان الاجتماعي فإن حلها يكمن في زيادة الانتاجية والتشغيل وتوفير فرص عمل لاسيما لطالبي العمل في المحافظات. ودعا السالم للاهتمام بالتخطيط المالي لمدة خمس سنوات مع التركيز على الميزات التنافسية للاقتصاد الأردني، وضمن برنامج من ٣ الى ٥ سنوات يضمن النمو المستهدف. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، بين السالم أن هناك بعض المبادرات الخاصة بتمويل هذه المشروعات مثل مبادرة مؤسسة الاستثمار الخارجي لما وراء البحار الاميركية (أوبك) لتقديم ضمانات لقروض المشروعات تصل الى ٧٥٪ في المحافظات و٦٠٪ في العاصمة. وقال السالم أن جميع البنوك أسست فروعاً لها ومديريات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان تقديم هذا النوع من الخدمات المصرفية.

وطلب النواب أعضاء اللجنة من جمعية البنوك إعداد دراسة حول الضرائب المفروضة على البنوك ليتم انصافها، لأن هناك نية لرفع معدل الضريبة عليها. واقترح السالم تنظيم ورشة عمل حول قانون ضريبة الدخل المؤقت بالتعاون مع الفعاليات الاقتصادية لأنه يهم الاقتصاد بشكلٍ عام، ومناقشة قانون ضريبة المبيعات التي تشهد تهرباً كبيراً.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في ورشة الطاقة المتجددة: مستقبل واعد مستدام

شارك مدير عام جمعية البنوك في ورشة العمل التي نظمتها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء تحت عنوان «الطاقة المتجددة: مستقبل واعد مستدام» وذلك بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٢ برعاية وزير الطاقة والثروة المعدنية. وقال مدير عام الجمعية في كلمته خلال الورشة أن الطاقة المتجددة من الموضوعات الملحة في الآونة الأخيرة خصوصاً في ظل التطورات التي شهدها الأردن من حيث ارتفاع تكلفة الطاقة وما سببته من ضغط على الموازنة والمواطنين على حدٍ سواء، فضلاً عن التوسع في استخدام مختلف أشكال الطاقة والتلوث البيئي الناجم عنها. مشيراً أن تجاهل الاقتصاد الأخضر يكلف الأردن سنوياً ما يزيد عن ٢٪ من الناتج المحلي؛ حيث أن الأردن يعتمد على استيراد ٩٦٪ من احتياجاته من الطاقة والتي تشكل حوالي ١٣,٥٪ من الناتج، وبنفس الوقت فإن الأردن من أقل دول المنطقة كفاءة في استخدام الطاقة.

وبين أن استغلال واستثمار الطاقة الشمسية في الأردن قد يخفض من استهلاك الطاقة في الأردن بحوالي ٢٠٪ خلال الاثنتي عشرة سنة المقبلة، لكن بالمقابل فإن استثمار الطاقة المتجددة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب استثمارات كبيرة تقدر بحوالي ١,٣ مليار دينار حتى عام ٢٠٢٠ لاستثمارها في قطاعات الاقتصاد الأخضر المختلفة والتي تضم قطاعات المياه والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تحتاج لاستثمار ٧٠٪ من المبلغ أعلاه على الأقل، إضافة لقطاعات إدارة النفايات والنقل والسياحة والزراعة.

وناقش المشاركون في الورشة موضوعات مهمة تتعلق بالطاقة المتجددة وواقع ومستقبل الطاقة المتجددة في الاردن وقانون الطاقة المتجددة

واستعرضوا مشروعات الطاقة المتجددة مثل مشروع تركيب الخلايا الشمسية في محافظة الطفيلة وكذلك مناقشة دور شركات توزيع الكهرباء في تسهيل استخدام الطاقة المتجددة من قبل المشتركين.

كما ناقشوا عمليات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة ودور الوكالة الفرنسية والألمانية ومؤسسة التمويل الدولية لهذا النوع من المشروعات اضافة الى تسليط الضوء على تجربة كابيتال بنك في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة كما استعرضوا تطبيقات عملية للطاقة المتجددة في الاردن للقطاعات المنزلية والزراعية والفندقية، وناقش المشاركون في الورشة كذلك مواصفات ومقاييس معدات الطاقة المتجددة والدليل الارشادي لربط نظم مصادر الطاقة وكذلك مصادر تمويل مشروعات الطاقة.

❖ وفد كوسوفوي يزور جمعية البنوك ويطلع على التجربة الاردنية في التعامل مع المغتربين

زار جمعية البنوك في الاردن وفد من جمهورية كوسوفو للاطلاع على التجربة الاردنية في تنفيذ سياسات الهجرة وما يتصل منها في عمل البنوك. وزار الوفد الكوسوفوي في الجولة الدراسية التي نظمها البنك الدولي، وزارات السياحة والآثار والعمل ودائرة الاحصاءات العامة وغرفة تجارة الاردن.

واطلع مدير عام جمعية البنوك الوفد الكوسوفوي على تجربة الاردن في تسجيل تحويلات المغتربين الاردنيين الذين يتركزون في دول الخليج العربي ودور هذه التحويلات في دعم احتياطات المملكة من العملات الاجنبية واسهاماتها في تحسين الحساب الجاري للمملكة. وأكد أن الاردن يولي أهمية كبيرة للمغتربين الاردنيين ويشجعهم على الاستثمار في المملكة ويعقد لهذه الغاية مرة كل سنتين مؤتمرا لدراسة اوضاع المغتربين الاردنيين وتقديم التسهيلات التي تمكنهم من الاسهام في التنمية الاقتصادية على أكمل وجه.

وجاءت الزيارة التي مولها البنك الدولي لتمكين فريق من الخبراء من كوسوفوللتعرف على التجربة الاردنية في معالجة قضايا المغتربين كون دولة كوسوفوتخطط لإنشاء وزارة خاصة بشؤون المغتربين وهناك تشابه بين الاردن وكوسوفوفي ان حوالات المغتربين تلعب دورا مهما في الاقتصاد. وينصب اهتمام الوفد بعمليات تسجيل المغتربين وتحويلاتهم التي تتم من خلال البنوك وشبكات الصرافة.

❖ البنوك تشارك في اجتماعات صندوق الطاقة

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في اجتماعات لجنة إدارة صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة الذي نظمته وزارة الطاقة والثروة المعدنية. وناقش المجتمعون الوضع المالي للصندوق والمنح المقدمة من قبل الوكالة الفرنسية للتعاون، لدعم ادارة الطاقة في الاردن خصوصا في القطاعات الصناعية والخدمية، والتحضير لصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، وكذلك المنحة المقدمة من البنك الدولي لتعزيز الاستثمار في رفع كفاءة الطاقة في المملكة. كما تمت مناقشة طبيعة المشروعات التي مولها الصندوق، خصوصا التحول من استخدام مصابيح الاضاءة التقليدية الى مصابيح الفلورسنت المدمجة في المباني الحكومية والرسمية وفي المنازل، وكذلك تشجيع المجتمعات المحلية على ترشيد استهلاك الطاقة.

❖ رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي ممثلين للبنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

التقى رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم مع ممثلين عن البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية. وأكد السالم خلال اللقاء أن أبرز القطاعات القيادية في الأردن والتي أسهمت في النمو الاقتصادي هي قطاعات السياحة والفنادق والسياحة العلاجية وصناعة الادوية.

وبين السالم أن الطاقة المتجددة تحمل إمكانات نمو كبيرة لاسيما مع الدور الكبير الذي تبذله البنوك لتمويل هذه المشروعات التي تعد صديقة للبيئة، مشيراً إلى أن البنوك لها دور كبير في استخدام الطاقة المتجددة في مباني البنوك لتخفيف التكلفة والإسهام في المحافظة على البيئة. وأكد السالم استعداد البنوك لمشاركة في تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للإسهام في توليد طاقة نظيفة والمحافظة على البيئة ولتلبية الحاجة المتزايدة الى الكهرباء في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أبدى السالم استعداد البنوك لتمويل المؤسسات التي ترغب في تركيب انظمة توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وكذلك الافراد وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لتنفيذ هذه المشروعات لسد احتياجاتهم من الكهرباء وتوريد الفائض على الحاجة الى الشبكة العامة.

❖ البنوك تشارك في ورشة نظام الحماية البنكية

شارك مجموعة من الخبراء المصرفيين في ورشة عمل حول نظام الحماية البنكية Banking Safety Net، نظمها معهد الادارة العامة بهدف إطلاع البنوك على النظام الذي يسعى الى وضع أطار عملي لحماية المنظومة البنكية من خلال وضع وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتفادي الوقوع في الازمات البنكية والحفاظ على استقرار عمليات البنك التمويلية والاستثمارية وتعزيز الاستدامة المالية والفنية للبنك.

كما أن النظام المقترح، والذي أستخلِص من نموذج علمي بُني للتنبؤ بالأزمات المستقبلية للبنوك Predicting Banking Crises يُعزز الحاكمية البنكيّة، ويسهّل الرقابة الداخلية، وبخاصة رقابة الادارة العليا، ورقابة مجالس الادارة نظرا لمتابعتها لحُسن سير مؤشرات السلامة المالية للبنك مُقارنة بمنظومة البنوك الأخرى المحلية والأجنبية كمعيار للقياس والرقابة Benchmarking.

ويقترح النظام منح الادارة الاطلاع على مجموعة من المؤشرات كل حسب اختصاصه وصلاحياته، وإنذارهم بأي تجاوز أو ابتعاد عن العمل المعياري. كما يقترح النظام إنشاء «وحدة نظام للحماية والإنذار المبكر في البنك» تمكنه من تصوير نتاج كافة عملياته، ووضعها أمام أصحاب القرار في البنك، وإشعار الادارة العُليا وأعضاء مجلس الادارة بأي تجاوز لأي من معايير السلامة المالية وغير المالية جرّاء الأنشطة للعمليات أو جرّاء القرارات غير المدروسة.ويستخدم النظام المقترح منهج التحليل المالي المتقدم، وتحليل المعايير غير المالية ذات العلاقة كمعايير الإنتاجية ومعايير الحوكمة ومعايير سلامة مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة، وذلك بعد مراجعة ما تم تطويره من نماذج لبناء أنظمة إنذار مبكر من قبل صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٠ وما اعتمدته الدول الصناعية العشر G10 ليتم تطبيقه على الدول الأعضاء بالصندوق لعام ٢٠٠٧. ويأتي هذا النظام المقترح كنظام إنذار ومراقبة لأعمال البنوك من أجل تعزيز الحوكمة ودعم استقرار البنوك، وبالتالي تفادي الأزمات البنكية. وعليه، يهدف هذا النظام إلى وضع إطار عملي لحماية المنظومة البنكية Banking Safety Net.

ويقترح المشروع إنشاء نظام للسلامة المالية في البنك أو وحدة للحماية البنكية والانذار المبكر معتمدا على منهج CAPPELO كصيغة مطورة لنظرية ال CAMELs بُغية حماية المنظومة البنكية من أي مخاطر قد تنجم مستقبلا، والإنذار المبكر لأي من الأنشطة موضع المخاطر، وهذا سيمكن البنك من ادراك نتاج وآثار كافة عملياته، ووضعها أمام أصحاب القرار، أو إشعار الادارة العُليا وأعضاء مجلس الادارة بأي تجاوز لأي من معايير السلامة المالية وغير المالية جرّاء الأنشطة للعمليات أو جرّاء القرارات غير المدروسة.

وبهذا الخصوص، فقد جاءت النماذج المقترحة ببناء نظام إنذار مبكّر مكون من مؤشرات للسلامة المالية FSIs والتي لم تتجاوز ٥٤ مؤشرا في أكثر الأبحاث تقدما لصندوق النقد الدولي IMF. أما النموذج المقترح فقد طور ٦٧ مؤشرا إضافيا لبناء نموذج مكون من ١٢٠ مؤشرا تحت سبع مجموعات للتحليل المالي CAPPELO، وتشمل كفاية رأس المال Capital Adequacy، ونوعيّة الموجودات Asset

Quality، وإنتاجية العاملين Productivity، والأرباح Profit، والكفاءة Efficiency، والسيولة Liquidity، والانفتاح Openness.

ويحتاج تطبيق النـظام لتوفيـر قاعدة بيانات عن البنك، ومن الأفضل أن تتوفر وتنساب هذه المعلومات بشكل منظم ودوري، وعلى الأكثر مرّة كل شهر؛ وبهذا تكون المؤشرات أكثر دقة وحداثة، وتمكّن راسم السياسة ومتخذ القرار من المتابعة الحثيثة، وتصويب الأوضاع قبل تفاقمها. إضافة للحاجة لبيانات سنوية لمدة خمس سنوات لغاية تتبع تطور أعمال البنك ومقارنته بغيره، ويحتاج الى شبكة حافظات Severs لدى البنك وفروعـه، وشبكة تربط هذه الحافظات Severs مع الحافظة الرئيسية، وأنظمة حماية Fire Wall Systems. ويتوقع أن يحقق النظام المقترح الفوائد التالية: ابـراز مؤشرات السلامـة الماليـة للبـنك، وللمنظومة البنكية قيد المقارنة، وإبـراز المؤشرات غير الماليـة للبـنك، وللمنظومة البنكية قيد المقارنة؛ واظهار كل مؤشـر لغاية المقارنة، ولتحليل أثـر ذلك على البنك، وتحليل ومقارنة التطور التاريخي لأهم مؤشراته، ومقارنته مع البنوك المحلية والأجنبية، ومُساعدة الوحـدات المختصة بالمخاطر والدراسات والعمليات في البنك على اقتراح التوصيات والإجراءات والسياسات الواجب اتخاذها عند وصول أحد أو بعض أو مجموعة المؤشرات لحـدّ معيّن تحدده النظرية الماليـة أو الواقع الاقتصادي أو معيار الصناعـة أو المقارنـة الدوليـة.

وبحسب النظام المقترح، فإن التنفيذ يحتاج الى فريقين متخصصين يعملان جنبا الى جنب؛ فريق اقتصادي ومالي متخصص وفريق نظام معلومات وبرمجة من البنك من أربعـة أشخاص ليعملوا مع فريق من الخبراء الماليين والاقتصاديين كمعدين للنظام ، حيث سيعملون على اعداد البرمجيات اللازمة Dash Board وعرضها للتطبيق بالتعاون مع الفريق المعني بنظم المعلومات في البنك نفسه. هذا اضافة الى التعاون مع ORACL لعرض هذا النظام كجزء من منتجاتها ضمن شبكة معلومات تعرض بأكثر من طريقة مثل IPAD وأجهزة الخلوي.

❖ البنوك تستضيف طلابا من الجامعة الاهلية وتعرض لهم تطورات الجهاز المصرفي الاردني

استضافت جمعية البنوك في الاردن وفدا من طلاب كلية العلوم الادارية في جامعة عمان الاهلية وعرضت لهم التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الاردني واسهاماته في الناتج المحلي الاجمالي ودعم الاقتصاد الوطني كونه اكبر ممول للنشاطات الاقتصادية في المملكة.

ورحب مدير عام جمعية البنوك في الاردن بالطلاب مؤكدا أهمية تواصل مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الوطنية واكتساب الخبرات والتعرف على دورها في الاقتصاد الوطني، ومشدداً في الوقت ذاته على ضرورة اطّلاع كليات الأعمال في الجامعات لاسيما طلبة المالية والمصرفية والاقتصاد والمحاسبة، على التطبيقات العملية في سوق العمل خصوصا البنوك والمؤسسات المالية الاردنية.

وعرض مدير دائرة الدراسات في الجمعية فادي المشهراوي، التطورات التي شهدها القطاع المصرفي بمكوناته كافة، حيث بين ان القطاع يضم البنك المركزي الاردني و٢٦ بنكاً منها ١٣ بنكاً تجارياً و ٤ بنوك اسلامية، إضافة لتسعة بنوك اجنبية منها ٦ عربية. وقال أن شبكة فروع البنوك العاملة في المملكة وصلت الى ٦٩٥ فرعاً كما بنهاية عام ٢٠١١، وبنسبة ٩ آلاف نسمة لكل فرع، وأن عدد اجهزة الصراف الآلية بلغت ١٢٢٠ جهازاً. وبين ان اهم خصائص القطاع المصرفي الاردني تتمثل في انفتاحه على الاستثمارات الأجنبية والتي تصل نسبة مساهمتها فيه لحوالي ٦٠٪ في نهاية ٢٠١٢. وقال ان البيانات الرسمية تظهر ان القيمة السوقية لأسهم البنوك في بورصة عمان تشكل نحو ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢، في حين تشكل موجودات البنوك ١٧٩٪ من الناتج، والتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك تشكل ٨١٪ من الناتج.

وأشار المشهراوي إلى ارتفاع موجودات البنوك الى ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة مع ١٢,٩ مليار دينار في عام ٢٠٠٠، منها ٨٤٪ للبنوك المحلية. وبين أن إجمالي الودائع في البنوك ارتفعت الى ٢٥ مليار دينار مقابل ٨,٢ مليار دينار، فيما ارتفعت التسهيلات من ٤,٥ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٨ مليار دينار في عام ٢٠١٢. وقال ان البنوك الاردنية تخضع لرقابة البنك المركزي الاردني وتطبق مقررات بازل للرقابة الإشرافية والتي تتعلق بمعايير نسبة كفاية رأس المال وصافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة لنسبة الرافعة المالية ونسبة العائد على حقوق المساهمين وسياسة توزيع الارباح، والانظمة والبيانات وعملية رفع التقارير وتكنولوجيا المعلومات والخطة الاستراتيجية

للبنك. مؤكداً أن مؤشرات البنوك الاردنية إيجابية وتتوافق مع تعليمات البنك المركزي والمؤشرات التي تتطلبها تعليمات بازل وتتجاوزها في كثير من المعايير. كما استعرض انواع الخدمات التي تقدمها البنوك وتوافقها مع احتياجات السوق المحلية المتطورة باستمرار.

❖ جمعية البنوك تشارك في ورشة حول تمويل الاستثمار الاخضر

نظمت وزارة البيئة بالتعاون مع الاستشاري العالمي (Adam Smith International) بمشاركة (Vivid Economics) ورشة عمل حول تمويل الاستثمار الأخضر يوم ٢٣ نيسان ٢٠١٣، شارك بها مدير عام الجمعية بالإضافة لخمسة من ممثلي البنوك العاملة في المملكة.

وجاءت الورشة بهدف عرض دراسة تحفيز القطاع المالي للتوسع في نطاق تمويل الاستثمار الاخضر والممولة من الوكالة الفرنسية للإنماء وإعداد التوصيات المنبثقة عنها.

وشارك في الورشة ممثلين للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، وهيئات المجتمع المدني والوكالات الاعلامية وجمعيات البنوك والاعمال تمهيدا لرفع توصياتها الى رئيس الوزراء.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك بعدد من النشاطات المحلية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في عدد من النشاطات التي نظمتها مؤسسات رسمية وجمعيات محلية. حيث قام بالمشاركة في الندوة التعريفية التي نظمتها المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حول برنامج تمويل التجارة العربية ودوره في تنمية التجارة العربية البينية. وركز المشاركون على أهمية تنشيط تمويل التجارة العربية البينية لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية بشكل عام لدورها في زيادة الانتاج والاعتماد على موارد عربية تسهم في رفع القيمة المضافة للمنتجات العربية وتتيح إمكانية التكامل العربي في مجالي الصناعة والتجارة.

كما قام بالمشاركة في المؤتمر الاردني الاوروبي «أولوياتنا ترشيد استهلاك الطاقة» الذي نظمته جمعية الأعمال الاردنية الأوروبية (جيبا) وناقش التحديات التي تواجه الاردن والمنطقة المتمثلة في ارتفاع اسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد والمواطنين على السواء. وهدف المؤتمر الى نشر الوعي بأولويات استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها وكيفية المحافظة على مصادر الطاقة باتخاذ إجراءات بسيطة وإتاحة الفرصة للأوساط الاكاديمية ورجال الاعمال والخبراء وصانعي القرار لتبادل المعرفة والأفكار والتقنيات في مجالات الطاقة وترشيد استهلاكها.

❖ جمعية البنوك تشارك في جلسة لمناقشة آليات التمويل الاستثماري للمشروعات

شارك مدير عام جمعية البنوك في الاردن في الجلسة التي خصصها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول آلية التمويل الاستثماري للمشروعات والمنشآت في الاردن.

واستهدف الاجتماع استكمال المناقشات حول آليات التمويل التي تشكل أهمية كبيرة للنشاطات الاقتصادية، لاسيما أن توافر التمويل المناسب من حيث الحجم وشروط الاقراض يعدان من العوائق التي تعترض التنمية الصناعية.

وأكد المشاركون في الاجتماع أن توفير الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مهم جدا وأنه رغم وجود العديد من المؤسسات التمويلية، إلا نه لا يوجد مرجعية واضحة لهذه الجهات؛ فبناء راس المال الاجتماعي يحتاج إلى إعادة بناء هذه المؤسسات التي تصل إلى ٣٤ جهة تتعامل مع عمليات التمويل الميكروي. كما أكدوا أهمية إعادة تحديد دور هذه الجهات وتوحيد مرجعيتها لتكون تحت مظلة ومرجعية واحدة.

وشدد المجتمعون على أهمية فكرة إنشاء البنك التنموي كمؤسسة مالية تمويلية تنموية تتضمن برامج مختلف الأدوات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

❖ رئيس مجلس إدارة الجمعية ومديرها العام يشاركان في القمة المصرفية العربية الدولية في فينا

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن باسم خليل السالم ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح في اجتماعات القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠١٣ التي عقدها اتحاد المصارف العربية في العاصمة النمساوية فينا خلال الفترة ٢٧-٢٨ حزيران ٢٠١٣. وتم عقد القمة المصرفية بالتعاون بين اتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة العربية النمساوية لمناقشة «دور المصارف في بناء القدرات المدنية في الدول ما بعد النزاعات» حيث افتتحها نائب المستشار الفدرالي النمساوي وزير الخارجية مايكل سندلجر (Michael Spindelegger).

وهدفت القمة لتفعّيل الشراكة مع المنظمات الدولية وتعزيز القدرات المدنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة العربية والأحداث السياسية والاجتماعية التي تضغط على معظم الدول العربية، واستشراف دور القطاع المصرفي العربي، الذي يمثل حجز الزامية في الاقتصاد العربي، ودوره كمحرك للاقتصاد العربي وشريانه الحيوي. وتم خلال القمة تكريم الاستاذ عدنان القصّار الذي تم اختياره الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٣.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً في موضوع الاستثمار وتمويل مشاريع استغلال الطاقة المتجددة

عقد في جمعية البنوك في الاردن اجتماعاً موسعاً لمناقشة موضوع الاستثمار وتمويل مشاريع استغلال الطاقة المتجددة، وذلك ضمن النشاطات التي يقوم بها مشروع بناء القدرات المحلية في مجال الطاقة المتجددة والممول من الاتحاد الأوروبي وحضر الاجتماع ممثلين عن كافة البنوك الاردنية.

وافتتح اللقاء رحب الدكتور جمال عثمان (مستشار المشروع) مرحباً بالحضور ومبيناً أن الاجتماع يأتي في ظل ارتفاع فاتورة الطاقة المستوردة والعبء الناجم عنها على الاقتصاد، وضرورة تكاتف كل الجهات للحد من كلفة الطاقة المتزايدة.

وأكد على اهمية دور البنوك في دعم وتطوير برامج تمويل خاصة لمشروعات الطاقة المتجددة. ثم قدم المهندس اميل عاصي مدير فريق العمل في المشروع نبذة عن المشروع وأهدافه.

كما قدم المهندس وليد شاهين نبذة عن مركز بحوث الطاقة التابع للجمعية العلمية الملكية ومستقبل الطاقة المتجددة في الاردن. وتلا ذلك نقاش موسع شارك فيه معظم الحضور، حيث تم التركيز على بعض الجوانب الفنية لمشاريع الطاقة المتجددة وخاصة الخلايا الكهروشمسية والصعوبات التي تواجه البنوك نتيجة عدم وجود دعم فني من قبل خبراء مؤهلين في هذا المجال، وأجاب على الاستفسارات والتساؤلات اعضاء فريق العمل والمؤلف من الدكتور فواز الكرمي والدكتور جمال عثمان والمهندس اميل عاصي.

وابدى الحضور اهتماماً بالفرص المتاحة للاستثمار وتمويل مثل هذه المشروعات، سواءاً لغايات تزويد البنوك بالكهرباء او تمويل المستثمرين وصغار المستهلكين للاستفادة من انظمة الطاقة المتجددة.

❖ جمعية البنوك تشارك في مؤتمر «الاقتصاد الأردني: نظرة في العمق»

شارك مدير عام جمعية البنوك في ورقة عمل بعنوان «دور البنوك العاملة في الأردن في تطوير الاقتصاد الأردني»، قدمها لمؤتمر الاقتصاد الاردني نظرة في العمق، الذي نظمته جمعية الرخاء لرجال الاعمال بتاريخ ٢٠١٣/٩/٧.

وقال مدير عام الجمعية أن البنوك تولي أهمية خاصة لأدوات ومنتجات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إدراكا منها لأهميتها كمحرك للاقتصاد الوطني، حيث تمثل تلك المشروعات ٩٨,٥٪ من إجمالي المؤسسات في الأردن، وتسهم في توظيف ٦٠٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد على أهميتها للاقتصاد الوطني. وأضاف أنه نظراً للدور الكبير للمشاريع المتوسطة والصغيرة فإن معظم البنوك في الأردن استحدثت دوائر متخصصة تعمل على توفير برامج خاصة لتلك الشركات، مشيراً أن حجم التمويل المصرفي لتلك الشركات بلغ ملياري دينار في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل ١١,٣٪ من التسهيلات الممنوحة من البنوك في الأردن.

وحول أهمية ودور البنوك العاملة في الأردن بالاقتصاد الأردني، قال أن البنوك في الأردن تساهم في التنمية الاقتصادية بفعالية من خلال حشد واستقطاب المدخرات، واستخدام تلك المدخرات لتقديم التمويل المناسب للقطاع الخاص من شركات كبرى وصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة إلى قروض الأفراد. مشيراً إلى أن البنوك توفر التمويل المناسب للحكومة والمؤسسات العامة من خلال التسهيلات الائتمانية المباشرة ومن خلال شراء أذونات وسندات الخزينة بأسعار فائدة تفضيلية، إضافة لتمويل القطاع الخارجي ودعم التجارة الخارجية، وتوفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية. مشيراً إلى أن البنوك في الأردن تساهم بأكثر من ٩٠٪ من حجم التمويل الكلي في المملكة.

وفي ذات الصدد بين مدير عام الجمعية أن قطاع البنوك من أكثر القطاعات مساهمةً في دفع الضريبة حيث تشكل ضريبته المدفوعة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ حوالي ٦١,٥٪ من الضريبة التي تدفعها جميع الشركات المساهمة العامة، وهي تشكل ٤٣٪ من إجمالي ضرائب الدخل المحصلة من جميع الشركات في الأردن.

وفي الجانب التنظيمي والرقابي، قال أن البنوك العاملة في المملكة تطبق معايير المحاسبة الدولية، وهي تتمتع بشفافية عالية من حيث الإفصاح بالشكل الذي يفوق مثيلاتها في الدول المجاورة، وخاصة فيما يتعلق بالديون غير العاملة. وفي ذات السياق، بين أن نسبة الديون غير العاملة التي أخذت في الارتفاع منذ الأزمة المالية العالمية لتصل إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠١١ نتيجة لتداعيات الأزمة وللتباطؤ الاقتصادي محلياً وعالميا، بدأت في الانخفاض لتصل الى ٧,٧٪ في نهاية ٢٠١٢، منوها أن نسبة تغطية الديون غير العاملة بلغت ٦٩,٤٪ للفترة ذاتها.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماع لإنشاء محطة لتزويد البنوك بالكهرباء

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا يوم ١٠ أيلول ٢٠١٣، مع اللجنة الفنية والمالية والقانونية في البنوك الأعضاء لحضور العرض التقديمي الذي قدمه المهندس خالد الإيراني وطارق عوض بخصوص دراسة مشروع مقترح لإنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية لاستخدامها من قبل البنوك.

وتم الطلب من أعضاء اللجنة تزويد الجمعية بإجمالي حجم استهلاك البنوك من الكهرباء بالكيلو واط خلال عام ٢٠١٢ وذلك بهدف إكمال دراسة المشروع أعلاه والخروج بتوصيات لمجلس إدارة الجمعية، وقد قامت بعض البنوك بتزويد الجمعية بالمطلوب وإبداء الرأي حول رغبتهم المبدئية بالمساهمة في إنشاء الشركة.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لدراسة جدوى إنشاء شركة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية

نظمت جمعية البنوك يوم ٢٣ أيلول ٢٠١٣، بالتعاون مع مشروع بناء القدرات الوطنية في مجال الطاقة الشمسية الحرارية المركزة التابع للمركز الوطني لبحوث الطاقة ندوة بعنوان «اقتصاديات وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة الصغيرة والمتوسطة» شارك بها عدد من

المؤسسات المهتمة بهذا النوع من التمويل.

وناقش المشاركون، واقع الطاقة المتجددة والإطار التنظيمي والقانوني في الاردن وتقنيات الطاقة المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات الطاقة المتجددة ومناقشة حالات عملية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.وعرض خبراء المركز الوطني لبحوث الطاقة للفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة في المملكة سواء الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جنوب وشمال المملكة، والخطة المستهدفة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكهربائية الكلية في المملكة ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة.

❖ جمعية البنوك تؤكد أهمية الانفتاح بين مؤسسات الدولة والقضاء على الترهل وصيانة هيبة الدولة

أكد رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم أهمية المحاور التي ركز عليها لقاء رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور مع منتدى القيادات الحكومية والتي تتمثل في تعميق الانفتاح بين مؤسسات الدولة وازالة الترهل في الاجهزة الحكومية واستعادة هيبة الدولة التي تضررت في الفترة الماضية.

وشدد على أهمية دعم مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لهذه التوجهات لدورها في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار وتحسين مستوى ونوعية الخدمات والإنتاجية بشكل عام. وقال السالم في بيان اصدرته جمعية البنوك في الأردن، أن الجمعية التي تمثل البنوك العاملة في المملكة، تؤمن بأهمية الانفتاح والتواصل بين مؤسسات الدولة في القطاعين العام والخاص نظرا لأهمية هذا الانفتاح ودوره في الوصول إلى قرارات رشيدة تخدم الصالح العام وتقي من حدوث مشكلات وتعقيدات تعيق العمل وتكبح الانتاجية.

وأكد إن الترهل الذي اصاب بعض الأجهزة الحكومية وأنتقل إلى بعض مؤسسات القطاع الخاص، يعد آفة يجب محاربتها ومعالجة المظاهر السيئة المرتبطة بها من خلال تشذيب الجهاز الحكومي وتطوير الموارد البشرية باعتبارها المحرك الرئيسي لعمل الجهاز الحكومي. في السياق ذاته، اشاد السالم بنظام الخدمة المدنية الجديد معتبرا آلية التعيين الجديدة بموجب عقود سنوية اسلوبا فعالا في تشذيب الجهاز الحكومي والارتقاء بمستوى العاملين فيه. لافتا الى ان التضخم الذي اصاب المؤسسات الرسمية وما نجم عنه من بطء في الإجراءات واعاقة لمصالح المستثمرين اعطى انطباعا عام سيئا ازاء البيئة الاستثمارية في المملكة.

وطالب رئيس مجلس ادارة الجمعية بضرورة استرجاع هيبة الدولة التي تضررت بسبب تمادى البعض على مؤسسات الدولة وعلى بعض المصالح الاقتصادية وتعطيل مرافق عامة معتبرا استعادة هيبة الدولة حجر الزاوية في جذب الاستثمارات الخارجية و تحقيق التنمية المستدامة.

هـ . إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٣

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٣ بإصدار المطبوعات التالية:

- التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الرابع والثلاثون لعام ٢٠١٢، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٢ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.
- دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ الطبعة الخامسة من دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني.

حيث تناولت الدراسة تطورات السياسة النقدية وتطور الجهاز المصرفي من حيث الموجودات والتسهيلات والودائع ورأس المال خلال العشرة سنوات الأخيرة، كما تطرقت الدراسة إلى هيكل الجهاز المصرفي من حيث عدد البنوك والفروع وأجهزة الصراف الآلي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. واستعرضت الدراسة مؤشرات المتانة للبنوك العاملة في الأردن، وبحثت في أهم مؤشرات البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية في المملكة. كما بحثت الدراسة في التركز المصرفي، وتناولت تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان، وتطور هيكل أسعار الفوائد، وتقاص الشيكات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢.

- الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني: أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وممارساتها في القطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠١٣ والتي تم إعدادها بالتعاون مع Schema. وتبحث الدراسة المذكورة في واقع وممارسات المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، مع التركيز على جانب الافصاح عن نشاطات المسؤولية المجتمعية من قبل البنوك.

- سلسلة كراسات الجمعية: ضمن سلسلة كراسات الجمعية تم اصدار كراسة خلال عام ٢٠١٣ تحت اسم «الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٢»، حملت هذه الكراسة في طياتها تلخيصاً وافياً للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال العام ٢٠١٢، حيث تناولت تطور أداء البنوك من حيث البنود الرئيسية في المركز المالي وقائمة الدخل ومقاييس الربحية والتفرع المصرفي خلال العام ٢٠١٢.

الفصـــل الثاني عشر

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات

لعام ٢٠١٣

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – والتي تتكون من الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من بياني الايرادات والمصروفات والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان الادارة مسؤوله عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة ، خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية المحاسب القانوني

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا ، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية ، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للجمعية والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الجمعية. ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية .

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الـرأي

في رأينا، ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفق معها .

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه
عمان في ٨ شباط ٢٠١٤

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان المملكة الأردنية الهاشمية

الموقف المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣

البيان	إيضاح	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق		1,000	1,000
نقد لدى البنوك	3	1,902,993	1,815,018
ذمم مدينة بعد المخصص	4	26,084	10,523
تأمينات مستردة		1,132	1,132
مصاريف مدفوعة مقدماً		4,919	2,957
مجموع الموجودات المتداولة		**1,936,128**	**1,830,630**
الموجودات غير المتداولة			
التكلفة		2,366,403	2,348,598
الاستهلاك المتراكم		(908,958)	(851,640)
صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة	5	1,457,445	1,496,958
مجموع الموجودات		**3,393,573**	**3,327,588**
المطلوبات والوفر المتراكم			
المطلوبات المتداولة			
بنك دائن		9,412	15,144
ذمم دائنة		3,545	830
أمانات ضريبة دخل مستخدمين ومبيعات		1,567	2,041
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة		5,518	7,216
مجموع المطلوبات المتداولة		**20,042**	**25,231**
مخصص تعويض ترك الخدمة		45,030	36,769
الوفر المتراكم			
الوفر المدور	6	3,328,501	3,265,588
مجموع المطلوبات والوفر المدور		**3,393,573**	**3,327,588**

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان المملكة الأردنية الهاشمية

بيان الإيرادات والمصروفات في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣

البيان	إيضاح	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
الإيرادات			
رسوم اشتراك		485,057	454,065
فوائد بنكية		70,870	72,423
إيراد قاعات		970	1,550
إيرادات أخرى		200	210
مجموع الإيرادات		**557,097**	**528,248**
مجلة البنوك			
إيرادات المجلة	7 / أ	45,952	48,207
يطرح: مصاريف المجلة	8 / أ	(45,389)	(44,295)
ربح مجلة البنوك		**563**	**3,912**
دورات تدريبية وندوات			
إيراد دورات تدريبية و ندوات	7 / ب	37,250	35,650
يطرح: مصاريف دورات تدريبية وندوات	8 / ب	(12,074)	(26,015)
ربح دورات تدريبية وندوات		**25,176**	**9,635**
ايراد دليل الخدمات و المنتجات		-	8,600
يطرح: مصاريف دليل الخدمات و المنتجات		-	(11,610)
ربح (خسارة) دليل الخدمات و المنتجات		-	(3,010)
مجموع الإيرادات وربح (خسارة) مجلة البنوك والدورات والندوات والدليل		**582,836**	**538,785**
يطرح: مصاريف ادارية وعمومية	9	(519,873)	(543,352)
وفر (عجز) السنة المتحقق	6	**62,963**	**(4,567)**

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان المملكة الأردنية الهاشمية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣

البيان	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
وفر (عجز) السنة المتحقق	62,963	(4,567)
مصاريف السنوات السابقة	(50)	(7,053)
الاستهلاك السنوي	57,318	54,780
صافي الوفر (العجز) قبل التغير في رأس المال العامل	**120,231**	**43,160**
الزيادة (النقص) في الموجودات المتداولة		
ذمم مدينة	(15,561)	9,575
مصاريف مدفوعة مقدماً	**(1,962)**	**273**
الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	2,715	(19,729)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	8,261	7,454
أرصدة دائنة أخرى	(2,172)	7,550
صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل	**111,512**	**48,283**
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		
(شراء) موجودات غير متداولة	(17,805)	(31,037)
اسبعادات الموجودات غير المتداولة	0	10,092
صافي النقد الناتج عن عمليات الاستثمار	**(17,805)**	**(20,945)**
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
بنك دائن	(5,732)	4,516
صافي الزيادة في النقد خلال السنة	87,975	31,854
رصيد النقد في بداية السنة	1,815,018	1,783,164
رصيد النقد في نهاية السنة	**1,902,993**	**1,815,018**

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١ - تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك » رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

١ – رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة .

٢ – تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها .

٣ – ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

١ – يتم استهلاك الموجودات غير المتداولة بأستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	2%
الأثاث	10%
الأجهزة والمعدات	15%
أجهزة الحاسوب	20%
الكتب	10%
برامج	20%

٢ – تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣ - نقد لدى البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
368,129	400,100	البنك العربي / وديعة
1,033	2,827	بنك الإسكان / جاري
112,768	116,793	بنك الإسكان / وديعة
1,333,088	1,383,273	البنك التجاري الاردني / وديعة
1,815,018	**1,902,993**	**المجموع**

٤ - ذمم مدينه .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
7,523	21,756	ذمم أعضاء
3,100	4,428	ذمم موردين
10,623	**26,184**	**المجموع**
(100)	(100)	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
10,523	**26,084**	**صافي الذمم المدينة**

٥ - الموجودات غير المتداولة .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

التكلفة				
البيان	31/12/2012	إضافات	حذوفات	31/12/2013
أرض الجمعية	326,477	0	0	326,477
مبنى الجمعية	1,557,388	0	0	1,557,388
أجهزة ومعدات	177,977	8,813	0	186,790
أثاث وديكور	210,630	8,292	0	218,922
كتب	9,760	700	0	10,460
سيارات	65,380	0	0	65,380
برامج	986	0	0	986
المجموع	2,348,598	17,805	0	2,366,403
الاستهلاك المتراكم				
البيان	2010/12/31	إضافات	حذوفات	2010/12/31
مبنى الجمعية	467,170	31,148	0	498,318
أجهزة ومعدات	149,301	10,022	0	159,323
أثاث وديكور	175,106	5,761	0	180,867
كتب	7,466	580	0	8,046
سيارات	51,686	9,807	0	61,493
برامج	911	0	0	911
المجموع	851,640	57,318	0	908,958
صافي القيمة الدفترية	**1,496,958**			**1,457,445**

٦. الوفر المدور.

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
3,277,208	**3,265,588**	رصيد ١/١
(5,320)	(50)	مصاريف ضريبة مبيعات تخص سنوات سابقة
(423)	0	مصاريف طبية تخص ٢٠٠٨
(1,310)	0	مصاريف ضمان اجتماعي تخص سنة ٢٠١١
3,270,155	3,265,538	رصيد ١/١ (المعدل)
(4,567)	**62,963**	**الوفر (عجز) السنة**
3,265,588	**3,328,501**	**الوفر المدور رصيد ١٢/٣١**

٧ - إيرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية .

أ. ايراد مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
24,891	26,355	ايراد الاشتراكات
23,250	19,567	إيراد الإعلانات
66	30	إيراد المبيعات
48,207	**45,952**	**مجموع إيرادات مجلة البنوك**

ب. ايرادات الدورات التدريبية والندوات

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
0	7,250	إيراد دورة كشف التزوير والاحتيال المصرفي
0	3,250	إيراد دورة احكام وتطبيقات غسل الاموال
0	6,500	إيراد دورة الجوانب القانونية
6,750	17,750	إيراد دورة تعليمات البنك المركزي
1,750	2,500	إيراد دورة المخاطر القانونية والمالية للائتمان
6,350	0	إيراد دورة الصكوك الإسلامية
19,500	0	إيراد دورة بازل 3
1,300	0	إيراد دورة حوكمة البنك وإدارة المخاطر
35,650	**37,250**	**مجموع إيرادات الدورات التدريبية والندوات**

٨ – مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية والندوات

أ. مصاريف مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
14,600	14,550	المكافآت
29,695	30,839	الطباعة
44,295	**45,389**	**مجموع مصاريف مجلة البنوك**

ب. مصاريف دورات تدريبية وندوات

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2012 دينار أردني	2013 دينار أردني	
0	1,997	مصاريف دورة كشف التزوير والاحتيال المصرفي
0	1,103	مصاريف دورة احكام وتطبيقات غسل الاموال
0	2,218	مصاريف دورة الجوانب القانونية
2,470	5,779	مصاريف دورة تعليمات البنك المركزي
825	977	مصاريف دورة المخاطر القانونية والمالية للائتمان
3,596	0	مصاريف دورة الصكوك الإسلامية
18,476	0	مصاريف دورة بازل 3
648	0	إيراد دورة حوكمة البنك وإدارة المخاطر
26,015	**12,074**	**مجموع مصاريف الدورات التدريبية والندوات**

٩ - المصاريف الإدارية والعمومية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

	2013 دينار أردني	2012 دينار أردني
رواتب وأجور	236,981	221,674
مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي	23,596	22,264
مساهمة الجمعية في صندوق الادخار	17,180	15,519
مواصلات وسفر	5,231	8,807
مصاريف طبية	18,611	20,162
كهرباء ومياه	11,357	13,937
مصاريف ضيافة	17,783	7,718
برق وبريد وهاتف وانترنت	11,913	20,246
ضريبة مسقفات	7,050	7,050
فوائد بنكية وعمولات	87	575
قرطاسيه ومطبوعات	22,829	21,493
تعويض ترك الخدمة	8,261	7,454
صيانة وتصليحات	12,399	7,996
مصاريف السيارات	7,971	12,313
تأمين	2,919	2,974
مصاريف حديقة الجمعية	539	928
استهلاكات	57,318	54,779
أتعاب التدقيق	2,030	1,740
مصروف كاتب العدل	1,800	1,800
مصاريف ضرائب على الودائع	3,543	3,321
حفلات واجتماعات	3,486	26,659
مكافات دورات تدريبية	0	1,211
مصاريف عامة	1,252	1,830
مصاريف محروقات	6,633	5,750
مصاريف ملابس موظفين	1,067	1,044
مصاريف ترجمة	1,886	2,137
هدايا	2,820	4,103
قضايا	0	332
عمل اضافي	5,678	5,442
اعلانات	2,340	6,874
الاشتراكات الخارجية	1,290	1,577
مصاريف نظافة وامن	17,957	17,864
استشارات ضريبية وقانونية	5,800	3,284
ضريبة مبيعات	266	4,045
ديون معدومة	0	7,712
ندوات داخلية	0	738
المجموع	**519,873**	**543,352**